جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

دور الفواعل الخارجية في إدارة النزاعات الدولية: دراسة مقارنة للأدوار الإقليمية والدولية في النزاع الليبي

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب:
- بن سليمان فهيمة
- روابح أم السعد

إشراف الأستاذ:
- د. مكاوي نور الدين

لجنة المناقشة

-د/أ. معمري خالد	رئيسا
-د/أ. مكاوي نور الدين	مقررا
-د/أ. رافع أمبارك	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2021

ESS/19044091620/1991171017

الشكر والعرفان

قال الله تعالى: (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه) لقمان 32.

وقال رسولنا الكريم: (من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل).

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا وأشكر كل من نصحنا أو أرشدنا أو وجهنا أو ساهم معنا في إعداد مذكرتنا.

أتوجه بالشكر الجزيل الى استاذنا المشرف مكاوي نورالدين على مساندتنا وارشادنا بالنصح وعلى اختيار موضوع بحثنا.

كما اوجه شكرنا الى قسم العلوم السياسية ورئيس القسم زوانبية عبد النور وكل اساتذة العلوم السياسية على مجهوداتهم المبذولة ونخص بالذكر الاستاذة العصبي حليمة السعدية والاستاذ رافع مبارك، والاستاذ العطري ميلود، والاستاذ بن الغربي ميلود.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

ونوجه شكر خاص لدكتورة طالب سمية على مجهوداتها القيمة.

كما أشكر اختاي المهندسة مسعودة روابح والاستاذة دكتورة عائشة روابح على كل ما بذلوه من أجلنا.

كما اشكر طاقم الإدارة بن مسعود حدة، سعدي زهرة، حفاف سامي.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات نبينا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .أهدي هذا العمل:

الى لم تدخر نفسا في تربيتي أمي الغالية.

الى من تشققت يداه في سبيل رعايتي أبي الغالي.

الى إخوتي الأعزاء بلقاسم، أحمد، علي جابر، مصعب البشير، وكل زوجاتهم.

الي اخي العزيز ضرار سعد.

الى كل أخواتي البنات وأزواجهن حبيب مصطفى، حسان شريف، طالب إبراهيم، بن براهيم بلخير، هواري عصام.

الى كل احفادنا اليكم يا شقائق النعمان وورود الجنان ويا عناوين الوفاء ويا أحب الموجودات: أحمد الأمين، وائل، فارس عبد القادر، رياض سيف الدين، محمد عبد الستار، محمد إدريس، أيوب عبد السميع، محمد بهاء الدين، فادي عبد السلام، محمد يونس، إسلام جابر، إسحاق شكيب، مصطفى .إيمان، ضحى، أسينات روشان، منيسة ريناد، حياة نهاد، فاطمة أفنان، حياة لين.

الى روح ابنة أخي راضية الغالية التي لم ننساها وستظل في ذاكرتنا رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه.

الى كل أساتذتي الكرام مكاوي نور الدين، بلخيرات حسين، رافع مبارك، بوسعيد عبد الحق، جداوي خليل، عباس اميرة، عمران البتول، معمري خالد، نوري نعاس.

الى كل دفعة قسم العلوم السياسية 2017/2016 تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية واخص بالذكر فراج محمد، السبع نورالدين، بن علية عبد السلام، رقدة عبد المجيد، بخيتي عطية، ڤاوي بولنوار، بالغربي وليد، لحول الحاج. والتنظيمات جداوي بلقاسم، بيض الغول محمد، قرش راشد .

الى كل الصديقات اللواتي رافقني في مشواري الدراسي بن سليمان فهيمة، عمرواي أمباركة، عزوز نعيمة، مريم دعلوس، طوير خرفية، خالدي رانيا، طالبي سهام، فاطنة عكروط، طويسات نجوى، مكناز سماح.

روابح أم السعد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى وعلى آله وصحبه الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نوارا لدربي، كل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال،

الى زوجي وأولادي بلسم الهناء، أحمد شاهين، أنفال هبة الرحمان، وسيم عبد الرزاق. وإخواتي وأخواتي.

الى رفيقات المشوار الدراسي اللاتي قاسمني لحظاته رعاهم الله ووفقهن أم السعد روابح، مريم دعلوس طوير خرفية، عزوز نعيمة، خالدي رانيا، عمراوي امباركة.

الى كل قسم العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية وجميع دفعتنا 2017/2016 جامعة زيان عاشور الجلفة.

الى كل أساتذتي العصبي حليمة أميرة عباس، عمران البتول، زيوش خديجة، بلخيرات حسين، معمري خالد، رافع مبارك، بن غربي ميلود، زوانبية عبد النور، العطري ميلود، بوسعيد عبد الحق، جداوي خليل.

بن سليمان فهيمة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الدولية

الفصل الأول: ماهية النزاع الليبي واهم الفواعل الداخلية

المبحث الأول: بوادر الأزمة الليبية وتداعياتها

- **المطلب الأول:** أسباب الأزمة الليبية
- **المطلب الثاني:** تطورات الأزمة ونتائجها
- **المطلب الثالث:** التداعيات الاقليمية للأزمة

المبحث الثاني: أطراف النزاع الداخلية في الأزمة الليبية

- **المطلب الأول:** مهددات الصراع
- **المطلب الثاني:** القوى المتصارعة
- **المطلب الثالث:** قضايا الخلاف والصراع

الفصل الثاني: دور الفواعل الاقليمية في ادارة النزاع الليبي

المبحث الأول: دور دول الجوار في ادارة النزاع الليبي

- **المطلب الأول:** المقاربة الجزائرية
- **المطلب الثاني:** المقاربة المغربية
- **المطلب الثالث:** المقاربة المصرية

المبحث الثاني: دور دول الخليج في ادارة النزاع الليبي

- **المطلب الأول:** دور السعودية في ادارة النزاع الليبي
- **المطلب الثاني:** مخططات الإمارات وتوغلها في النزاع الليبي
- **المطلب الثالث:** التدخل القطري في الأزمة الليبية

الفصل الثالث: دور الفواعل الدولية في ادارة النزاع الليبي

المبحث الأول: دور القوى الكبرى في ادارة النزاع الليبي

- **المطلب الأول:** الدول الأوروبية ودورها في النزاع الليبي

- **المطلب الثاني:** الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في النزاع الليبي
- **المطلب الثالث:** روسيا ودورها في النزاع الليبي
- **المطلب الرابع:** الدور التركي في ادارة النزاع الليبي

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع الليبي

- **المطلب الأول:** دور الاتحاد الإفريقي في النزاع الليبي
- **المطلب الثاني:** دور مجلس التعاون الخليجي في ادارة النزاع الليبي
- **المطلب الثالث:** دور الاتحاد الأوروبي في النزاع الليبي
- **المطلب الرابع:** دور هيئة الأمم المتحدة في ادارة النزاع الليبي

خاتمة

مقدمة:

شهد العالم العربي تغيرات عميقة مست الساحة السياسية وأتت على العديد من الأنظمة القائمة وهي تونس ومصر واليمن والتي سميت بثورات الربيع العربي، حيث لم تستطيع الجمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي وليبيا تعتبر الملف الأكثر تعقيدا وتأزما، وهو يرجع للأهمية الإستراتيجية التي تشغلها وهي رابع أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة وهو ما يفرض عليها معضلات أمنية كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار، وتعددت المصطلحات المعبرة عنها من حراك سياسي فثورة وانتفاضة وأزمة فحرب.

وشهدت الانتفاضة 17 فيفري 2011 التي أطاحت بالعقيد معمر القذافي بعد التدخل حلف الشمال الأطلسي ودول اخرى، وظهرت تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف بالفاشلة ولا سبما مع تزايد الصراعات الداخلية وانتشار الميلشيات المسلحة والجماعات الارهابية وتعددها على أراضيها والتي استدعت بدورها لقوى إقليمية ودولية مما حول البلاد الى ساحة نزاع اقليمي، وحروب تخاض بالنيابة (الوكالة) فأصبحت البلاد تقع تحت وطأة التدخل الخارجي الذي كان العامل اهم في عملية الاستقطاب وابقاء الصراع حيا بين الأطراف المتنازعة. ونظرا لصعوبة تحديد ما آلات الأحداث وهشاشة التحالفات وتغيرها باستمرار فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد، إلا أن الأمر اللافت في الازمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي بالداخلي بل في تعويل الداخل على الحل من الخارج وبشكل يكون كليا ومعظم الفاعلين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي مما استعصى فهم المشهد الليبي. ان تداعيات الازمة الليبية على دول الجوار أصبحت تشكل تهديدا جديا للأمنها، واستقرارها وبسبب التوترات المتداخلة من نزاع مسلح الى صراع سياسي ألقى بثقله على المجتمع الليبي في أغلب جوانبه وسطوة حضور العامل الخارجي عملت على اخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين وأحال الفاعلين المحلين المتصارعين على السلطة والشرعية والنفوذ الى وكلاء حرب بالإنابة عن صراع إرادات دولية اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى إقليمية صاعدة تحاول ان تلعب دورا مع اللاعبين الكبار للإعادة رسم خريطة المنطقة وانخرطت في حل الأزمة الليبية دول ترى أن تداعيات الأزمة الليبية أصبحت تشكل تهديدا جديا للأمنها واستقرارها ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

أهمية الموضوع:

لكل موضوع مهما كان شكله وطبيعته أهمية وتكمن أهمية موضوع دراستنا في جانبين وهما:

1- الأهمية العلمية :

- تتمحور أهمية الموضوع علميا على أنه يدرس الجانب النظري للأدوار الفواعل الخارجية في ادارة النزاعات الدولية والتركيز على الجانب التطبيقي للنزاع في ليبيا، فأهمية الدولة الليبية الاقتصادية والإستراتيجية جعلتها محا اهتمام الأطراف الإقليمية والدولية وتداخل مصالح الأطراف الداخلية ودعمها من الخارج للاعتبارات سياسية واقتصادية أي لها مصالح إستراتيجية وأهداف تريد تحقيقها.

- توضيح كيف استطاعت الأطراف الخارجية في التأثير على مسار النزاع وإخراجه من الطابع المحلي الى الإقليمي فالدولي، ومحاولة نفي أو التأكيد مجموعة من الفرضيات التي تبين هذا الطرح.
- رغم وجود دراسات على النزاع الليبي إلا أنها مازالت تشهد تطورات وتغيرات مستمرة.

2- الأهمية العملية: جاءت هذه الدراسات لتسليط الضوء على منطقة مهمة في القارة الإفريقية وموقعها وحدودها الجغرافية مما أدى في ظل النزاعات الداخلية في ليبيا الى تمركز أهم القوى الإقليمية والدولية داخل المنطقة والأدوار التي لعبتها سواء الإيجابية أو السلبية ومدى تأثر دول الجوار على أمنها القومي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع تندرج في مستويين الذاتي والموضوعي :

1- الأسباب الذاتية: يرجع اختيارنا لموضوع يرجع الى الاهتمام الشخصي بما يحدث داخل ليبيا وتطور الأوضاع وتأزمها والتداعيات الأمنية والاقتصادية المباشرة على أمن واستقرار الجزائر.

2- الأسباب الموضوعية:

- دراسة تحتاجها الأزمة الليبية كنموذج خاص مما تحمله من تشابك وتعقيد للإيجاد أجوبة توضح المبهم فيها .
- موضوع الساعة أي حداثته التي تشغل الباحثين
- تسليط الضوء على الفواعل وأدوارها وتضارب المصالح سواء الإقليمية أو الدولية
- ضرورة الموضوع لتخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية والذي يعطي فكرة تأثير الأزمات الداخلية للدول وتداعياتها الأمنية.

الإطار الزماني والمكاني:

1- الإطار المكاني: تشمل الحدود المكانية لهذه الدراسة ليبيا وموقعها الإستراتيجي وثرواتها الطبيعية من نفط وغاز مما أصبحت أطماع وتحقيق مصالح للقوى الخارجية، تشمل الدراسة تداعياتها الإقليمية سواء مع دول الجوار الجزائر، مصر تونس والمغرب أو دول الخليج مثل السعودية، الإمارات، وقطر والتدخلات الدولية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والوصول الى تنفيذ أقصى لمصالحها الاقتصادية ولعب أدوار فعالة في هذا النزاع.

2- الإطار الزماني: تطرقنا في هذه الدراسة الى المرحلة الزمنية الممتدة من 2011 بداية الثورة الليبية الى غاية 2021 نظرا لاستمرارية تداعياتها وأثارها، حيث تم رصد خلال هذه الفترة كل التداعيات والتحولات وأهم الأجندات في الأزمة الليبية خاصة من قبل الأطراف الأجنبية سواء الإقليمية أو الدولية وكيف أصبح المشهد الليبي في ظل هذه الظروف المتغيرة.

أدبيات الدراسة :

رغم ندرت الدراسات التي بحثت في الأزمة الليبية خاصة الأدوار الإقليمية والدولية التي أثرت وتأثرت بها، إلا أن هذا لا ينفي وجود أبحاث ودراسات على قدر من التحليل والرؤى المستقبلية التي تناولت الأوضاع القائمة وأوضحت أسباب ونتائج الوضع السائد وأبدت رأيها وهذه أهم الدراسات:

1- دراسة الباحثة أوشريف يسرى: بعنوان تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015.

2- دراسة الباحثة صورية زواشي : بعنوان" أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية " التحديات والتداعيات 2015/2011 لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2016/2015.

3- دراسة الباحثة بن ثقة نور الهدى: بعنوان " إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2016/2012" أطروحة لاستكمال شهادة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية دراسات أمنية دولية جامعة الجزائر 2017/2016 تناولت الباحثة في دراستها طبيعة النظام الليبي المبني على القبلية والولاء للعشيرة دون توجه لبناء مؤسسات دولة بالشكل المعتاد، وهذا نتاج لغياب مؤسسات الديمقراطية قادرة على التحكم في الوضع الأمني الذي يعتبر من مهام الدولة المعاصرة وأجهزتها.

4- دراسة شامي وآخرون 2012: بعنوان ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص دراسة تحليلية وصفية وهدفت الدراسة أهم التحديات التي تواجهها ليبيا.

اشكالية الدراسة:

تسعى العديد من القوى الإقليمية والقوى الكبرى للعب دور مؤثر فيما يحدث في ليبيا لما تحضاه من أهمية وتضع هذه الدول خطط وإستراتيجيات مباشرة أو غير مباشرة تحمل في طياتها العديد من الأهداف والغايات تسعى لتنفيذها من أجل تحقيق وحماية أمنها القومي لدول الجوار وتحقيق مصالحها الاقتصادية ومن خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهي الأدوار التي لعبتها الفواعل الاقليمية والدولية وكيف أثرت في ادارة النزاع الليبي؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

1- ماهي أسباب الثورة في ليبيا؟
2- ماهي أطراف النزاع الداخلية في ليبيا؟
3- ماهي التأثيرات والتداعيات على دول الجوار؟
4- ما هو دور القوى الإقليمية والدولية في مسارات المشهد الليبي؟

الفرضيات

للإجابة عن التساؤلات السابقة والإشكالية الرئيسية ارتأينا وضع مجموعة من الفرضيات وهي :

1- الفرضية الرئيسية: إن الأطراف الخارجية الإقليمية منها والدولية لعبت دورا في تحريك وتصعيد النزاع في ليبيا حيث استغلت التركيبة المعقدة والنزاعات الداخلية مما زاد حدة الصراع واستنجاد بالدعم الخارجي

فاستغلت الأطراف الخارجية لزعزعة الأوضاع وهذا لإيجاد مبرر تلعب دور في النزاع وحتى يتسنى لها تحقيق أهدافها وإستراتيجياتها في المنطقة.

2- الفرضية الفرعية:

1. إن الأزمة الليبية انطلقت من أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية دعمتها عوامل خارجية .
2. كون النزاع في ليبيا ذو طبيعة معقدة ومركبة بين الأطراف الرئيسية بالإضافة إلى ارتباط بعض منها بدول خارج الإقليم، فإن الأمر أدى الى زيادة مستوى التدخل وبتالي التأثير على مستوى النزاع ككل.
3. ان الأزمة الليبية شكلت تهديدات أمنية على دول الجوار بسبب سقوط نظام الحكم فيها، مما يجعلها تتحرك من أجل حماية أمنها القومي وإيجاد مبادرات ومقاربات للإدارة هذا النزاع.
4. كلما زاد التدخل الخارجي صعب إيجاد توافق بين القوى السياسية الليبية واستمرار النزاع والأحداث ناتج عن طبيعة وتعدد الأطراف الخارجية.

الإطار المفاهيمي:

قبل الشروع في أي بحث علمي لابد من القيام بضبط المفاهيم الرئيسية، فلكل مصطلح أكثر من دلالة قد يؤثر على موضوعية الدراسة.

1- الدور: يعرفه " كال هولستي kal holistiqu " بأنه : تعريفات صناع القرار لأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر على دولهم ، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولية أو النظام اقليمي .والدور هو مجموعة من الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج في فترة زمنية طويلة وذلك لتحقيق أهداف سياستها الخارجية فالدور ليس مجرد قرار أو سلوك بل مجموعة من الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تراعي فيها بعض الجوانب:

- مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة من خلال وصف نفسها الى أي خانة من الدول تنتمي عظمى، كبرى، إقليمية، صغرى ومنه يتحدد توجهها اقليمي أو عالمي.
- تحديد وضبط دوافع توجهاتها وتوقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن يحدثه الدور.[1]

2- القوى الكبرى: تتوزع الدول على عدة مستويات حيث تتباين في امكانياتها وقدراتها الموضوعية والذاتية وهي التي تجعل من هذه الدولة أو تلك قوى كبرى ، فهناك من يربطها بالقدرة الاقتصادية والعسكرية ، وهناك من يربطها بالقدرة الاقتصادية و التكنولوجية ،إلا أن توفر هذه القدرات مجتمعة في أي دولة تعد أساسية وحاليا تتوزع القوى الكبرى على مستويين الأول هي تلك الدول التي تقوم على قدرة عسكرية تقليدية وغير تقليدية وتتمتع بواقع تكنولوجي صناعي اقتصادي متطور ومنها روسيا و المملكة المتحدة وفرنسا والصين ، والتي يطلق عليها القوى الكبرى التقليدية أما المستوى الثاني فهي تلك الدول التي تتميز بقدرات

1 – مريم مخلوف،"نظرية الدور في العلاقات الدولية"،في Political-encyclopedia.org/2017/06/03

تكنولوجية صناعية اقتصادية مميزة دون أن يصاحبها على الأقل قدرة عسكرية كالقدرات العسكرية القوى الكبرى التي تناولتها الدراسة الولايات المتحدة الامريكية و روسيا.

3- القوى الإقليمية : هي التي تسعى للعب دور فعال ومؤثر في السياسة الإقليمية وتشارك في رسم ووضع الخطط الإستراتيجيات السياسية والاقتصادية الأمنية الآنية و المستقبلية كما تسخر كل طاقاتها المادية والبشرية لدراسة البيئة الخارجية المحيطة بها لفهم السلوك الدولي والمتغيرات المتسارعة ونقلها لصناع القرار لوضع خطط وبدائل مناسبة تكفل لها البقاء كقوة إقليمية وزيادة فرصة هيمنتها على الإقليم ، وغالبا ما تمتلك هذه القوى منظومة عسكرية هجومية ودفاعية تساعدها على تحقيق أهدفها وسيطرتها على الإقليم وغالبا ما تدخل هذه القوى في سباق التسلح فيما بينها لتحقيق مبدأ توازن القوى أو الوصول للتفوق العسكري كما تعمل على مد حلفائها بالسلاح وتقوم باستغلال الأزمات والتطورات في إقليمها لإضعاف وإقصاء الأخرين لتبرز أكثر وتحقق أهدافها ومصالحها خاصة البقاء.[1]

4- الأزمة: هي المواقف التي تعكس وجود صراع حاد بين أطراف النظام الدولي، تكون مصحوبة في العادة بزيادة كبيرة وملحوظة في تبادل التهديدات العدائية التي قد تؤدي في نهاية الى اندلاع حرب فعلية حيث يحدد (شارلمز هرمن charles herman) ثلاثة خصائص للأزمة هي التهديد ضيق الوقت والمفاجأة ، ليضيف كل من (kegley كيجلي) و (تكويف witkoff) عنصر المخاطرة من خلال دراستنا نتحدث عن حراك سعبي أدى الى خلق أزمة في ليبيا ، اذا لم تصل الاحتجاجات التي انطلقت في فيفري 2011 الى ما تم تسميته إعلاميا بأنها ثورات.

5- الثورة: يصنف المعنى الدقيق للثورة على أنها مجمل الأفعال والأحداث التي تقود الى تغيرات جذرية في الواقع السياسي والاقتصادي وأيضا الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، ويشكل عامل عميق على المدى الطويل ينتج عنه تغير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية والاجتماعية.

6- الانتفاضة: هي الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عند بلوغ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية أو القومية ذروتها، وتوفر وضعا ثوريا كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة أو ضد المستعمر فهي تحدث بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه الى نقطة الغليان التي يصبح عندما يستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة.

7- الحراك السياسي: والذي هو أصله حراك شعبي اجتماعي يمكن أن يطلق عليه حراك سوسيو سياسي ذو مفهوم شامل ومركب، فهو كل نشاط فردي كان أو جماعيا يأتي بسبب غياب حقوق معينة أو من أجل المساواة ورفع الظلم.

1 -أحمد سمير القدرة، "القوى الإقليمية وصراع السيطرة والهيمنة"، في: http://www.amad.ps/ar/details/163628

الإطار المنهجي للدراسة :

تم استعمال عدة مناهج تتماشى وطبيعة الموضوع المراد دراسته وهي:

1- المنهج الوصفي: لدراسة أي ظاهرة يتطلب على الباحثين وصف الظاهرة محل الدراسة عن طريق جمع المعلومات وشرح الظاهرة وتطرقنا في هذا المنهج من خلال وصف بعض عناصر الموضوع مثل مفهوم النزاع، أسباب التدخل الأطراف الإقليمية والدولية.

2- المنهج التاريخي: تم استعمال أدوات هذا المنهج من أجل سرد الحقائق التاريخية التي مرت لها ليبيا والوقوف أمام المتغيرات التي أدت الى تسلسل الأوضاع وكيف ساهمت في بلورتها.

3- المنهج التحليلي: انطلقنا من جزئيات وصولا الى كليات استطاعتنا من خلال الاستقراء والتحليل التوصل الى الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت الى الثورة في ليبيا وقادة البلاد الى أزمة كانت لها عدة تداعيات على مختلف المستويات سواء الإقليمية أو الدولية.

4- المنهج المقارن: ونستخدمه للمقارنة بين الأدوار الإقليمية والدولية في النزاع الليبي ومدى تأثيرها على دول الجوار والأطراف الداخلية، وماهي الأدوار التي ساهمت وكانت لها فعالية في النزاع الليبي وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهم[1] .

5- منهج دراسة حالة: يقتضي دراسة وحدة واحدة سواء كانت حالة أو فرد أو منظمة أو نظام سياسي أو دولة ... الخ ، وذلك قصد الإطاحة بها وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة كما ينظر الى الجزئيات على أنها جانب من الحقيقة الكلية[2] ، وتم الاستعانة بالمنهج أثناء التطرق الى دور الفواعل الاقليمية والدولية في النزاع الليبي أي التركيز على الحالة الليبية للإظهار كيف أثرت هذه المواقف والأدوار على مسار هذه الأزمة.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على تكامل مجموعة من النظريات وهي:

1- النظرية الواقعية : هي الأكثر اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه فالعالم هو عالم الصراع والحرب وأن فكرة المصلحة هي جوهر السياسة وهي لا تتأثر بالظروف الزمنية والمكانية ، والمصالح هي أوثق الروابط بين الأفراد والدول ، وترى أن المجتمع الدولي صراع مستمر لزيادة القوة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها[3].لقد تم الاستعانة بها في عرض مختلف السياسات التي تتبنها القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة والمبنية على أساس مصالحها ، والصراع والتنافس الذي ظهر بين هذه الأطراف، صراع لزيادة نفوذها وتحقيق مصالحه.

---

1 – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات (الجزائر:دار هومة للنشر)، 71.، ص1979

2 – شلبي، مرجع سابق، ص ص.71-125.

3 - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ،2005)ص ص2 22. .

2- مقترب الدور: لقد نشأت نظرية الدور في ظل علم الاجتماع لتحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية ونظرا للنجاح الذي حققته تم الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية من خلال مستويين للتحليل الأول يتم فيه البحث عن الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل، وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية التي تشكل النسق السياسي الدولي والتركيز على أدوار الأفراد المؤثرين في السياسة في العالمية، قد يكونون رؤساء دول أو غيره[1]. وبتالي فقد ساعدت نظرية الدور في فهم توجهات وأدوار القوى الإقليمية والدولية في منطقة النزاع وهذا من خلال مبادئها وسياستها المختلفة ومواقفها من أهم القضايا المحورية في منطقة النزاع.

3- النظرية البنائية : يتمحور حول موضوع الأمن وتخص اعمال مدرسة شمال أوروبا التي تجمع بين اكاديمية كوبنهاجن للسلام و المدرسة الانجليزية فهي تجمع بين باري بوزان وأولي ووفير اللذان تحدثا على المركب الإقليمي للأمنrégional security complexe وأن الأمن مركب من خمسة نقاط هي الأمن العسكري لمعنى أمن الدولة من التهديدات الخارجية ، والأمن الاقتصادي من خلال توفير الحاجيات المادية للشعب، والأمن السياسي من خلال وجود نظام سياسي مستقر لتوفير شروط الحكم الديمقراطي والأمن المجتمعي من خلال وجود تجانس في رموز الهوية والوحدة مهما كانت مستويات تركيب المجتمع من حيث عدد الأقليات والأمن البيئي من خلال الحفاظ على وسط بيئي يضمن شروط استدامة الحياة والأجيال ، وكل هذا يتحقق من خلال بناء هوية أمنية مشتركة لمجموعة من الدول تتعرض لنفس طبيعة التهديدات وذلك يربطها بوجود قناعة بأن التهديدات هي عبر وطنية وتقتضي العمل عبر الوطني المشترك ، ومنه وظفنا أيضا نظرية مركب الأمن الإقليمي فالبحث يأتي للتأكيد على أن الأمن القومي لأي دولة لا يتحقق الا بأمن دول الجوار الإقليمي ، فحدود الأمن لم تعد حدود الإقليم وهو ما انطلقنا لدراسة تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار الجزائر ومصر وعلى دول الإقليمية وهذا النوع من التهديدات يوجب ايجاد هوية أمنية مشتركة تقتضي التنسيق بين دول الإقليم الجغرافي لتحقيق استقرار أكبر.

4- النظرية الليبرالية: يركز أصحاب التوجه الليبرالي في تبرير السلوك التدخلي للدولة على العديد من الدوافع أبرزها:

1. **الدوافع الانسانية:** وهو ما يعرف بالتدخل لأغراض إنسانية والدافع الأساسي هو حماية حقوق الانسان من الانتهاكات والتجاوزات التي يقوم بها النظام السياسي ضد رعاياه.
2. **الحفاظ على الاستقرار:** وهو ضمان الحفاظ على الاستقرار والأمن وذلك يكون من خلال الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي وتطبيقه لمبادئ الديمقراطية والانفتاح على العالم الخارجي، وهو ما جاءت به أطروحة السلام الديمقراطي.

1 -مريم مخلوف،"نظرية الدور في العلاقات الدولية"،في: Political-encyclopedia.org/2017/06/03

3. **دور المؤسسات:** وهو الدور الذي تلعبه في النظام الدولي وخاصة فيما يتعلق بالتدخلات، وذلك من خلال حماية والسهر على مراعاة المعايير الدولية في التدخل وخاصة حقوق الانسان.
4. **الدوافع الاقتصادية:** ويركزون على تحقيق قوة اقتصادية من خلال التعاون والاعتماد المتبادل من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها الإستراتيجية.

صعوبات الدراسة:

إن أي عمل يخلو من نقائص وأخطاء مهما كان الإلمام به كثيرا ومن مختلف الجوانب وعليه واجهت في دراستي هذه مجموعة من الصعوبات :

- صعوبة وجود مراجع وذلك راجع الى النقص الذي تعاني منه المكتبات في مثل هذه الدراسات.
- حداثة الموضوع وغياب دراسات سابقة لهذا الموضوع لأنه لازال قيد التبلور.
- جمع المراجع كان الاعتماد على المصادر الإعلامية "جرائد، مقالات، قنوات تلفزيونية، انترنت "، حيث تحتاج هذه المعلومات الى غربلتها وتصنيفها وتحليلها.
- تكاثر الأراء في تفاصيل الأزمة وكثرت الأحداث والتداخل فيها.

تقسيم الدراسة:

لدراسة موضوع هذا البحث اعتمادنا على خطة تتضمن فصل تمهيدي يشرح لنا الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الدولية، حيث أدرجنا فيه مفهوم النزاع الدولي ومستويات تحليل النزاع والمقربات المفسرة له، وثلاثة فصول كل فصل يحتوي على مبحثان وثلاث مطالب بإضافة الى مقدمة وخاتمة.

حيث أن الفصل الأول يتضمن ماهية النزاع الليبي وأهم الفواعل الداخلية، والمبحث الأول يتناول بوادر الأزمة الليبية وتداعياتها بداية بأسباب الأزمة الليبية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وتحرك الشارع الليبي وانتفاضته التي لها عدة أسباب سواء الداخلية أو الأسباب الخارجية، كل هذا أدى الى تطور الأزمة مما ترتب عنها نتائج سواء داخليا أو خارجيا أي تجاوزت حدودها واصبحت لها تداعيات إقليمية .والمبحث الثاني تكلمنا فيه عن أطراف النزاع الداخلية في ازمة الليبية ومهددات الصراع القائم على القبائل من جهة والميليشيات من جهة اخرى، وأهم القوى المتصارعة قوات اللواء حفتر وقوات الوفاق الوطني بقيادة فايز سراج وهما القوتين التي استحوذت على المشهد الليبي، وأهم قضايا الخلاف والصراع أي القيمة الإستراتيجية لليبيا من موقع جغرافي وثروات النفط والغاز.

والفصل الثاني وهو دور الفواعل الاقليمية في ادارة النزاع الليبي تناولنا في المبحث الأول دور دول الجوار في ادارة النزاع الليبي حيث تكلمنا فيه المطلب الأول المقاربة الجزائرية و المطلب الثاني المقاربة المصرية والحدود الجغرافية التي تربط كل من الجزائر ومصر حيث شكلت لها هاجس للأمنها القومي ، والمطلب الثالث المقاربة المغربية حيث تعتبر المغرب ليبيا جزءا لا يتجزأ من الدول المغاربية التي تحمل داخلها مشروع واحد وهو رفض التدخل الخارجي، والمبحث الثاني وهو دور دول الخليج في ادارة النزاع الليبي وتفاعلها مع هذه الأزمة لما تقتضيه مصالحها تناولنا في المطلب الأول دور السعودية التي تريد

تحقيق موطئي قدم في الشمال الإفريقي وفي المطلب الثاني دور الإمارات في تحقيق أهداف سياسية وأطماع بالسيطرة والنفوذ والمطلب الثالث الدور القطري التي تريد تحقيق مشروعها الإستراتيجي واستغلال ثروات ليبيا.

الفصل الثالث تكلمنا فيه عن دور الفواعل الدولية في ادارة النزاع الليبي حيث في المبحث الأول تناولنا فيه دور القوى الكبرى في النزاع الليبي المطلب الاول دور الدول الأوروبية فرنسا وايطاليا والمانيا ، وكل دولة تريد تحقيق غاياتها وبسط نفوذها والهيمنة على الوضع والمطلب الثاني الدور الأمريكي الذي يبرز الهيمنة والسيطرة وتعتبر ليبيا منطقة نفوذها والمطلب الثالث الدور الروسي في نيل حصتها من النشاط السياسي والاقتصادي والمطلب الرابع وهو الدور التركي التي ترى في ليبيا فرص استثمارية واعدة وموارد نفطية ومنطقة إستراتيجية تحقق لها مطالبها . أما المبحث الثاني يقدم لنا دور المنظمات الدولية في ادارة النزاع الليبي فالمطلب الأول دور الإتحاد الإفريقي قامت بمساعي لتحقيق السلام والاستقرار وتشكيل حكومة شرعية تدير الشأن الليبي دون انقسام ، والمطلب الثاني دور مجلس التعاون الخليجي الذي بادر بدعوة مجلس الأمن الى حماية المدنيين الليبيين أي دوافع إنسانية ، والمطلب الثالث دور الإتحاد الأوروبي وهو حماية ومراقبة الحدود وانتشار خطر الأسلحة والهجرة الغير الشرعية ، والمطلب الرابع دور هيئة الأمم المتحدة وهو تحقيق الأمن و السلام وحفظ حقوق الانسان ومنع انتشار الاسلحة.

الفصل التمهيدي:

الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الدولية

أولا: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية:

أ- مفهوم النزاع الدولي:

لا يوجد اتفاق بين المختصين على تعريف واحد لمصطلح النزاع (conflict) ويعود سبب هذا الاختلاف في جزء كبير منه إلى عدم وجود تفسير عام لظاهرة النزاع الدولي فالغالبية العظمى من الدراسات والتحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة وهذا ما لم يساعد على بناء فكري تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه واستخدام قواعده في دارسة وتحليل حالات أخرى، ما أدى إلى لجوء كل باحث لصياغة تعريف إجرائي يناسب موضوع بحثه ويتفق مع فرضياته حول النزاع حال الدراسة[1]. يقول بيتر فالنستاين Peter Wallensteen أن النزاع يتكون من ثلاثة عناصر وهي: التحرك (Action)، الخلافات (Incompatibility)، والمحركين (Actors).[2]

ب- المفاهيم المرتبطة به:

1- الصراع: إن أول تحدي يواجه الباحثين فيما يخص التمييز بين النزاع والصراع هو إشكالية ترجمة مفهوم conflit بالفرنسية أو conflict بالإنكليزية إلى اللغة العربية، إذ أن استعمال مفهوم النزاع أو مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات السلبية بين الدول لا يبرز إلاّ في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية [3].

يعّرف الصراع على أنه تنازع الإرادات الوطنية والقومية، وهو ناتج عن الاختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وإمكانياتها، ولا يتخذ الصراع شكل المواجهة المسلحة، وإن كانت أشكاله ومظاهره تتعدد، كأن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو عالميا أو تكنولوجيا، والصراع تتعدد وسائله كأن تكون حصارا أو تهديدا أو تحالفا أو تحريضا.

2- التوتر الدولي: يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض والتوتر حالة سابقة للنزاع وفي الغالب ما تكون أسبابه مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع.[4]

---

1 – حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة و تحليل ، (الأردن: دار الكتاب الثقافي للطباعة و النشر و التوزيع ،2009) ص.13

2 – سعداني أسمهان ، منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية –دراسة نظرية–، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية و السياسية و الاقتصادية ، ط1 ،2018) ، ص6.

3 – المرجع السابق

4 – بوزرب رياض ، مرجع سابق ، ص. 20

3- الازمة الدولية: يعّرف **تشارلز ماكليلاند C-Mclland** الأزمة الدولية بأنها عبارة عن تفجيرات قصيرة SHORT BUNSTS تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، وتتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر أيأن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره[1].

أما وليام كونت فيعتبر أن الأزمة الدولية بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما سيحدث. ويقول ألانفيرغسون Allan Ferguson أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى وتتميز الأزمة حسب **هيرمان** بثلاث خصائص رئيسية: المفاجئة، التهديد العالي والكبير للأهداف، ضيق الوقت المتاح للتصرف.

4- الحرب: قدمت تعريفات كثيرة للحرب في العلوم السياسية والقانون الدولي، واختلفت تبعا لدوافعها وأحجامها والزمن الذي تستغرقه والنتائج التي تخلفها، لأن الحرب في كل الأحوال تعد انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة النزاع عنيف[2].

ثانيا: الإطار النظري للنزاعات الدولية:

أ- مستويات تحليل النزاع:

تُطرح إشكالية مستوى التحليل بشكل مستمر في دراسة العلاقات الدولية لارتباطها الوثيق بقضية متعلقة بأكثر المستويات التحليلية قدرة على تقديم أكبر تفسير ناجع للظاهرة المدروسة، فمستوى التحليل يحّدد وحدة التحليل التي يلتزمها الباحث في مسار البحث كّله، كما أن تبني مستوى تحليلي معين يطرح تساؤلات حول مدى أهميته بالنسبة للمستويات الأخرى، وإلى أي مدى يمكن أن يمدّنا بالإجابات الدقيقة للإشكالية المطروحة، إن هذا الأمر يزداد صعوبة كّلما توجهنا إلى دراسة ظواهر معقدة كالنزاعات الدولية، أين تتعدد مصادرها وأسبابها وتقل احتمالات إيجاد تفسيرات موحدة لها[3]. و يرجع باري بوزان Bari Buzan بروز هذه المسألة على ساحة العلاقات الدولية إلى الخمسينيات من القرن الماضي، كنتائج للثورة السلوكية، التي سعت إلى إدخال منهجية و صرامة العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية، من خلال التأسيس لمقترب أكثر علمية مرتكز على وقائع الملاحظة، القياسات الكمية و استخدام الفرضيات ...، و بخصوص العلاقات الدولية فإدخال مسألة مستويات التحليل إلى هذا الحقل يرجع إلى ثلاث مفكرين أمريكيين وهم كينيث والتز K. Waltz و مورتن كابلن M. Kaplan و ديفيد سينغر D.Singer. فكينيث والتز في عمله الكلاسيكي "الفرد، الدولة والحرب 1959 (مبني على أطروحة 1954) حيث اعتمد على ثلاثة مستويات للإجابة عن سؤاله "لماذا الحرب؟ (why war ?) وهي الفرد، الوحدة أو الدولة، والنظام المعّرف في إطار بنيته الفوضوية، نفس الأمر بالنسبة لمورتن كابلان في كتابه " النظام والمسار في السياسات الدولية " 1957

1 - جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، مرجع سابق، ص. 1

2 - موسى بن قاصير، مرجع سابق، ص 14

3 - بوزرب رياض ، مرجع سابق ، ص2 .

إعتمد على ثلاثة مستويات وهي الفرد والدولة والنظام الدولي مانحا الأهمية التحليلية لمستوى الدولة في حين أن سينغر يقدم مستويين فقط وهما الدولة والنظام لكنه لا ينفي وجود مستويات أخرى قد تكون أكثر أهمية في التحليل فجوهر المشكلة يتمحور حول الاختلافات في تحديد عدد المستويات[1].

1- الفرد كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة التي مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي تعرفها البشرية، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، فهي تحاول فهم الكل "ظاهرة النزاع الدولي "[2] .

2- الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: بالدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، في هذا المستوى نجد أن الدولة تحّركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة، حيث أن الإنسان بدون دولته لا دور له ولا يملك سلطة التصرف وبالتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية ويقّدم أنصار هذا الطرح العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات هي التي كانت السبب في النزاعات والحروب. في حين أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول (عدوانية أو مسالمة)، طبيعة أنظمتها السياسية (ديمقراطية أو دكتاتورية) وتأثير موقعها الجغرافي[3].

3- النظام الدولي كوحدة تحليل النزاعات الدولية: ينطلق أصحاب الطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى الوحدات، فأنصار هذا المنهج يهتمون بشكل أساسي بالقدرات التفسيرية النسقية ، و يهملون التفسيرات الداخلية و تأثيرها على سلوكيات الدول، وهذا ما يدافع عنه كينيث والتز " الذي يرى" أن النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له." ولهذا فان هذا المستوى يلغي وبهمل تأثيرات الأنظمة الداخلية والإيديولوجية والبيئات الإدراكية للقائد.

ثالثا: المقاربات المفسرة للنزاعات الدولية:

هناك العديد من النظريات التي قّدمت تفسيرات للنزاعات والحروب وأسباب وكيفية نشوبها، وقد اخترنا في دراستنا هذه ثلاث اتجاهات نظرا لأهميتها وهي:

أ- النظرية الواقعية (Realism):

يرى العديد من الباحثين بأن الواقعية ليست نظرية وإنما مجموعة نظريات تُشّكل مع بعضها منظورا paradigm يعتمد على فرضيات أساسية متماسكة فيما بينها ومتميزة عن غيرها ومشتركة بين منظريه، وتعود جذورها إلى إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال **ثيوسيديدس** "**وميكيافلي** "و "**توماس هوبز**"، ويُقّسم الفكر الواقعي إلى الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية.

1 – حشاني فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ، ص. 23.

2 – المرجع نفسه ، ص2 .

3 – عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ،مرجع سابق ، ص 27-29

1- الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism): إنّ الحاجة لدراسة العلاقات الدولية بوسائل خصوصية تتميز عن التاريخ والقانون، الذي سعت إليه الواقعية التي تعد أول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية، حيث برزت هذه الدراسات الأكاديمية في الولايات المتحّدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية التدخلية الويلسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين.

وحسب **هانس مورغانتو** فالواقعية الكلاسيكية ترتكز على خمسة مبادئ:

- السياسة تحكم بقوانين موضوعية مصدرها الطبيعة البشرية والنقائص أو الخلل الذي يميز العالم.
- المصلحة هي المرجع الأساسي للفعل (العمل) الدولي.
- كل نظرية في العلاقات الدولية، يجب أن تتجنب الأخذ بعين الاعتبار التبريرات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين.
- أحسن سياسة خارجية هي تلك التي تقلل الأخطار وتعظم الفوائد.
- التوتر بين متطلبات نجاح العمل السياسي والقوانين الأخلاقية غير المكتوبة التي تحكم العالم لا يمكن تجاوز[1].

إذ يرى الواقعيون أن العلاقات الدولية تتسم بالفوضى التامة، وأن العلاقة بين الدول هي علاقة قوة، فالدولة تعمل لزيادة قوتها مما يجعل لها أعداء محتملين.

2- الواقعية الجديدة (Néo-réalisme): يطلق أيضا على هذه النظرية اسم " الواقعية البنيوية" (Structural réalisme) و هي امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم روادها **كينيث والتز** و **روبرت جبلن**، و **روبرت تاكرا** و **جورج مودلسكي** ، حاولت هذه النظرية إعطاء دفع جديد للواقعية التقليدية جعلها أكثر علمية ، و لهذه النظرية منطلقات أساسية تعتمد عليها في التحليل و هي:

1. اعتبار الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، رغم وجود فواعل أخرى كالمنظمات والشركات متعددة الجنسيات، أن الدولة فاعل وحدوي (Unitary actore) وعقلاني لأن صانعي القرار يختارون البدائل التي تعظم فوائد الدولة وتقلل من خسائرها.
2. الواقعية الجديدة تنطلق من افتراض أن الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتان للتجنب، ففي ظل هذه الفوضى الدول بالبحث عن الأمن اعتمادا على القدرة الذاتية وزيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية من خلال التحالف مع القوى الكبرى.
3. تُغفل الطبيعة البشرية وتّركز على النظام الدولي ،فالنسبة **لوالتز Waltz** النظام الدولي مكون من مجموعة الدول القوية التي تسعى كل واحدة منها للمحافظة على وجودها مما يضفي طابع الفوضوية على شكل النظام الدولي ، و تصبح كل دولة مهتمة بمصالحها ، و بالنسبة للدول

1 - عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، مرجع سابق ، ص 39

الضعيفة فإنها تتجنب أي صراع و تحاول إيجاد توازن دولي ، و عدم التصارع مع الدول القوية ، لأن المكاسب ستكون ضعيفة[1].

وفيما يتعلق بتحليل النزاعات ترى الواقعية الجديدة أنه بالتركيز على الأسباب الأساسية للنزاع، نجد أنها تكمن في الطبيعة البشرية وناتجة عن الأنانية في التعامل، ومنه فتفادي النزاعات هو الاهتمام بالفرد وتحقيق وجوده الاجتماعي والفيزيقي، وقد أوضح هذا برتراند راسل Bretrand Russel حيث يقول إنه حتى يتحقق السلام يجب على الفرد أن يقلل من غريزة حب التملك والسيطرة على الآخرين[2].

ب- النظرية الليبرالية:

حاول أنصار الطرح الليبيرالي الابتعاد عن النظرة التشاؤمية للنظام الدولي، حيث ينظرون إليه نظرة تفاؤلية، وهذا لكي يقللوا من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها، إلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في إدارة العلاقات الدولية. واستمدت النظرية الليبرالية أفكارها من بعض فلاسفة أمثال جون لوك، جيريمي بنثام، توما الاكويني، امنويل كانت، ارلوند توينبي، نورمانوودرو ويلسن الذين أعربوا عن إيمانهم بالعقل و"الضمير بوصفهما يشيدان بالسلام الدائم والانسجام الشامل حيث اعتبر هؤلاء الفلاسفة الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة والانظمة الاستبدادية، ورأوا أن النخب الارستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب دولية[3] كما تقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الافتراضات أهمها:

- الفاعلين من غير الدول(Non state actors) وحدات مهمة في السياسة العالمية من منظمات حكومية ومنظمات حقوق الإنسان.
- لدولة ليست فاعلا وحدويا Unitry actor بل تتكون من أفرد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة وهي تؤثر داخليا وخارجيا ولهذا لا يجب تجاهلها.
- يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، لأن سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية قد يسيطران على صناعة القرار وبالتالي تنتج قرارات لم تكن منتظرة أو غير مرغوبة.
- تنطلق النظرية الليبرالية من أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض نظرا لبنيتها السياسية وترى أن الدول الأكثر انغماسا في الحرب هي الدول غير الديمقراطية[4].

---

1 - موسى بن قاصير ، مرجع سابق ، ص 21-22

2 – عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط(،2الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،)2006 ص 216.

3- عبد السلام جحيش ، سليمان أبكر محمد ، مرجع سابق ، ص43

4 – موسى بن قاصير ، المرجع السابق ، ص 25

أّما بخصوص النزاعات الدولية فمصدرها حسب النظرية الليبرالية هي البنية السياسية للدول، خاصة الديكتاتورية والشمولية بحكم إيديولوجيتها، وبحكم الدوافع التي تحرّكها والأهداف التي ترمي لها والأساليب التي تنتجها. وحسب أنصار الفكر الليبرالي فحل وتفادي النزاعات الدولية يقوم على ثلاثة أسس هي:

1- السلام الديمقراطي: ويعتمد ذا الطرح السلام الديمقراطي على فكرة كانط ومفادها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب وأنها مسالمة.

2- المؤسسات الدولية: حسب النظرية الليبرالية فتأسيس مجموعة من المنظمات والمؤسسات المشتركة بين الدول، تكون قادرة على إدارة التفاعل في مسائل مختلفة، مشكّلة ما يسمى بالمنظومة الدولية تساهم في تفادي الوقوع في الحروب والنزاعات الدولية، وقد برز هذا الرأي في أوروبا في إطار المؤسسات المتكاملة التي تعزز بعضها بعضا مثل الإتحاد الأوروبي، الناتو ... ويمكن أن تكون الإطار المستقبلي لتعزيز الأمن والتعاون.

3- الاعتماد المتبادل: أنصار هذا الاتجاه يرون أن العلاقات بين الدول لا تبنى على العلاقات السياسية فقط، ولكن يجب أن تشمل أيضا العلاقات عبر الوطنية، فالاعتماد المتبادل معناه وجود علاقات مشتركة بين الدول مرتبطة بالكلفة ودرجة الحساسية بين الأطراف، فالدول ترى انه من المفيد التعاون بدل التنازع لأن الفائدة من الأول أكثر من الثاني.

ج- النظرية البنائية:

تعكس الدراسات الحديثة والمتزايدة في مجال العلاقات الدولية اهتماما واضحا بتيار البناء الاجتماعي Social Constructionism الذي بدأ في البروز كمنافس للواقعية والليبرالية وقلما يخلو عدد من المجلاّت العالمية المتخصصة في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة من موضوع يناقش مدخل البناء الاجتماعي، الذي يركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية ،ويتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والأفضليات ،ويرى أن خلافه مع المدارس الأخرى ليس حول مدى أهمية القوة في السياسة العالمية وإنما حول "هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها فقط بالاعتماد على الاعتبارات المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الاجتماعية والثقافية كذلك؟ ويطرح هذا المدخل الجديد أسئلة مثل: كيف تشكلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنو الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة في سلوك الفاعلين؟[1]

وكخلاصة لهذا الفصل فقد تطرقنا إلى مفهوم النزاع وأهم المفاهيم التي تتشابه مع هذا المفهوم وقمنا بالفصل بينها وتوضيحها مع تحديد درجة التداخل بين هذه المفاهيم ومفهوم النزاع ومن أجل فهم ظاهرة النزاعات الدولية، تطرقنا إلى مستويات التحليل وكيفية تأثير كل مستوى على النزاعات الدولية ومن ثم إلى أهم نظريات العلاقات الدولية التي تفسر سبب حدوث هذه الظاهرة، فكل نظرية ركزت على جانب معين وهذا انطلاقا من المسلمات التي تسلم بها.

1 - حسن الحاج علي أحمد، العالم المصنوع – دراسة في البناء الإجتماعي للسياسة العالمية، طبعة خاصة بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثامن للحركة الإسلامية السودانية ، السودان : هيئة الأعمال الفكرية ، نوفمبر ، 2012 ص.03

الفصل الأول

ماهية النزاع الليبي وأهم الفواعل الداخلية

تعد ليبيا نموذجا فريدا للدولة في العصر الحديث، حيث ظلت لعقود دولة بلا دستور او مؤسسات حاكمه وبلاهيكلهة سلطة واضحة ومفهومة بالإضافة لانعدام الحياة السياسية فيها بشكل تام، فلم تجر فيها الانتخابات من أي نوع خلال مدة ناهزت نصف قرن تقريبا، وكانت الأحزاب والتيارات السياسية محرمة بأنواعها، ولم تتأسس حتى أحزاب سياسية مؤيدة للنظام الحاكم، فوفقا لفلسفة معمر القذافي التحزب يعد خيانة وهو الامر الذي أفقر الثقافة السياسية في المجتمع وصنع دولة تفتقر لأدنى مقومات الشرعية.

المبحث الأّول: بوادر الأزمة اللّيبية وتداعياتها

إن الحراك الشعبي أو ما اتفق على تسميته بثورات الربيع العربي التي عرفتها كل من (تونس ومصر) خلال سنتي 2010 و2011، كانت مؤشرات دالّة على احتمال انتشار مثل هذا الحراك في دول المنطقة وعلى رأسها ليبيا التي كانت تعرف فراغا دستوريا ومؤسساتيا ومستوى اقتصاديا ضعيفا، يظهر جليا في الفرق الشاسع الموجود بين ثروة البلاد الهائلة والمسار التنموي الضعيف، كلّها أسبابّ أدت إلى حراك جماهيري سلمي انطلق في 17 فيفري 2011، ليتحّول بعد أيام إلى صراع مسلّح عنيف بين الليبيين.

المطلب الأول: أسباب الأزمة اللّيبية

أدت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى التحاق اللّيبيين بركب الاحتجاجات، لكن قبل الحديث عن هذه الأسباب لابد من القول إن هناك خصائص وسمات تشابهت فيها هذه الأخيرة يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

- أن هذه ثورات واحتجاجات من أجل الحريّة والكرامة والعدالة، أكثر منها توفير لقمة العيش.
- أن مطالب تلك الحركات جميعها قد ركزت على الإصلاحات الداخلية بالأساس، ولم يكن للسياسات الخارجية موقعا يُذكر فيما يتّصل بمطالب تلك الجماعات الاحتجاجية في بادئ الأمر.
- مثّل الشباب والطبقة الوسطى الوقود الأساسي لاندلاع حركات التمّرد والثورة.
- لعبت التكنولوجيا وثورة الاتصالات دورا أساسيا في عملية التعبئة والتحضير للثورات ومسيرات الاحتجاج التي شهدتها البلدان العربية المختلفة، كما لعبت المساجد ودور العبادة دورا مماثلا.
- جميع الثورات والحركات الاحتجاجية في تيارها العام، نظرت للخلاف والصراع على أنه صراع ذو محتوى وطني غير إقصائي على الصعيد الاجتماعي بالمعنى الواسع ولا انقسامي بالمعنى الإقليمي.

1 – محمد عاشور مهدي، قراءة في مسار الّصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، الرابط : http//www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

- أن التأخر والتردّد في إحداث إصلاح سياسي حقيقي من جانب الأنظمة السياسية بفعل الصراع بين المؤيّدين والمعارضين لهذه الإصلاحات، قاد إلى التمرّد والثورة على النظام.
- رغم هذا التشابه، إلا أن الحراك الشعبي اللّيبي له خصوصيته لا من حيث خصوصية النظام معّمر القذافي، ولا من حيث هياكل هذا النظام ورسم سياسته الخارجية، رغم هذا فإن تحرك الشارع اللّيبي وانتفاضته له عدة أسباب أهمها:

أولا: الأسباب الداخلية:

أ- الأسباب التاريخية والسياسية:

ان أسباب هذا الحراك الشعبي انطلاقا من السياق التاريخي الذي يبّين نوعية وشكل النظام الحاكم في ليبيا وكيف أثر هذا الأخير على سيرورة الحياة السياسية في المجتمع ودفع إلى رفضه والانقلاب عليه.

1- تاريخيا: منذ استيلاء القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضّد الملك **إدريس** عام 1969 ، وضّد النظام الملكي، يرى الكثير من المحلّلين أن ليبيا فقدت فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدّمه، ويمكن وصف فترة حكم القذافي بأنها تمثل عقود التنمية المفقودة في ليبيا[1] ، حيث استمر حكم القذافي 42 عاما، قام خلالها بفرض نظام سياسي عرف بالجماهيرية والذي أسماه في كتابه الأخضر "بسلطة الشعب الذي يحكم نفسه بنفسه" من خلال مؤسستين هما مؤتمر الشعب العام واللّجان الشعبية التي تحكمها أساسا القيادات القبلية، واستغل القذافي الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة ونهج سياسة "فرقُ تسد". وجود تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، وما يمكن القول إنه حتى وإن كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي أكثر المدن اللّيبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام 1969، في سنوات الأّولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية أصدرت اضطرابات ومحاولات انقلابية ضّد نظام "القذافي[2].

2- سياسيا:

- **طبيعة نظام الحكم** : أسس معّمر القّذافي نظاما مكّرسا لحكم الفرد، وممجدا لشخصه وأفكاره في حين أقصى الآراء الأخرى وهمّش المعارضة، وجعل من القبيلة أساس هيكلة النّظام، معتبرا نفسه القائد الذي لا يحاسب ولا يُسأل أمام أي جهة انطلاقا من فلسفة الشرعية الثّورية، أيضا فقد بنى حكما تميّز بالجمع بين أنظمة متداخلة: نظام إيديولوجي مثالي، نظام رسمي يترجم المحتوى الفلسفي للكتاب الأخضر.
- **الكتاب الأخضر:** هو كتاب فلسفي ألّفه القائد الليبي السابق معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، حيث يعتبر هذا الكتاب أساس النظام الجماهيري الذي ابتدعه معمر القذافي، ينقسم الكتاب الأخضر إلى ثلاثة فصول:

1 - حمدي عبد الرحمان، التحّرر الثاني في ليبيا، الّرابط: http //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

2 - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

1. **الفصل الأول:** حل مشكلة الديمقراطية» سلطة الشعب .«يتناول في هذا الفصل المواضيع التالية: أداة الحكم، المجالس النيابية، الحزب، الطبقة، الاستفتاء، المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، شريعة، المجتمع، من يراقب سير المجتمع، الصحافة.
2. **الفصل الثاني:** حل المشكل الاقتصادي «الاشتراكية» .
3. **الفصل الثالث:** الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة .يتناول في هذا الفصل المواضيع التالية: الاسرة، المرأة، الأقليات، السود، التعليم، الالحان والفنون، الرياضة والفروسية والعروض.

– **صورية المؤسسات وسلطة اللّجان الثورية** :والتي حالت دون المشاركة الشعبية في شؤون الحكم[1].

– **فراغ مؤسساتي ودستوري:** فالنظام اللّيبي يخلو من المؤسسات المتعارف عليها في علم السياسة، والتي من خلالها تمارس المهام[2].

– **سياسة القمع:** فقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام اللّيبي، وظل جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضلعاً في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب[3] ، وبهذا يعتبر نظام معّمر القذافي نظاما بوليسيا بامتياز.

– **فشل الإصلاحات:** رغم محاولة سيف الإسلام القّذافي إقناع والده بضرورة تبّني إصلاحات وتدابير لتقليل الضغط الخارجي ومعالجة القضايا الّداخلية التي من شأنها تخفيف الغضب الّشعبي[4].

– **غياب دور المجتمع المدني:** يعتبر المجتمع المدني في ليبياُ مغيّبا ودوره مفقودا، رغم أنه إحدى البُنى الأساسية للّدولة وأحد ركائز الّديمقراطية، إذ عمل معّمر القذافي على منع تشكله، بل اعتبر أن التحّزب خيانة، فقد أدرك أن وجود فعاليات المجتمع المدني يساهم في منع استبداد النظام وبطشه، وهذا ما يهّدد استمرار نظامه وسيطرته على الحياة السياسية[5].

ب– الأسباب الاقتصادية:

رغم المؤشرات الجيدة التي تميز بها الاقتصاد اللّيبي من خلال التقارير التي صدرت عن مؤسسات دولية ومن بينها صندوق النقد الدولي الذي أشاد في 2007، بالّدور الإيجابي للسلطات اللبيبة في إنجازاتها في مجال التنوع الاقتصادي، مماّ أدى إلى نمو سريع في النشاط النّفطي وغير النّفطي، وكذا انخفاض

1 – محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

2 – نور الهدي بن بتقة، مرجع سابق، ص.

3 – تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا الرابط: http //www.amnesty.org/ar/region/libya/report-201

4– أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2014 ص 252.

5 – محمد على عز الدين، (التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة)، مجلة صادرة عن وزارة الثقافة والمجتمع المدني، سنة ،2013طرابلس، ص 152.

معدل التضخم إلى حوالي 5.5 % سنة 2010، ورغم الثراء النّسبي للشعب اللّيبي مقارنة بشعوب عربية أخرى حيث تقّدر أرصدة النظام اللّيبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة اللّيبية سنويا، يبلغ حجم الاقتصاد الليبي نحو 80 مليار دولار (2010) وهو يعتمد على قطاع النفط ويدار مركزيا. وقد تأثر الاقتصاد الليبي سلبيا بفترة العقوبات الدولية في فترة الحصار خلال التسعينات، وقد عملت الحكومة الليبية إلى تفعيل الإصلاحات الاقتصادية بعد رفع العقوبات الدولية سنة 2003 والأميركية سنة 2004 عن ليبيا. واتخذت الحكومة الليبية عدة إجراءات لتقوية دور القطاع الخاص فخفضت أسعار الفائدة لتشجيع الطلب على القروض من قبل القطاع الخاص، وشجعت الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ووضعت قانونا جديدا للضريبة، وألغت الامتيازات الجمركية للمؤسسات العامة، وخفضت الضرائب على الواردات، إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال ضيق جدا، ولا تزال هناك العديد من القيود على حركة رؤوس الأموال وحركة السلع، كما أن الأوضاع المعيشية لمعظم الليبيين لم تتحسن. يجري في ليبيا دعم أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية، حيث تباع للمواطنين بأقل من سعر التكلفة، ويتم أيضا دعم أسعار الوقود والكهرباء كما أن خدمات التعليم والصحة تقدم مجّاناً.

النفط والغاز الطبيعي:

- يشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تنتج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا من النفط وتعتزم زيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة 2014.
- معدل إنتاج النفط: 1.6 مليون برميل/يوم، وذلك من احتياطي مؤكد قدره: 41.5 مليار برميل.
- معدل إنتاج الغاز: 11,300,000,000 م³)=399×10000000000 قدم^3/يوم.

حيث توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروةّ أدى إلى غضب اللّيبيين وانقلابهم على الوضع القائم أهمها:

- استغلال ثروات البلاد وسوء توزيع العوائد النفطية على الشعب اللّيبي والتي تميزت باللاعدالة في التوزيع حيث اقتصرت على فئة ضيقة تلتف حول القّذافي وعائلته .
- علاوة على ماّ بدده "القذافي" وأولاده من ثروة المجتمع اللّيبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب.[1]
- الانفتاح على الغرب وتدفّق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150بليون دولار)[2].

1 – محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

2 – د محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

ج- الأسباب الاجتماعية:

رغم تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة 2000 إلى المركز 52 في تقرير 2011، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأّولى على المستوى الإفريقي في هذا المجال، وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15سنة فأكثر) نحو 88 % ، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب اللّيبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد[1]، ومن أهم صور الحياة الاجتماعية في ليبيا قبل الثورة نجد:

- البناء الطّبقي الذي كرسه معّمر القذافي، إذ نجد ثلاث طبقات: أولها الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة والمقربة منه، والتي تتميّز بالتفوق على باقي الطبقات من حيث الثروة والسلطة وهي غير خاضعة للقانون. ثانيها: طبقة التجار والمستقلين عن النظام وهي الطبقة التي حاربتها الطبقة الحاكمة وصادرت أموالها في الثمانينات ليتم في التسعينات إعطاءها بعض الحقوق بعد إخضاعها للمراقبة من قبل أعوان النظام، أما الثالثة فهي الطبقة العامة، فهي لا تملك لا سلطة ولا ثروة ومن هنا فالطبقية كانت سببا في تهميش غالبية الشعب ومصادرة حقوقه[2].
- غياب الأمن الصحي، حيث يتوجه أغلب اللّيبيين إلى تونس من أجل التّداوي.
- ضعف الخدمات التعليمية، دفع بالكثير من الشباب الجامعي نحو التوجه إلى أوروبا من أجل الدراسة.
- تنامي ظاهرة الجريمة بسبب تدفّق المهاجرين الأفارقة على ليبيا والاتفاق اللّيبي الإيطالي الضمني لمنع تدفّق هؤلاء المهاجرين على إيطاليا وإبقائهم في ليبيا، ماّ أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر وتدني المستوى المعيشي.
- النظام القبلي والولاءات العشائرية المشكلة للنّسيج الاجتماعي اللّيبي وازدياد التناحر بين هذه الأخيرة بدعم من القذافي من أجل إحكام قبضته على النظام.
- التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب اللّيبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25عاما)[3].

1 – نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، الرابط: http //www.startimes.com/f.aspx?t=33733818

2 – نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص . 171-172.

3 – محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

ثانيا: الأسباب الخارجية

هناك عوامل خارجية كان لها الّدور في الّدفع نحو هذا الحراك أبرزها:

- الثورات العربية المجاورة التي أّدت إلى سقوط نظامي تونس ومصر وأثرهما في تحفيز الشباب اللّيبي للانتفاضة والمطالبة بإحداث تغيرات وإصلاحات جذرية أو الإطاحة بالنّظام في حالة رفضه.
- تصاعد دور القوى الخارجية والإقليمية في المنطقة العربية، إذ تعرف المنطقة منذ القدم تدخلات مستمرة من خلال الاحتلال المباشر أو دعم الحركات الانفصالية أو الّضغط على الحكومات تحت مبرّر حقوق لإنسان ونشر الّديمقراطية، والتي ازدادت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تحت غطاء مكافحة الإرهاب ومواجهة التّحديات العابرة للحدود[1].
- تخلّي الغرب عن دعم نظام معّمر القّذافي، لأنه لم يعد يخدم مصالحهم، بالإضافة إلى العداء المستمر الذي أنتج أزمات وتوتّرات انتهت بعقوبات دولية على ليبيا أثّرت في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن اللّيبي.
- الإعلام وثورة الاتصالات والمعلومات التي كانت عنصرا مهما في نقل ما يحدث داخل الّدول المجاورة وسلمية المطالب والاحتجاجات وتفّوق الّشارع ومطالبه على الأنظمة.

المطلب الثاني: تطّورات الأزمة ونتائجها

كان الهدف الأساسي من الحراك الشعبي الذي ظهر في مجموعة من الدول العربية هو إسقاط الأنظمة الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا، لتدخل هذه الأخيرة مرحلة جديدة عرفت بالمرحلة الانتقالية لتتحول نحو نظم جديدة أكثر ديمقراطية تمارس فيها حريّة التّعبير واحترام الرأي الآخر، نظم أكثر عدالة ومساواة[2]. ومن النتائج التي تبرز لمتتبع الوضع اللّيبي بعد سقوط نظام معّمر القّذافي ما يلي:

أ- في المجال السياسي:

أدى الفراغ السياسي الكبير إلى انهيار منظومة القذافي السياسية، وهذا ما دفع المعارضين في بداية الأحداث إلى البحث عن إقامة نظام جديد ذو شرعية حيث كانت أول خطوة:

- **تأسيس مجلس وطني انتقالي في 28 مارس 2011:** خلال تأزم الأوضاع بين المتظاهرين ومليشيات القذافي، والذي ضّم ممثلين عن المناطق اللّيبية، القادة العسكريين ورجال السياسة المستقلين من حكومة معّمر القّذافي وكذا المعارضين المنفيّين بالخارج، وكان الهدف منه تمثيل الّشعب اللّيبي داخليا

1 – دينا شحاته ومريم وحيد، (محّركات التغيير في العالم العربي)، السياسة الدولية، عدد ،148المجلد 46 ص، 14، مؤسسة الأهرام، القاهرة: أفريل 2011.

2 – أبو بكر الدسوقي، (المصيدة الانتقالية: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟)، المجلة السياسة الدولية، العدد : 188، افريل 2017 تمّ ، رابط : http //www.siyassa.org.eg/News/2347.aspx

وخارجيا وكسب التأييد الدولي، حيث وضع دستورا مؤقتا استند على مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية ذات الطّابع العام[1] .

– **انتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية 2012:** الذي في حقيقة الأمر عبر عن تكوين مجلس مجّزأ لغياب قوة سياسية مسيطرة في خضم صراع حول من يحكم ليبيا بعد معّمر القّذافي ودار جدل حول إنهاء ولاية المؤتمر الوطني العام من عدمه، في فيفري بوضع ملامح المرحلة الانتقالية، حيث تمّ الاتفاق على انتخاب مجلس نواب كبديل للمؤتمر[2].

– **انتخابات البرلمان اللّيبي في 25 جوان 2014:** تمت الانتخابات في آجالها المحددة، إلا أن الإشكال الذي وقع في انعقاد أول جلسة له خارج عاصمة البلاد في مدينة طبرق، وهو ما اعتبره بعض الأعضاء الرافضين لحضور هذه الجلسة مخالفا للدستور، ضف إلى ذلك ما يمثله اختيار المكان من دلالة سياسية إذ أن مدينة طبرق كانت القاعدة الجوية للطائرات التي قصفت مجلس شورى بنغازي، وكذا أن هذه المدينة من أهم المدن المؤيّدة لعملية الكرامة التي قادها اللّواء خليفة حفتر. وعلى هذا الأساس عرفت ليبيا مجموعة من الأزمات أهمّها:

1– أزمة شرعية ودستورية: حيث عرفت ليبيا صراعا بين ثلاث حكومات تبحث كل واحدة عن الّشرعية والدعم هي حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم دولي، وحكومة الإنقاذ، وحكومة برلمان طبرق وهي كالآتي[3]:

أ. **حكومة الوفاق الوطني:** معترف بها دوليا، يقودها فائز السراج الذي ينتمي إلى حزب التحالف القومي الوطني وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط السيطرة على ليبيا. تشكلت حكومة الوفاق الوطني في فيفري 2016.

ب. **حكومة الإنقاذ:** انبثقت عن المؤتمر الوطني العام اللّيبي في أوت 2014 في طرابلس، ويترأسها خليفة الغويل، ولم تحَظ منذ ولادتها باعتراف دولي، سيطرت حكومة الإنقاذ على أجزاء واسعة من غرب وجنوب ليبيا نهاية 2014 وبداية 2016.

ج. **حكومة طبرق:** انبثقت الحكومة المؤقتة عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي ليبيا، ويترأسها عبد الله الثني وقد اختار الثني (منذ اندلاع صراع مسلح بين عدد من الأطراف اللّيبية) جهة حفتر وبرلمان طبرق الذي كلّفه بتشكيل حكومة موازية لحكومة طرابلس (الإنقاذ).

1 – أحمد خميس كامل وآخرون، المرجع السابق، ص .1

2 – نور الهدى بن بثقة، المرجع السابق، ص232.

3 - موسوعة الجزيرة، ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، قسم وثائق وأحداث، الرابط:
http//www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26

2- أزمة التغلغل: وهي أزمة تتضمن ضعف الحكومة المركزية على بسط سلطتها ونفوذها على جميع التراب[1].

3- أزمة مجلس برقة: حيث تأسس مجلس برقة الانتقالي في 6 مارس 2012، في مدين بنغازي للمطالبة بالنظام الفدرالي، وهذا ما يمنح إقليم برقة صلاحيات واسعة في الّدولة اللّيبية الجديدة[2].

4- أزمة المحاولات الانقلابية: الانقلاب الأّول الذي سمي بالانقلاب التلفزيوني بإعلان اللواء حفتر من خلال شبكة الإنترنيت ووكالات الأنباء عن تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري. الانقلاب الثاني، وهو مطالبة كتائب لواء القعقاع ولواء الصاعقة بحل المؤتمر في 18 فيفري 2014[3].

5- أزمة الهوية أو التوظيف السياسي للقبيلة: تعتبر القبيلة معطى حيويا وعنصرا أساسيا في تركيبة المجتمع اللّيبي، إذ أنها تلعب دورا مهما في إحداث التوازنات السياسية والاقتصادية في البلاد، عطّل مشروع بناء الدولة بالمفهوم المعاصر في فترة معّمر القّذافي باعتبار أنه اتخذ منها وسيلة لتعزيز نظامه واستمرار حكمه من خلال شراء ولاء القبائل مقابل منحها امتيازات[4].

6- أزمة الأحزاب والمجتمع المدني: رغم فتح المجال أمام التعددية الحزبية وإصدار قانون ينظم الحياة الحزبية ونشاطاتها في 2012، والذي يدعوا إلى تشكيل أحزاب سياسية بعيدا على الجهوية أو القبلية والعرقية، إلا أنه بسبب غياب ثقافة تجاوز الانتماءات العشائرية والقبلية في المجتمع الابتعاد عنها ولم تستطيع حتى إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي[5] .

ب- في المجال الأمني:

من بين نتائج الحراك الشعبي في ليبيا غياب المؤسسة العسكرية التي لم تكن موجودة أصلا كما سبق وأن ذكرنا في مرحلة الجماهيرية، فكانت هنا ككتائب أمنية تابعة للجان الثورية وهي مسلحة بترسانة تفوق إمكانيات القوات المسلحة النظامية التي حرص معّمر القّذافي على عدم تشكيلها حماية لاستمرار حكمه، الأمر الذي لم تكن عليه الدول المجاورة التي عرفت حراكا مماثلا. فرغم سقوط أنظمتها إلا أن مؤسساتها الأمنية والعسكرية بقت قائمة، ما أدى إلى فوضى أمنية بعد انتفاضة 17 فيفري 2011 في ليبيا. حيث تمّ نهب مخازن السلاح، وانتشرت المليشيات التي لقبت نفسها بالثوار في عدة مناطق. وهناكّ عدة تصنيفات

1 – إيمان موسى النّمس، ما هي أزمات المرحلة الانتقالية؟، 26449 الرابط: http//www.shbabmisr.com/t

2 – نور الهدي بن بثقة، المرجع السابق، ص234 .

3- زهير حامدي،(ثلاث سنوات على الثورة اللّيبية: التحديات والمآلات)، مجلة سياسيات عربية، العدد ،7مارس 2014، ص91 .

4- بن بثقة هدى، المرجع السابق، ص20.

5 – زهير حامدي، المرجع السابق، ص 90.

للمليشيات والمجموعات المسلحة في ظل تجاذب واستقطاب متواصل إما لضمان مساندة حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السرج أو لدعم الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر ومن أهم التصنيفات نجد[1]:

يصطف مع حكومة طرابلس «الإسلامية» الكيانات المسلحة الآتية:

1- قوات فجر ليبيا :هي مجموعة من الميليشيات التي توّحدت، وتحركت بعد ظهور حفتر، حيث بدأت هجومها في 13 جويلية 2014، أي بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد كتائب الثوار في بنغازي وطرابلس. ويطغى على أغلب تلك الميليشيات توجه إسلامي وتضّم قوات فجر ليبيا، الجماعات المسلحة الآتية: كتائب ثوار مصراتة، غرفة عمليات ثوار ليبيا، درع الغربية، الحرس الوطني، مجلس شورى ثوار بني غازي، بعض القبائل والكتائب الثّورية الأخرى.

ج- في المجال الاقتصادي:

نظرا للوضع المالي المريح لليبيا بحكم أنها دولة ريعية بامتياز قبل الحراك الشعبي، كان من المفروض أن يساعد هذا العامل في المرور السلمي خلال المرحلة الانتقالية للوصول إلى تحقيق الديمقراطية، إلا أن العكس حدث في ليبيا حيث شهدت تراجعا كبيرا في بداية الأزمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 بنسبة 60 بالمائة مقارنة بعام 2010، نظرا لانخفاض الإنتاج من 1.77 مليون برميل في اليوم إلى 22 ألف برميل فقط، وأيضا كنتيجة للعقوبات المفروضة على ليبيا نتيجة القرار الأممي الذي جمّد الأصول المالية في بداية الأزمة، ليتّم الإفراج عن بعضها باعتبار الّسلطات الجديدة لا تزال غير مهيّأة لتمكينها من الوصول إلى كل الأموال[2]. كما لجأت ليبيا إلى الّسحب من احتياطي النّقد الأجنبي للبلاد المقّدر بـ 113 مليار دولار نهاية عام 2013. رغم هذا بقي المجال النفطي يعرفّ عدة مشاكل أهمّها تحطيم البُنى التّحية ومنشآت الإنتاج ومغادرة العمالة بسبب سوء الأوضاع الأمنية. ويعتبر الصراع القائم بين الفصائل السياسية خاصة بين حفتر وقوات مصراته الداعمة للمجلس الرئاسي مبنيًا بالدرجة الأّولى على من يُسيطر على منابع النّفط، ما دفع حفتر إلى السعي للسيطرة على منابع النفط وسط صحراء ليبيا (جنوب الهلال النفطي) ، نظرا لأهمية النفط في المعادلة السياسية اللّيبية، إذ أن من يسيطر على موارد النفط إنتاجا وتسويقا وربحا يسيطر على مجريات الحوار السياسي بين اللّيبيين[3]. ونحن نعرف أن الهدف من التحّرك هو السيطرة على الموانئ وحقول النفط والغاز لخلق بؤرة توتّر جديدة تمنع تنفيذّ أي اتفاق ومنع انعقاد مجلس النواب لمنح الثّقة لحكومة الوفاق و يأدي إلى حرب أهلية في أهم موقع على الأراضي اللّيبية وهو منطقة الهلال النفطي...[4]". شهدت ليبيا ارتفاعا في معدلات البطالة وارتفاعا في الأسعار، خاصة المواد الزراعية والسلع

1 – محمد محمود السيد، كيف نفهم ما يحدث في ليبيا؟ قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا: http//www.masralarabia.com

2 – بول سالم واماندا كادليك، (تحديات العملية الانتقالية في ليبيا)، (مركز كارينغي للشرق الأوسط، واشنطن، 2012) ص 6-7.

3 – نور الهدى بن بثقة، المرجع السابق، ص 206

4 – المرجع نفسه، ص 208.

الغذائية، بالإضافة إلى غياب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها وانهيار الّدينار اللّيبي أمام الدولار. فبعد أن كان الدولار يساوي1.25 دينارا ليبيا عام ،2011 انهار ليصبح خلال سنتي 2015 و2016 يساوي 7 دينار ليبي، كما شهدت ليبية أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد[1]. إصدار ربيع 2021 من تقرير المرصد الاقتصادي عن ليبيا، كيف سجل الاقتصاد الليبي طوال الجزء الأكبر من 2020 أسوأ أداء له في السنوات الأخيرة فقد تسبب الحصار الذي دام 9 أشهر بداية من جانفي 2020 إلى خفض إنتاج النفط الخام في ليبيا إلى أقل من سدس مستوياته في 2019، وهو أسوأ أداء شهري منذ اندلاع الصراع الأخير. وكان الحصار منهكاً للاقتصاد الليبي، الذي يعاني بشدة من عدم التنوع، حيث يعتمد على النفط والغاز في تحقيق أكثر من 60% من الناتج الاقتصادي الكلي، وأكثر من 90% من إيرادات المالية العامة والصادرات السلعية، ووفقاً لمصرف ليبيا المركزي في طرابلس، بلغت خسارة إيرادات المالية العامة نتيجة الحصار نحو 11 مليار دولار أمريكي للعام الحالي. وتفاقمت هذه المشكلات بفعل جائحة كورونا (كوفيد-19)، مما تسبب في مزيد من الاضطرابات الاقتصادية، والتفكك الاجتماعي في البلد الذي مزقته الحرب، ويعاني بالفعل من تدهور نظام الرعاية الصحية. وبشكل عام، انخفض إجمالي الناتج المحلي الليبي في 2020 على الرغم من استئناف إنتاج النفط في الربع الأخير.

د- التّدخل الأجنبي :

إن الحراك الشعبي الذي حدث نتج عنه تفعيل حق التدّخل الإنساني، وهذا بعدما طالبة جامعة الدول العربية من مجلس الأمن الدولي فرض حضر جوي على ليبيا بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في 12 مارس 2011، والذينّ قرروا التعامل مع المجلس الوطني الانتقالي بحجة أن نظام القذافي فقد شرعيته، وعلى أساس هذا تمّ إصدار القرار الأممي الأّول 1970 في 26 فيفري 2011، والذي يدعو إلى إحالة القضية للمحكمة الجنائية الدولية، فرض حظر تصدير السلاح نحو ليبيا، تجميد الأصول المالية وحضر سفر القذافي وعائلته ومقّربيه، إيصال المعونات الإنسانية للمتضررين في ليبيا، والقرار الأممي الثاني 1973 في 17مارس 2011، القاضي بالتدّخل لحماية المدنيين رغمّ تحفظ روسيا والّصين، ونّص القرار الأممي 1973على حظر الأسلحة وإنشاء منطقة حظرّ جوي لحماية المدنيين، وقد بدأ التدّخل فعليا في 19 مارس2011، وسميت العملية باسم فجر الأوديسة (OdysseyDawen) شاركت فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، النرويج، مصر، قطر، الإمارات العربية المتحدة.

1 – مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة الليبية إلى أين؟ الأردن، العدد 13مارس، ،2017 ص: 11

ومن أبرز النتائج السياسية والعسكرية للتّدخل الدولي في ليبيا [1]:

- موت معّمر الّقذافي وسقوط مدينة سرت وإعلان التحّرر.
- نشر الفوضى على الحدود، حيث أصبح تأمين الحدود من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا.
- أصبحت ليبيا مكانا مناسبا لأسواق الّسلاح والمخّدرات، إلى جانب التجارة الغير المشروعة لمواد الوقود والبضائع.
- لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشّكل خطرا على المنطقة الإقليمية والعالمية.

عرفت ليبيا سبعة مبعوثين أمميين على التوالي:

1- عبد الإله الخطيب من مارس 2011 إلى سبتمبر 2011 وهو أردني الجنسية.
2- إيان مارتن من سبتمبر 2011 إلى غاية أكتوبر 2012 وهو إنجليزي الجنسية.
3- طارق متري من أكتوبر 2012 إلى غاية سبتمبر 2014 وهو لبناني الجنسية.
4- برناردييو ليون من أوت 2014 إلى غاية أكتوبر 2015 وهو إسباني الجنسية.
5- مارتن كوبلر من أكتوبر 2015 إلى غاية جوان 2017 وهو ألماني الجنسية.
6- غسان سلامة من جوان 2017 إلى يومنا هذا وهو لبناني الجنسية.
7- يان كوبيش من جانفي 2021 وهو من سلوفاكيا.

المطلب الثالث: التّداعيات الإقليمية للأزمة

تطّورت الأوضاع في الداخل اللّيبي وسقط نظام معّمر القّذافي، فنتج عن هذا أوضاع داخلية تميزت باللاأمن واللاّاستقرار ووقفت حجر عثرة أمام الانتقال الديمقراطي الّسلمي، فانهارت الدولة ودخلت في أزمة شرعية حقيقية. كل هذه الأوضاع كانت لها تداعيات إقليمية أثرت في دول الجوار كما أثرت في العديد من الدول الإفريقية التي كان لها علاقات مع معّمر القّذافي ونظامه وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المطلب. لا يمكن دراسة أي ظاهرة سياسية دولية دون الإشارة إلى ما يتولّد عنها من تأثيرات وتداعيات إقليمية، كما نتج عن هذا الحراك أزمة أثرت هي الأخرى حيث توجد ليبيا –على إقليمها– في بيئة إقليمية معقدة قابلة للصراع وفق التفسيرات الجيوبوليتكية، التي تنصب على علاقة قوة الدول بالجغرافيا، أي حدود الدولة أو ما ستكون عليه من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى[2].

ومن أهم تداعيات الإقليمية للأزمة نجد:

1 - ردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام معمر القذافي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة محمد خيضر بس ، الجزائر ،2012/2013 ص 142.

2 - نظريات العلاقات الدولية)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 4مارس 2017 ، الرابط: https: //www.politics-dz.com/threads/nzriat-alylaqat-alduli.6320

أ- تهديدات أمنية على دول الجوار :

لا شك أن الترسانة العسكرية التي كانت بحوزة ميليشيات معّمر القّذافي والتي تم الاستيلاء عليها من قبل مجموعات وميلشيات –والتي تمّ التطرق إليها من قبل- جعل الوضع جد خطر على الداخل اللّيبي في مراقبة وجمع هذه الأسلحة وتسوية الخلاف السياسي وكذا على الصعيد الإقليمي. حيث أصبحت هناك مشكل أمني حدودي مع الدول المجاورة: الجزائر، تونس، النيجر، التشاد، السودان ومصر وامتّد إلى الساحل الإفريقي سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر. المتمّردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر[1]. أما من ناحية الهجرة غير الشرعية، فقد ازداد عدد اللّيبيين الهاربين من سوء الأوضاع الأمنية إلى دول الجوار الإفريقية والأوروبية، كما أصبحت ليبيا معبرا للأفارقة من أجل الوصول إلى أوروبا من بوابة إيطاليا، كما اشتكى الاتحاد الأوربي من ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الدولة حيث طالبة إيطاليا من منظمة الأمم المتحدة في جويلية 2014 ومن الاتحاد الأوروبي التعاون من أجل مكافحة هذه الظاهرة في إطار اتفاقيات دولية.

ب- مشكل المرتزقة وتشجيع حركات التمرد:

إذ تشير بعض التقارير إلى أن القذافي كان يعتمد على الآلاف من جنود المرتزقة الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية، كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة آلاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو، ومن تمّ فإن عودة هؤلاء المقاتلين من المرتزقة أو الطوارق إلى أوطانهم يمكن أن يغير المشهد السياسي تماما في بلدانهم، وهو ما حصل فعلا في جمهورية مالي، ولا شك أن منطقة الساحل والصحراء تعاني بكثرة من عدم الاستقرار وغياب الأمن[2] .

ج- تداعيات اقتصادية:

كان للوضع اللّيبي المتأزم تداعيات على المجال الاقتصادي إقليميا بداية من عودة العمالة الأجنبية إلى دولهم وتدهور العلاقات الاقتصادية، خاصة مع دول الساحل وصولا إلى إرهاق ميزانية الدفاعية للدول المجاورة لتأمين حدودها. فالمشكلة الأكثر خطورة تتمثل في العّمال الأفارقة الذين ذهبوا إلى ليبيا بحثا عن العمل، ويشّكل هؤلاء نحو 20% من إجمالي سكان ليبيا، ولا يخفى أن عودة هؤلاء الّعمال إلى أوطانهم سوف تزيد من حدة مشكلة البطالة والمعاناة الاقتصادية في تلك الدول الإفريقية[3].

د- تداعيات سياسية:

تميزت العلاقات السياسية اللّيبية الإقليمية بعد سقوط نظام القّذافي تذبذب بسبب مخاوف الدول الإفريقية والذي يؤّدي إلى توقف تمويل تلك الاستثمارات، ما دفع بالدول الإفريقية إلى طرح خريطة الطريق

1 – أوشريف يسرى :تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة 2016-2015 ، ص 193.

2 – – منى حسين عبيد، (أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا)، دراسات دولية، العدد ،51دون سنة النشر، ص 42

3 – –نفس المرجع، ص4

لحل الأزمة اللّيبية التي تدعم الحوار بين المعارضة والنظام –آنذاك– وتؤكد على بقاء القّذافي على رأس السلطة بالرغم من إشادة المجتمع الّدولي بتلك المبادرة ومنها الولايات المتّحدة الأمريكية التيّ أكدت بأن للاتحاد الإفريقي دورا مهما يمكن أن يلعبه فيّ حل الأزمة اللّيبية منوها بتشديد الاتحاد الإفريقي على الحماية الفعلية للمدنيين، والحاجة المآّسة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المتضررين من الّصراع[1] ومع هذا لابد من الفصل بين دول الجوار اللّيبي والدول الإفريقية والدول العربية. فبالنسبة للدائرة الإفريقية شهدت العلاقات مع دولها توترا على خلفية تأخر الدول الإفريقية في الاعتراف بالمجلس الانتقالي اللّيبي خاصة مع وجود شبكة مصالح واسعة للقذافي في القارة السوداء: استثمارا أو دعم نفطي أو حتى دعم مباشر لرؤساء أفارقة فضلا عن علاقة القذافي "الوثيقة" مع حركات التمرد في دارفورو تشاد والنيجر ولعل الموقف الإفريقي المتحّفظ في بداية الثورة اللّيبية بدت تجلياته في توتر العلاقات بين الجانبين ومنها دول الجوار أما في الدائرة العربيةَ فكانت العلاقات اللّيبية مع مصر في توتر مماثل بسبب موقفها المحايد من الثورة وأما الجزائر التي استضافت أسرة القذافي فقد تعّرضت أيضا علاقاتها مع ليبيا لاضطرابات بسبب الخوف من تأثير المد الثّوري فيها فضلا عن عجز السلطة اللّيبية عن ضبط الحدود أما التوتر تراجعت حدته إثر اعتراف الجزائر بالمجلس الانتقالي اللّيبي وبدء محادثات ليبية– جزائرية لمناقشة خطر تهريب الأسلحة[2].

المبحث الثاني: أطراف النزاع الداخلية في الأزمة الليبية

تتصدر ليبيا المشهد الإقليمي والدولي طيلة السنوات الماضية، بفضل الصراعات بين القبائل والاضطرابات السياسية والحرب الأهلية، بعد موجة الثورات الربيع العربي، يبدو لدى كثيرين من المتابعين للشأن الليبي على أنه صراع قبلي، أكثر منه صراعاً سياسياً بين الأطراف الليبية، لاسيما أن التركيبة الاجتماعية الداخلية في ليبيا ترتبط بعاملين يمثلان تحديا كبيراً لبناء الدولة لارتباطهما الوثيق، هما القبلية والميلشيات المسلحة، هذان العاملان يؤثران سلباً على الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل واضح في الأزمة الليبية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي.

المطلب الأول: مهددات الصراع

تمثل القبائل الليبية إحدى مهددات الصراع القائم بين القبائل من جهة والميلشيات من جهة أخرى، وبالنظر إلى الخريطة الإثنية والمناطقية تتوزع النفوذ والسلطة المبنية على الوزن القبلي، وتعيش في ليبيا عدداً من القبائل تقدر بنحو 140 قبيلة، ولكن تتفاوت بعض القبائل في النفوذ والتأثير والوزن حيث لا يتجاوز عدد القبائل التي تتميز بهذه الصفة نحو 30 قبيلة وتتوزع على النحو التالي:

1 – منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 43.

2 – المرجع نفسه

أ- الأمازيغ:

تتمركز في المناطق الساحلية الغربية من ليبيا، بالإضافة إلى جبل نفوسة، وتمثل حوالي 6%، أما القبائل العربية تمثل حوالي 90%، وهي منتشرة على طول الحدود المصرية، والحدود التونسية، والمناطق الصحراوية في الجنوب، بالإضافة إلى السواحل الليبية وشاطئ البحر الأبيض المتوسط. وفى الجنوب تمثل قبائل الزوية و التبو والطوارق ومرزق والكُفرة[1]. وفي الواقع إن الانتماء القبلي في ليبيا كرس نمط العصبية والطائفية، وأصبحت هذه النزعة طاغية على المجتمع والدولة، وبالتالي تآكَل دور بناء مشروع الدولة الوطنية، الذي أفضى إلى فراغ سياسي منذ إسقاط نظام القذافي، وجعل التنظيمات والمجموعات المتصارعة يغلب عليها طابع المليشيات المسلحة. ومن أهمها:

1- كتيبة ثوار طرابلس: تتميز بأنها شديدة العداء لكل من المشير حفتر وتيارات جماعات الإسلام السياسي.

2- قوة الردع الخاصة: هي الميلشيات الأكثر تسليحاً وعدداً.

3- كتيبة النواصي: تسير على النهج السلفي، ومن مهامها تأمين وحماية مقار حكومة الوفاق.

4- لواء المحجوب: كتيبة تابعة لثوار مصراته، وتعد من أبرز الميلشيات المسلحة بطرابلس.

5- الأمن المركزي: تنشط هذه الكتيبة في حفظ الأمن في المناطق الخطيرة داخل طرابلس.

ب- الجماعات الإسلامية:

سعت الجماعات الإسلامية في طرابلس في التوسع منذ إسقاط نظام القذافي، واستفادة من دعم والفتاوى التي كان يقدمها الصادق الغرياني، وكسبت الكثير من الموالين والمؤيدين لها، وهي تتبنى إيديولوجية متطرفة كالقاعدة، وأنصار الشريعة في بنغازي وغيرها من الحركات الراديكالية ومن أهمها:

1- الحرس الوطني: مجموعة من الميلشيات الإسلامية المقاتلة، وتتمركز في بعض المناطق القريبة من السجن الهضبة، ومن أبرز قياداتها خالد شريف وسامي الساعدي.

2- الجماعة الليبية: جماعة تأسست على فكر الجهادية السلفية، يتزعمها عبد الحكيم بلحاج، وهو أحد عناصر القاعدة في أفغانستان.

ج- تنظيم الدول الإسلامية:

يتخذ تنظيم الدول الإسلامية "داعش" من غرب ليبيا مركزاً آمناً لبناء قدراته القتالية، وتعتمد على استراتيجية القتال من جبهات متعددة، ضد الجيش الوطني الليبي، وتمكن "داعش" من تكوين تحالف لها مع بعض الميلشيات مصراتة والجماعات السلفية الجهادية ضد قوات المشير حفتر.

1 - أ. د. محمد نجيب بوطالب، (الصراع القبلي في ليبيا.. والانقسام المناطقي) ، القبس الدولي، 30 ديسمبر 2016، الرابط: https://alqabas.com/339882/

المطلب الثاني: القوى المتصارعة

أطراف الصراع المحليين وهما[1]:

أ- قوات خليفة حفتر:

المشير حفتر المولود 1943 هو ضابط سابق بالجيش الليبي وساهم عام 1969 في الانقلاب العسكري على الملك "محمد السنوسي" الذي أوصل العقيد "معمر القذافي" إلى السلطة ليصبح من أبرز ضباط نظام "معمر القذافي" وعضواً في مجلس قيادة الثورة الذي حكم البلاد منذ الانقلاب وانشق عنه في ثمانينات القرن الماضي وتلقى حفتر جزءا من تعليمه العسكري في الاتحاد السوفياتي السابق، كما أنه عاش عدة سنوات في منفاه بالولايات المتحدة قبل أن يعود إلى بنغازي شرق ليبيا عام 2011 في خضم ثورات الربيع العربي وبفضل رفاقه العسكريين استطاع أن يلعب دورا عسكريا هاما في مواجهة المجموعات الإسلامية المسلحة المنتشرة وقتذاك في الشرق والجنوب الليبي. وقع حفتر في الأسر مع مئات الجنود الليبيين خلال حرب "تشاد" عام 1986، وعندها كان قائد القوات الليبية في تشاد ويحمل رتبة عقيد، فتبرأ "القذافي" منه ومن الأسرى الليبيين، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بترتيب نقله إلى زائير، فالتحق بصفوف "جبهة الإنقاذ الليبية" المعارضة لنظام "معمر القذافي" في آواخر عام 1989 وأسس جناحاً عسكرياً لها تحت اسم "الجيش الوطني الليبي." غادر حفتر زائير إلى كينيا، ثم دخل الولايات المتحدة ضمن برنامج اللاجئين وكثف من تواصلاته مع وكالة الاستخبارات المركزية بهدف العمل على إسقاط نظام "القذافي"، ودعم انتفاضة ضده انطلقت من جبال "برقة" عام 1996. عاد حفتر إلى ليبيا مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في فيفري 2011 ضد "معمر القذافي"، وجرى تعيينه شهر أفريل 2011 قائداً للقوات البرية التي تحارب قوات القذافي، لكنه غادر بعد فترة إلى الولايات المتحدة، ثم عاد إلى ليبيا في جوان 2012 وبدأ تحركاته من أجل تشكيل خلية عسكرية سرية بهدف تأسيس قوات تابعة له، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير مع حلول مطلع عام 2014. في شهر فيفري عام 2014 أعلن حفتر تجميد عمل الهيئة التشريعية في ليبيا المعروفة باسم "المؤتمر الوطني"، التي جرى انتخابها في جويلية 2012 خلفاً للمجلس الوطني الانتقالي الليبي، والذي مثّل السلطة التشريعية خلال الثورة الليبية، كما دعا حفتر إلى حل المؤتمر الوطني وتشكيل حكومة مؤقتة تُشرف على انتخابات تشريعية جديدة، ليتبع خطوته تلك بإطلاق عملية عسكرية في شهر ماي 2014 ضد "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني، وسمّيت العملية وقتها بـ "عملية الكرامة" وكانت أهدافها المعلنة "محاربة التنظيمات الإرهابية." وفي شهر اوت 2014 جرت انتخابات برلمانية في بنغازي بتوصيات من لجنة منبثقة عن المؤتمر الوطني العام، لكن تيارات عديدة في المؤتمر رفضت لاحقاً الاعتراف بالبرلمان الذي تمخض عن تلك الانتخابات، فتم نقل مكانه إلى "طبرق" بدلاً من

1 – فراس فحام، (خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل)، جسور الدراسات، 24 افريل 2020.

بنغازي، فأصبح يُعرف باسم "برلمان طبرق" ويرأسه "عقيلة صالح"، وصار يُعد بمثابة هيئة تشريعية موالية لقوات حفتر، انبثق عنه "الحكومة المؤقتة" ويرأسها "عبد الله الثني"، ومقرها في مدينة البيضاء. تضم تشكيلات وفصائل متنوعة ذات توجهات مختلفة وهي: تشكيلات من جيش "معمر القذافي"، مقاتلون قبليون، كتائب سلفية، مقاتلون من جنسيات أخرى.

أطلق المشير خليفة حفتر بداية افريل 2019 عملية عسكرية للسيطرة على العاصمة الليبية طرابلس، حيث يوجد مقر حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل المجتمع الدولي برئاسة فايز السراج. ومنذ ذلك الوقت لم ينجح مجلس الأمن الدولي في فرض وقف لإطلاق النار في البلد التي تعاني من الفوضى منذ سقوط نظام القذافي عام 2011. وتزداد الأوضاع الميدانية تعقيدا منذ هزيمة قوات حفتر (الجيش الوطني الليبي) في غريان جنوب غرب طرابلس في 26 جويلية 2019 و رسائل حفتر وجدت آذانا صاغية خاصة في باريس وموسكو والقاهرة، ومؤخرا في واشنطن[1].

ب- قوات الوفاق الوطني:

توصلت أطراف الصراع الليبية وعلى رأسها ممثلون عن "برلمان طبرق" و"المؤتمر الوطني العام" وممثلين عن المجالس المحلية في مصراتة وطرابلس إلى اتفاق في السابع عشر من ديسمبر 2015 في مدينة "الصخيرات" المغربية برعاية من الأمم المتحدة وحضور ممثل عن الاتحاد الأوروبي نص الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي يرأسه رئيس الحكومة التي سيتم تشكيلها واعتبار "برلمان طبرق" الهيئة التشريعية للبلاد، بالإضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة إعادة الإعمار[2]. وسبق ذلك إعلان المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا "برناردينو ليون" عن تكليف "فائز السراج" عضو "برلمان طبرق" برئاسة حكومة الوفاق الوطني في شهر أكتوبر 2015، وتم إسناد مهمة رئاسة المجلس الرئاسي له، المتفق عليه في "الصخيرات" المغربية. رفض "برلمان طبرق" برئاسة "عقيلة صالح" تعيين "السراج" رئيساً للحكومة وللمجلس الرئاسي، واعتبر أن من حضر اتفاق "الصخيرات" وقع بصفته الشخصية وليس باسم البرلمان. وفي السابع عشر من ديسمبر 2017، أي بعد مرور عامين كاملين على اتفاقية "الصخيرات"، أعلن اللواء الليبي "خليفة حفتر" انتهاء العمل بالاتفاقية، ورفض إخضاع "الجيش الليبي" إلى أية جهة أخرى مهما كانت لها شرعية دولية إذا لم تكن منتخبة من الشعب، وبذلك فإن أي بند منبثق عن الاتفاقية يعتبر منتهي الصلاحية[3] وأطلقت عملية "فجر ليبيا" في جويلية 2014 رداً على عملية "الكرامة" التي أطلقها حفتر آنذاك[4].

1 – مارك ضو، (ليبيا– من هي القوى الداعمة للمشير حفتر)، فرانس24 ، جويلية 2019،

2 - أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات، موسوعة الجزيرة

3 - خليفة حفتر يعلن انتهاء العمل باتفاقية الصخيرات في كانون الأول / ديسمبر عام 2017، DW، 2017/12/17

4 - الكتيبة 301 مشاة تعود للانتشار والتمركز بمناطق جنوب طرابلس، ليبيا أوبزيرفر، 2019/2/6

المطلب الثالث: قضايا الخلاف والصراع

ان الأسباب الجوهرية التي تعطي ليبيا هذه القيمة الاستراتيجية وهي[1]:

1- موقع ليبيا: تقع في شمال افريقيا، يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقاً، والسودان في الجنوب الشرقي، وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر وتونس في الغرب، وهي رابع دولة افريقية في حجم المساحة، ورقم 17 في المساحة عالمياً.

2- دول الجوار: الساحل الليبي هو نقطة الجذب الأساسية للغزاة على مر التاريخ، فمنذ العصر البرونزي أقام فيه «الفينيقيون» مراكز تجارية، واهتم بها الحكام الفرس والمصريون والإغريق والإسبان والإيطاليون .كل هؤلاء كانوا يرون في الموقع الليبي الممتد برياً وبحرياً مركز تهديد لأمن شمال افريقيا وجنوبها، ودول الساحل الافريقي وجنوب أوروبا.

3- ثروات النفط والغاز: ليبيا لديها احتياطي نفط بلغ 41 مليار برميل، وتنتج، قبل إيقاف الضخ، 2 مليون برميل يومياً .وتعد سواحلها باحتياطي غاز لا يقل عن 2 تريليون أمام سواحلها الممتدة على ساحل المتوسط.

4- النفط الليبي من النوع الجيد، تكلفة البرميل فيه أقل من دولار أمريكي واحد، يسهل تصديره من منصات الجنوب والشمال بسهولة، وقريب من كبار المستهلكين في جنوب ووسط أوروبا.

5- هناك ثروات من نقد وذهب غير معلومة من زمن نظام حكم معمر القذافي لا أحد يعلم مكانها بالضبط، لكن يدرك أنها سوف تظهر ويتم استعادتها، تقدر بـ 350 مليار دولار على الأقل .يضاف لذلك احتياطي الصندوق السيادي الليبي «يقدر بقرابة 90 مليار دولار» الذي يمكن أن ينتعش، في حال الاستقرار السياسي والأمني، إذا بدأت عوائد النفط واستكشاف الغاز الجديد تدر مداخيلها.

6- يوجد في ليبيا الآن، أكثر من 700 ألف مهاجر غير شرعي يرغبون في الإبحار إلى أوروبا عبر السواحل الليبية .هؤلاء يحتجزون داخل الأراضي الليبية بمطلب أوروبي دولي.

7- تضم ليبيا بداخلها وعلى أراضيها 2 مليون قطعة سلاح غير شرعي، وما لا يقل عن مائة ألف إرهابي محلي من القبائل ومدن التطرف الليبية.

8- الوجود في المصالح الإقليمية والدولية يضم كلاً من: تركيا، قطر، إيطاليا، فرنسا، مصر، الإمارات، السعودية.

9- روسيا والولايات المتحدة لديهما اهتمام كبير بمستقبل ليبيا، لذلك تسعى كل من شركتي «نوفايفك» الروسية للنفط والغاز و«إكسون موبيل» الأمريكية لمزاحمة «توتال» الفرنسية و«إينى» الإيطالية في كعكة الامتيازات والاستكشافات.

---

1 - عماد الدين أديب، (عشرة أسباب للصراع على ليبيا)، مجلة الوطن، 24 جانفي 2020، الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/4541478

10- منظمات الإرهاب التكفيري المقاتلة: مثل «داعش، جبهة النصرة، القاعدة، الإخوان المسلمين، لواء السلطان مراد، المدعوم والمدرب والمسلح من تركيا». وتضم أيضاً ليبيا على أراضيها حوالي 1500 تكفيري مرتزق سوري، وأكثر من خمسة آلاف سوداني من الجنجاويد ومثلهم مرتزقة من النيجر وتشاد.

وهناك دوافع مهمة في الصراع الليبي ويمكن ايجازها فيما يلي:

أ- صراع السلطة:

من الدوافع المهمة في الصراع الليبي هو البحث عن السلطة كنتيجة لحالة الفراغ التي نشأت بعد سقوط "القذافي"، وقد بدأت عملية البحث عن السلطة منذ أن أعلن "خليفة حفتر" انتهاء صلاحية السلطة التشريعية في البلاد ممثلة بالمؤتمر الوطني العام، وكذلك تجميد الإعلان الدستوري الذي تم إقراره بعد سقوط "القذافي[1].

ب- قصور جهود الأمم المتحدة:

اقتصرت جهود الأمم المتحدة في الملف الليبي منذ سقوط معمر القذافي على الجانب السياسي، دون رعاية خطوات عملية لهيكلة المؤسسة العسكرية واستيعاب مختلف الفصائل التي شاركت في قتال جيش القذافي، بالإضافة إلى بقايا هذا الجيش نفسه . كما أن الجهود الأممية لم تتنبه إلى أهمية الدفع باتجاه تشكيل مؤسسات أمنية قادرة على ضبط الأمن وفوضى السلاح.

ج- الصراع الفكري:

أدى إقرار المؤتمر الوطني العام الليبي الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع إلى معارضة تيار "علماني" يمثله حفتر[2]، وهذا ما دفعه لاحقاً لإعلان تجميد المؤتمر الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد مطلع عام 2014، واتجاهه لمحاربة "مجلس ثوار بنغازي" المدعوم من المؤتمر الوطني العام 69 وانحاز غالب التيار "السلفي المدخلي" إلى حفتر بسبب خلافاته الفكرية مع الأطراف الإسلامية الأخرى التي أيدت حكومة الوفاق الوطني، وهذا الخلاف ليس مقتصراً على ليبيا بل عرفته دول الصراع الأخرى كاليمن ومصر.

د- التدخلات الدولية:

ارتفع مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة، حتى تحوّل الصراع إلى حرب بالوكالة حسب وصف الكثير من المتابعين للمشهد الليبي . ويؤثر في أحداث ليبيا الجارية حالياً تسع دول على الأقل، تسعى للحفاظ على مصالحها في بقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع، ومصدرا أساسياً للطاقة في العالم.

1- خليفة حفتر يجمد عمل المؤتمر الوطني العام والإعلان الدستوري، شمسFM ، 2014/2/14

2 - المؤتمر الوطني العام الليبي يقر الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع في شهر كانون الأول/ديسمبر 2013، العرب، 2013/12/3

1- تحالف السعودية – مصر- الإمارات: تشكل الدول الثلاث تحالفاً في الملف الليبي، وتقوم بتقديم دعم عسكري ومالي بشكل مستمر لقوات حفتر. وقد ساندت الإمارات قوات حفتر بطائرات مسيرة بدون طيار من طراز Wing Loong II الصينية، نشرتها في مطاري "الجفرة" و"الوطية"، وعززتها لاحقاً بمنظومات دفاع جوي من طراز Pantsir-S1 من أجل مواجهة الطائرات بدون طيار التركية[1].

وتسعى الإمارات من خلال دعم حفتر إلى تأمين السيطرة على كامل الموانئ الليبية، لما سيحدثه ذلك من تأثير على الدور الإماراتي في مشروع "الطريق والحزام" الصيني . وقدمت مصر من جهتها الدعم الجوي للواء حفتر عن طريق شن غارات ضد خصومه، وكذلك أوفدت المستشارين العسكريين وبالأخص في مجال الطيران، ويتواجدون في قاعدتي "الوطية" و"الجفرة" [2] وتريد مصر تأمين مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وضمان وجود حكومة "صديقة" في طرابلس .

2- تحالف قطر – تركيا: تحظى ليبيا بأهمية اقتصادية لدى تركيا من قبل انطلاق الثورة ضد "معمر القذافي"، حيث امتلكت الشركات التركية المختلفة وخاصة العاملة في مجال البناء 304 عقود في ليبيا عام 2010، كما أن الموقع الجغرافي المطل على شرق البحر المتوسط ووفرة النفط المنخفض التكلفة زاد من اهتمام تركيا بليبيا، في ظل تنامي الرغبة التركية بترسيم الحدود المائية في منطقة حوض شرق المتوسط الغنية بالثروات الطبيعية، والمعارضة التي لاقتها أنقرة من تحالف مصر- اليونان-إسرائيل إلى جانب بعض الدول الأوروبية، بالتالي أصبحت بحاجة لشراكات مع أطراف دولية من دول حوض شرق المتوسط.

1 – نقل منظومة "بانتسير" من بلد عربي إلى آخر، سبوتنيك2019/6/19

2 – مصادر ليبية تؤكد وجود قوات برية مصرية تدعم حفتر شرقي ليبيا، i24 وكذلك :مصر تدعم قوات حفتر بأنظمة تشويش ورؤية ليلية، العربي الجديد، 2019/4/17

الخلاصة

من خلال هذا الفصل يمكن القول إن الأزمة اللّيبية في حقيقة الأمر هي وليدة وضع ليبي جد صعب ومعقد رغم توفر الإمكانيات لديها لتجاوز مثل هذه الأوضاع، فتحّرك الشارع اللّيبي كان نتيجة واقع سياسي واقتصادي واجتماعي أتعب النّخب اللّيبية من جهة، وأقلق الّشباب الذي أصبح منفتحا أكثر على الخارج. إذ كان من المتوقّع أن تنجح ليبيا في انتقالها الديمقراطي مقارنة بجارتيها تونس ومصر نظرا لما تملكه من مقّومات مادية خاّصة في إعادة بناء البنية التحتية التي دّمرت وكذا بناء مؤسسات دولة قوية، إلا أن الواقع أفرز غير ذلك، حيث ظهرت نتائج حكم معّمر القّذافي الذي عمل خلال حكمه على طمس الشخصية اللّيبية ومنع وجود شخصيات سياسية فاعلة تستطيع تسيير الوضع والمرور بالبلاد الى بر الأمان، حيث انقسم الداخل اللّيبي وتعددت الأطراف المتنازعة وازداد عدد الجماعات المسلحة والمليشيات، ما زاد الوضع صعوبة. والملاحظ أن نتائج الأزمة اللّيبية تجاوزت حدودها، فكان لها أثر كبير على محيطها وخاصة إقليميا، حيث تأثرت دول الإفريقية التي كان يدعمها معّمر القّذافي ماديا، وتدهور دول الجوار بسبب الأوضاع الأمنية وتّسرب الأسلحة من الداخل اللّيبي نحوها، بالإضافة إلى عودة أغلبية العمالة الإفريقية التي كانت موجودة فيها إلى دولهم، تأثرت أوروبا من جهتها بسبب تزايد عدد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الوافدين إليها عن طريق ليبيا. ومنه فإن الأزمة اللّيبية وفقا لما تمّ تقديمه لم يكن لها نتائج وتداعيات داخلية فقط، بل كانت لها أثار على الساحة الإقليمية تنوعت بتنوع علاقات ليبيا السابقة مع هذه الدول. كماّ تنوعت التدّخلات الّدولية من اجل تحقيق أدوار وفقا لمصالحها.

الفصل الثاني

دور الفواعل الإقليمية في إدارة النزاع الليبي

دفعت الازمة الليبية الى ترك أطراف عديدة لقيام بأدوار تحقق بها غايتها ومصالحها وتلعب أدوار مهمة في تحريك وتصعيد الازمة الليبية فتنوعت هذه الأطراف وتعددت تدخلاتها انطلاقا من دول الجوار الى دول أخرى بعيدة جغرافيا عن ليبيا ولكن تربطها بها اللغة والدين مثل المغرب، فتحركت الجزائر ومصر بحكم الجوار والحدود وبالمقابل تحركت دول الخليج العربي بحكم ان ليبيا تعد عضو في جامعة الدول العربية.

المبحث الأوّل: دور دول الجوار في إدارة النزاع الليبي

تحظى ليبيا في العادة بأهمية استراتيجية بالنسبة لمحيطها الجغرافي لاسيما مصرو الجزائر و تونس، باعتبارها تمثل عمقا استراتيجيا مهّما لتلك البلدان، و عقب الإطاحة بالعقيد معمر القّذافي في 2011، و ما ترتب عليه من سقوط الدولة الليبية في فوضى و اضطرابات السياسية و الأمنية بحيث أضحت البلاد منقسمة بين سلطتين متحاربتين و متضادتين، الأمر الذي جعلها منطقة رخوه و بؤرة العديد من التنظيمات و العناصر المسلحة، و هو ما انعكس سلبا على الأمن الإقليمي في المنطقة و تزداد الأعباء الأمنية على الدول الجوار الإقليمي مما دفعها الى الانخراط في الازمة الليبية منذ اللحظة الأولى لاندلاعها.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في ادارة النزاع الليبي

أدى تفجر النزاع في ليبيا وانهيار المؤسسات الأمنية وعجزها عن التحكم في الانفلات الأمني والحد من انتشار السلاح إلى الدول المجاورة، بالإضافة إلى الخطورة التي تمثلها الجماعات الإرهابية التي تؤدي إلى انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر التي تربطها بليبيا حدود برية على طول211 كلم[1]، ونظرا لشساعة هذه المساحة التي يصعب تغطيتها أمنيا في ظل تنامي تهديدات أخرى ناتجة عن الأزمات في الجوار الساحلي، فإن الجزائر معنية بشكل مباشر وأكثر خطورة بالتهديدات الناجمة عن تفاقم الأوضاع الأمنية داخل ليبيا.

أولا: أبرز التهديدات الناجمة عن النزاع الليبي:

أ- الانكشاف على الحدود الشرقية للجزائر:

تتحمل الجزائر عبئا أمنيا كبيرا نتيجة طول حدودها البرية مع ليبيا، حيث تواجه الجزائر احتمالات اختراق حدودها مع ليبيا وفي مناطق أخرى على حدود مالي والنيجر، في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي الذي اصبح مصدر تهديد بدل مساهمته في تأمين الحدود،" وهو ما فرض على الجزائر أعباء إضافية في ظل عجز دول الجوار الأخرى "تونس"، ودول الساحل عن المساعدة على

1 – بوسكين"، تحولات البيئة".

تأمين الحدود[1]، وأصبحت مسألة انكشاف الحدود الشرقية للجزائر من بين القضايا ذات الأولوية بالنسبة للجزائر.

ب- التهريب والمتاجرة بالسلاح:

شهدت ليبيا بعد سقوط القذافي حالة من فوضى السلاح بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف المليشيات المسلحة، وهو الأمر الذي أصبح يهدد أمن المنطقة بكاملها وعلى رأسها الجزائر[2] التي تشهد بين فترة وأخرى محاولات لإدخال الأسلحة عبر الحدود الليبية، فقد تمكن الجيش الجزائري من احباط العديد من المحاولات التي استهدفت نقل السلاح إلى الجزائر، ومع وجود أكثر من 711 فصيل ومليشيا مسلحة في ليبيا لا تحتكم إلى سلطة مركزية ومصدر تهديد أساسي للأمن الجزائري[3].

ج- تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية:

نتيجة لتنامي ظاهرة تهريب والمتاجرة بالسلاح كما أشرنا سابقا، فقد تدعمت المنظمات الإرهابية بأسلحة نوعية وخطيرة وهو ما سيؤدي إلى تنشيط الخلايا النائمة وتكثيف العمليات الإرهابية ولذلك فإن الجزائر ستتحمل العبء الأمني الأكبر في حال استمرار تدهور الأوضاع [4]وستواجه الجزائر تحديات الجماعات المسلحة، ليس على حدودها مع ليبيا فقط واستمدت هذه التهديدات على طول حدودها الشرقية والجنوبية حيث تسيطر التنظيمات الإرهابية على مناطق قريبة من الجنوب الغربي لليبيا ولا يفصلهم عن الحدود الشرقية للجزائر إلا 211 كلم من الأراضي الصحراوية المفتوحة[5] وهوما يضع المنطقة وفي مقدمتها الجزائر باعتبارها البلد الذي يمتلك أطول حدود برية مع ليبيا أمام احتمال الدخول في مواجهات مسلحة مع التنظيمات الإرهابية.

د- تنامي نشاطات الجريمة المنظمة:

تشهد منطقة المغرب العربي منذ سقوط النظام الليبي تزايدا كثيفا لنشاط الجريمة المنظمة والهجرة السرية التي تجد في الاضطرابات الأمنية فرصة ملائمة للنشاط[6] فهي تخلق مجالا واسعا للتعاون بين الجماعات الارهابية مع تجار السلاح فعائدات الجريمة المنظمة أصبحت أهم مصدر لتمويل الجماعات الارهابية، ويظهر ذلك خاصة بالنسبة للمجموعات التي تنشط في الصحراء الجزائرية[7].

---

1 – بويبة، "المقاربة الجزائرية" .

2 –بوسكين، "تحولات البيئة" .

3 –خالد ضيفي علي، "الجوار القلق: تأثير الثورة الليبية في علاقات ليبيا الاقليمية"

4 – بوسكين، "تحولات البيئة" .

5 – إلياس تركي، "تمدد داعش يهدد الجزائر وتونس ويهدد بفشل الحوار الليبي".

6 – بويبة، "المقاربة الجزائرية".

7- المرجع السابق، 9.

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا:

أ- محددات موقف الجزائر من النزاع في ليبيا:

لم تكن العلاقات بين الجزائر وليبيا قبل سقوط النظام الليبي جيدة في الغالب، ويعود ذلك إلى سياسات القذافي المناوئة في كثير من الأحيان للجزائر والتي تأتي في مقدمتها الدعوة إلى إقامة دولة للطوارق، فقد كانت العلاقات الجزائرية- الليبية تشهد فترات من الاستقرار وفترات من التوتر، إلى غاية اندلاع الأحداث في ليبيا في 2011 وجدت الجزائر نفسها في مواجهة مباشرة مع الأوضاع في ليبيا[1] مما يتطلب منها اتخاذ مواقف واضحة وقد ساد الموقف الجزائري الكثير من الارتباك والحذر وهذا يعود لعدة اعتبارات أهمها:

- الفراغ المعلوماتي لدى النظام السياسي في الجزائر، فهي لم تتمكن من مجاراة الأحداث ولا التنبؤ بها وغياب رؤية استراتيجية واضحة إزاء التغيرات الحاصلة، ويظهر هذا الارتباك بوضوح في عدم اعترافها بالمجلس الانتقالي الليبي في الوقت ذاته لم تدعم النظام بشكل رسمي[2].
- تخوف النظام الجزائري من حدوث انتفاضة في الجزائر قد تقود إلى تدخل دولي يماثل ما حصل في ليبيا.
- المخاوف الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا وانتقال الأسلحة إلى الساحل وتصاعد نشاطات القاعدة وتزايد أعداد اللاجئين من ليبيا على التراب الجزائري[3].
- التدخل العسكري وتداعياته الامنية على الجزائر وهو ما يتعارض مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترفض إقامة قواعد أجنبية في المنطقة رفض انشاء قاعدة أفريكوم مما يجعلها تتوجس من التدخلات الخارجية في المنطقة وهذا جعل مواقفها وتحاول التوفيق بين هذا المبدأ والتغيرات المفروضة والفجائية التي حدثت في ليبيا[4].

ب- أسس المقاربة الجزائرية لحل النزاع في ليبيا:

انطلاقا من تجربة الجزائر تجاه عمليات المساعدة في إعادة الأمن والسلام في القارة الافريقية والتي كان أخرها التي تقوم بها في أزمة شمال مالي، فإن المقاربة الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا ترتكز على ثلاثة محاور هي: المحور الأول يرتكز رفض التدخل الأجنبي انطلاقا من مبادئ العقيدة الجزائرية التي تعتبر حق الدول في السيادة من بين المبادئ الرئيسة في سياستها، وتعارض تواجد القوات الأجنبية على التراب الجزائري أو على الحدود[5].

---

1 -مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى، "تعامل الجزائر والعراق مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات".

2 - بن عنتر عبد النور، "العلاقات الجزائرية الليبية .

3 - المرجع السابق

4 - المرجع السابق

5 - ثابت العمور، "الدور الجزائري في الأزمة الليبية: دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية

أما المحور الثاني فيرتكز على تعزيز الحوار بين الأطراف الداخلية، وإن حل هذا النزاع لا يكون إلا من خلال اجتماع الأطراف الداخلية المعنية مباشرة بالنزاع بشكل مستقل تماما عن أي تدخلات خارجية.

أما المحور الثالث فيتمثل في دعم المساعي الاممية في البحث عن حل سياسي اي العمل بشكل جماعي في إطار المنظمات الدولية التي تهدف الى ايجاد مسارات تسوية سلمية.

ج- جهود التسوية السلمية الجزائرية للنزاع في ليبيا: "الأليات الدبلوماسية والأمنية:

تشكل الدبلوماسية الأمنية محورا أساسيا في تحركات الجزائر ضمن فضائها الاقليمي خصوصا في ظل تنامي التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية، وفي هذا الإطار لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية، وفي إطار متعدد الاطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل[1]. وفي هذا السياق فقد انظمت الجزائر إلى الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي الهادفة إلى وقف العنف في ليبيا، وأكدت على ضرورة التنسيق المتواصل مع الهيئات المختصة للاتحاد الافريقي، "فخلال اجتماع اللجنة رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الافريقي المنعقد بأديس بابا في مارس 2011 والذي ضم منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لليبيا وشركاء أخرين[2]، قدمت الجزائر مقترحا لحل الازمة الليبية يستند إلى النقاط الأتية:

- الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار في كامل ليبيا.
- انشاء ألية لمراقبة التأكد من وقف إطلاق النار.
- السماح بتنقل وفد اللجنة إلى ليبيا من أجل ربط الحوار بين أطراف الأزمة، مع إعطاء الأولوية عاجلة للمساعدات الإنسانية للشعب الليبي.
- التنسيق في إطار الاتحاد الافريقي لاتخاذ الاجراءات الضرورية واللازمة لإيقاف حركة الأسلحة التي تهدد استقرار المنطقة.

وقد ثمنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي جهود الجزائر ومبادرتها بدعوة مختلف القوى السياسية في ليبيا للمشاركة في حوار يسمح بالتوصل إلى مصالحة وطنية في ليبيا [3]. ومن هنا يمكن القول إن المقاربة الجزائرية يمكن أن تكون أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبية نتيجة للإرادة الجزائرية في الوصول إلى تسوية نهائية. وتواصل الجزائر خطتها في إحلال السلم رغم التحفظ الكبير الذي تلاقيه من قبل الأطراف في الداخل الليبي وأطراف خارجية، خصوصا بعد الانقسام السياسي حيث أصبح هناك برلمانان وحكومتان، وعليه فقد تجنبت الجزائر الاعتراف ببرلمان على حساب أخر، وفي هذا السياق صرح

1 – بوحنية قوي ، "لجزائر والانتقال الدور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الامنية والانكفاء الذاتي ، مركز الجزيرة للدراسات

2 – بوبية"، المقاربة الجزائرية"،172

3 – تسوية الازمة في ليبيا: مرافعة جزائرية من اجل جوار شامل، موقع وكالة الانباء الجزائرية،

وزير الخارجية الجزائري ان "الجزائر نددت بالعنف في ليبيا منذ بدايته وسجلت لنفسها عدم التدخل في شؤون اي دولة شقيقة وليس للجزائر ان تختار الوقوف مع الليبيين في بن غازي او مع الليبيين في طرابلس[1]. أما بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني فقد اتجهت الجزائر اكثر إلى التنسيق الأمني مع دول الجوار بهدف احتواء تهديدات الجماعات المسلحة التي تتخذ من ليبيا قاعدة انطلاق لنشاطاتها، فعلى المستوى الأمني قامت الجزائر برفع حالة التأهب العسكري الجزائري بما يعادل حالة حرب لمواجهة احتمال تدهور خطير للأوضاع على الحدود مع ليبيا وفي مناطق أخرى على حدود مالي والنيجر، حيث أعلن المجلس الاعلى للأمن الذي يترأسه رئيس الجمهورية وضع قوات الجيش الوطني الشعبي في حالة تأهب قصوى لمواجهة تداعيات الوضع الامني على الحدود مع مالي وليبيا، عقب الغارة الجوية الأمريكية التي استهدفت تنظيمات ارهابية في ليبيا[2] .

المطلب الثاني: المقاربة المغربية في ادارة النزاع الليبي

رغم ان المغرب لا يجمعها جوار مع ليبيا الا ان وجود الدولتين في رقعة جغرافية واحدة وانتمائهما لمنظومة مغاربية واحدة تجمعهم داخلها اللغة والتاريخ المشترك، جعلها تتحرك لإيجاد حل للوضع وفق منظورها ودبلوماسيتاها وكذا الخيارات المتاحة انطلقت محاولات الدبلوماسية المغربية لحل الازمة الليبية، والتي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من أمن الدول المغاربية نتيجة لترابط الجغرافي والأمني من خلال تنظيم جولات لقاء بين الأطراف الليبيين في مدينة الصخيرات تحت رعاية أمنية والتي امتدت ما بين مارس الى ديسمبر 2015. والتي افرزت اتفاقا سياسيا تشكلت على أثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي حظيت بتأييد المجتمع الدولي واعتبرتها الأمم المتحدة الحكومة الممثلة للدولة الليبية.

أولا: اتفاق الصخيرات:

عملت المغرب على اختيار الحل السياسي من خلال المساعي الحميدة والتعامل مع كل الأطراف، فاستضافت المغرب أهم اتفاق تمّ بين الفرقاء اللّيبيين بعد قرابة 20 شهر من المفاوضات بين اللّيبيين للوصول إلى حل وتمّ توقيعه في 17 ديسمبر 2015، بمدينة الصخيرات المغربية برعاية الأمم المتحدة. واختيار المغرب لاحتضان الحوار اللّيبي– اللّيبي يكتسي مجموعة من الّدلالات أهمها[3]:

- تأكيد حيادية الموقف المغربي من الأزمة اللّيبية.
- تأكيد احترام كافة الأطراف اللّيبية للمغرب كبلد محايد.
- التأكيد على ثقة المجتمع الدولي في المغرب كوسيط قادر على إنجاح الحوار.

1 – توفيق هامل، "الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الامنية"، اللجنة العربية لحقوق الانسان.

2 – محمد بن احمد "،التأهب العسكري الجزائري يعادل حالة حرب،"الخبر،1)مارس.

3 – عباس بوغالم، (الحوار اللّيبي بالمغرب: حظوظ الفشل والنجاح)، رأي اليوم (جريدة) 15 جويلية 2015، الرابط 2018 https: //www.raialyoum.com/index.php

ثانيا: المغرب والأزمة الليبية الأدوار والمواقف[1]:

وقد لعب المغرب دورا كبيرا في إنجاح جولات هذا الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة، وذلك من خلال دعم المقاربة الأممية من أجل الحل السياسي للأزمة الليبية، وقد حظيت جهود الدبلوماسية المغربية بالإشادة الدولية من خلال توفيرها المناخ المناسب لتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية عبر جولات حوار انتهت بالتوقيع على اتفاق سياسي حظي بتوافق القوى الداخلية وإشادة من الأطراف الخارجية. ومنذ التوقيع على اتفاق الصخيرات، والجنرال حفتر يحاول العصف به عن طريق فرض الخيار العسكري بمعية أطراف إقليمية ودولية، وقد جاءت عملية بركان الغضب التي مثلت فعليا انقلابا واضحا على اتفاق الصخيرات الذي شكّل خارطة طريق سياسية للفرقاء الليبيين من أجل بناء الدولة الليبية. لافتة إلى أنها لم تفهم المعايير والدوافع التي تم الاعتماد عليها لاختيار البلدان المشاركة في المؤتمر. كما أشار وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى احتمال وجود مؤامرة للعصف باتفاق الصخيرات، المرجع الوحيد لقرارات مجلس الأمن. رافضا استغلال الملف الليبي لتحقيق مصالح سياسية معينة. عدم إشراك المغرب في مؤتمر برلين، لم يمنعه من لعب دور في الأزمة الليبية، عبر تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الليبي، بحيث قام رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا بزيارة مغاربية شملت المغرب وذلك لدراسة مستجدات الملف الليبي.

ثالثا: إكراهات الدور المغربي في حل الأزمة الليبية:

يواجه الدور المغربي لحل الأزمة الليبية في ظل التوتر الميداني بعد تصاعد العمليات العسكرية التي عصفت بمقومات اتفاق الصخيرات الذي يعتبره المغرب البوابة الرئيسية والمرجع الأساسي لحل الأزمة الليبية العديد من الصعوبات والإكراهات التي تعرقل الدور المغربي في مسار تسوية الأزمة، ويتمحور ذلك في عدة أسباب من أبرزها:

أ- الخلاف المغربي-الإماراتي حول الملف الليبي:

يعتبر الملف الليبي إحدى أبرز القضايا الخلافية التي بصمت التوتر الدائر بين الرباط وأبو ظبي، وذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الإمارات الداعمة لخليفة حفتر ميدانيا، وعرقلة جهود المغرب من أجل لعب دور فعال في الأزمة الليبية على ضوء اتفاق الصخيرات، الذي أسهم المغرب من خلاله في إعادة ترتيب المشهد الليبي عبر رؤية يتم التوازن خلالها بين وجهات نظر الفرقاء الليبيين.

موقف المغرب الحيادي من الأزمة الليبية لم يرق للإمارات التي حاولت مرارا إدخال المغرب في التحالف الذي تقوده تحت منطق سياسة الإملاء التي تنتهجها مع عدة دول، ولذلك حاولت أبو ظبي ممارسة ضغوطات على المغرب عبر بوابة مشكلة الصحراء، من خلال تجنيد وسائلها الإعلامية، بحيث شنت مجموعة من وسائل الإعلام التابعة للإمارات حملة على المغرب من خلال إعلانها الواضح على

1 – د. نورة الحفيان،(السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية)، مجلة المعهد المصري للدراسات ، 13 اوت 2021 .

تأييد الطرح الانفصالي من خلال تصريحها أن الصحراء تعيش تحت الاحتلال المغربي. أما واقعيا فتحاول الإمارات انتهاك السيادة عبر التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية، فتعمد عبر بوابة ليبيا إلى زعزعة المغرب أمنيا من خلال دعم البوليساريو لوجستيا، بالإضافة إلى التدخلات الاستفزازية في الشأن الداخلي المغربي.

ب- الدور الجزائري الرامي إلى تحجيم الدور المغربي على ضوء المنافسة الإقليمية:

عادت الجزائر التي تتشابك جغرافيا مع ليبيا بثقلها الدبلوماسي للعب دور لافت في الأزمة الليبية، تبلور ذلك من خلال مشاركتها في مؤتمرات واجتماعات خاصة بمناقشة الأزمة الليبية ومن أبرزها مؤتمر برلين، بالإضافة إلى لعبها دور الوسيط في الأزمة الليبية بحيث أصبحت الجزائر مخرجا لحراك دبلوماسي لمجموعة من الفواعل في المشهد الليبي سواء الفرقاء الليبيين أو قوى إقليمية ودولية ناشطة في هذا الملف.

وتحاول الجزائر عبر بوابة دورها في الأزمة الليبية إلى تبوء مكانة إقليمية بارزة في المنطقة في مقابل تحجيم التقدم الذي حققته الدبلوماسية المغربية في مجموعة من القضايا الإقليمية الأمر الذي تعتبره الجزائر تحديا استراتيجيا بالنسبة لها، بحيث تصبو إلى قيادة المنطقة المغاربية باعتبارها أقوى لاعب إقليمي على حساب المغرب. وبالتالي إقصاء الأخير من أي مبادرة خاصة بتسوية الأزمة الليبية، وحصرها لتدبير الملف إقليميا.

رابعا: تعاظم الخيار العسكري على حساب الخيار السياسي:

يواجه الدور المغربي تحديا أكبر وهو تعاضم العمليات العسكرية بإيعاز خارجي، هذا الأمر الذي يضعف محاولات الدبلوماسية المغربية في تقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين، خصوصا سعي المغرب في ظل التحولات الآنية إلى إخراج اتفاق الصخيرات بنسخة جديدة تواكب المتغيرات وتستجيب لظرفية المرحلة وذلك على ضوء توافق ليبي-ليبي بين حكومة السراج المعترف بها دوليا، وبرلمان طبرق. فتوسيع رقعة الخيار العسكري الذي بدأه خليفة حفتر منذ أفريل 2019 تحت إدارة قوى إقليمية ودولية قوض من فعالية وتأثير الرباط في الملف الليبي، هذا الخيار الذي ساهم في تهميش مخرجات اتفاق الصخيرات والانقلاب عليه، فتراجع الدور المغربي في القضية الليبية يرجع إلى تجاذب صراع المصالح بدافع أطماع اقتصادية وأهداف استراتيجية وبالأخص بعد تدخل عدد من الدول العربية.

المطلب الثالث: المقاربة المصرية

بعد التقدم العسكري الذي حققه الجيش الليبي التابع لحكومة الوفاق ازدادت وتيرة التصعيد السياسي المصري، تخوفاً من سقوط سرت ومواصلة الجيش الليبي تحرير ما تبقى من الأراضي الليبية التي تسيطر عليها قوات خليفة حفتر المدعوم من عدد من الدول الإقليمية ومنها مصر على إثر ذلك حذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في العشرين جوان من تقدم قوات الحكومة الليبية نحو الشرق، مشيراً إلى أن

ذلك سيدفع بلاده إلى التدخل العسكري المباشر وبناء عليه صوت البرلمان المصري بالإجماع على التدخل العسكري المصري في ليبيا، وكان برلمان طبرق المؤيد لحفتر قد أجاز التدخل العسكري والتقى السيسي بعدد من ممثلي القبائل الليبية لإكساب الموقف المصري تأييداً ليبياً يجيز لها التدخل العسكري المباشر ويبحث تقدير الموقف في دوافع الحكومة المصرية ومواقف الأطراف الليبية والقوى الخارجية وحدود هذا التدخل[1].

أولا: الدوافع والمواقف المتعددة:

تتعدد دوافع الأطراف الداخلية والخارجية ومواقفها بخصوص التهديدات المصرية بالتدخل العسكري في حال تمدد قوات حكومة الوفاق باتجاه مدينة سرت ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الواقعة بين الغرب والشرق الليبي[2].

أ- المواقف الداخلية:

تدرك الأطراف الليبية الأهمية الاقتصادية لسرت، لكونها المصدر الرئيس للنفط، وتنتج ما يقارب 900 ألف برميل يومياً، مقابل 30 ألف برميل في الغرب، وفيها موانئ التصدير المهمة، مثل: زويتينة وراس لانوف والسدرة والبريقة، وبها 11 خط نفط و3 قنوات غاز، وسيطرة أحد الطرفين عليها معناه السيطرة على عملية إنتاج النفط وتصديره، ولهذا فإن سرت تعد نقطة فاصلة في سير المعركة الليبية.

1- **موقف حكومة الوفاق :** عدت حكومة الوفاق الوطني التهديد المصري إعلان حرب، ونددت بالتصريحات المصرية، وأعلن مجلس النواب في طرابلس أن في ذلك تصعيداً خطيراً وتفريطاً في سيادة ليبيا، وانقلاباً على الشرعية، ومصادرة لحق الشعب الليبي في تقرير مصيره، وانتهاكاً لسيادة ليبيا واستقلالها.

2- **موقف طبرق:** أجاز برلمان طبرق لمصر التدخّل العسكري لحماية ما أسماه الأمن القومي للبلدين، وقال البرلمان في بيان له: إنّ "للقوات المسلّحة المصرية التدخّل لحماية الأمن القومي الليبي والمصري إذا رأت أنّ هناك خطراً داهماً وشيكاً يطال أمن بلدينا".

ب- الدوافع المصرية:

تعد ليبيا عمقاً استراتيجياً بالنسبة لمصر حيث تربطهما حدود مشتركة تصل إلى 1200 كم القاهرة فيما يبدو قد راهنت على الحصان الخاسر ومن ثم أصبحت في موقف ضعيف وتنطلق مصر في موقفها من دعم حفتر من عدد من الدوافع السياسية والاقتصادية، أهمها[3]:

1- الدوافع السياسية: مصر على عداء مع مشروع الربيع العربي وترى في حكومة الوفاق امتداداً لذلك المشروع ولهذا تستفيد من الدعم الإقليمي المناهض لمشاريع الربيع العربي وهي كذلك ترى في القواعد

1 - (حدود التدخل المصري في ليبيا) ، مركز الفكر الاستراتيجي لدراسات

2 - المرجع السابق

3 - المرجع السابق

العسكرية هناك كقاعدة القرضابية الجوية تهديداً لأمنها القومي، إضافة إلى أن سيطرة القوات الحكومية على سرت وتمددها باتجاه الشرق معناه وجود حكومة الوفاق ومعها تركيا على الحدود المصرية، وهذا ما تخشاه مصر.

2- الدوافع الاقتصادية: مصر تستورد طاقتها من الخارج وعليها ديون متراكمة في هذا المجال ووجود حكومة ليبية موالية لها سيسهل عملية استيراد الطاقة من ليبيا بسعر أقل، ومدينة سرت تعد المصدر الأول للنفط الليبي وتمثل المدخل الرئيسي للهلال النفطي الليبي والعمالة المصرية في ليبيا وصلت قبل 2011 إلى حدود 1,5 مليون وأخذ هذا العدد يتضاءل من بعد ذلك بحكم الأحداث الدائرة هناك وتتخوف من ردة فعل حكومة الوفاق بخصوص العمال المصريين المتبقين هناك.

ثانيا: اعلان القاهرة[1] :

أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مبادرة لحل الأزمة الليبية وتدعو إلى احترام كافة الجهود المبادرات الدولية والأممية، من خلال إعلان وقف إطلاق النار اعتبار من يوم 8 جويلية 2020 وإلزام كافة الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية وتفكيك المليشيات وتسليم أسلحتها حتى يتمكن الجيش الوطني الليبي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من الاطلاع بمسئوليتها ومهامه العسكرية والأمنية في البلاد بجانب استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية 5 + 5 بجنيف برعاية الأمم المتحدة وأكد الرئيس السيسي عقب مباحثاته بالقاهرة مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح والقائد العام للقوات المسلحة الليبية المشير خليفة حفتر أن المبادرة تشمل حل الأزمة من خلال مسارات متكاملة على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، كما تهدف المبادرة إلى ضمان التمثيل العادل لكافة أقاليم ليبيا الثلاث في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة لإدارة الحكم في ليبيا للمرة الأولى في تاريخ البلاد وفيما يلي نص مبادرة حل الأزمة الليبية:

أ- أهداف المبادرة:

1. التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبناء علية التزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار.
2. ارتكاز المبادرة بالأساس على مخرجات قمة برلين والتي نتج عنها حلا سياسيا شاملا يتضمن خطوات تنفيذية واضحة المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان وقانون الدولي.
3. استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 بجنيف برعاية الأمم المتحدة وبما يترتب عليه إنجاح باقي المسارات أخذا في الاعتبار أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية.

1 -محمد سامي، (ننشر نص "إعلان القاهرة" بشأن مبادرة حل الأزمة الليبية)، مصراوي، 6 جوان 2020.

4. العمل على استعادة الدولة الليبية لمؤسساتها الوطنية مع تحديد الآلية الوطنية الليبية الملائمة لإحياء المسار السياسي برعاية الأمم المتحدة واستثمارا لجهود المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية.
5. إعادة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات الأمنية ودعم المؤسسة العسكرية (الجيش الوطني الليبي)، مع تحمل الجيش الوطني بمسئولياته في مكافحة الإرهاب وتأكيد دوره بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطية لحماية السيادة الليبية واسترداد الأمن في المجال البحري الجوي والبري.
6. يقوم المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالأغلبية، عدا القرارات السيادية المتعلقة بالقوات المسلحة فيتم اتخاذ قراراته بالأغلبية.

ثالثا: ليبيا والأمن القومي المصري:

يواجه الأمن القومي المصري في السنوات الأخيرة تحديات وضغوطًا متزايدة وانغماس المؤسسة العسكرية في أمور خارج نطاق مهامها الرئيسية –المتمثلة في حماية حدود البلاد والدفاع عنها– كالسياسة والتجارة وأعمال البناء والمقاولات والصناعات الغذائية...إلخ، مما يجعل البلاد غير قادرة عمليًّا على الدفاع عن مصالحها الحيوية بالشكل المفترض، ويزيد من تراكم التهديدات لأمنها القومي بشكل قد يدفعها إلى تقديم تنازلات مقابل مكاسب سياسية لحماية السلطة فقط. من الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها هنا تخلي السلطات المصرية عن جزيرتي تيران وصنافير، وتنازلها عن حقوق مصر في مساحات بحرية شرق البحر المتوسط لإسرائيل وقبرص واليونان، والعجز عن مواجهة مخاطر حرمان الدولة من حصتها من مياه النيل نتيجة السد الذي تقيمه إثيوبيا، وهشاشة الأمن الغذائي للبلاد وغيرها من النماذج[1].

تاريخيًّا، اتسمت العلاقات المصرية–الليبية بالتعقيد والتقلب الشديد وفي 1973 دعمت ليبيا مصر عسكريًّا وماديًّا في حربها ضد إسرائيل، ثم سرعان ما توترت العلاقة بينها على خلفية تحول السياسة المصرية باتجاه الغرب وصولًا إلى الحرب المحدودة بينهما في عام 1977، وانقطاع العلاقات لمدة تزيد عن العقد من الزمان وفي التسعينات بدأت العلاقة تعود بشكل تدريجي بين الطرفين، لكنها بقيت متوترة في كثير من الأحيان خلال فترات مختلفة وذلك حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين خلال تلك الفترة ركزت مصر على مصالحها الحيوية في ليبيا، وتمحورت حول[2] :

1. جذب الاستثمارات الليبية إلى الداخل المصري ولاسيما قطاع الطاقة حيث تم الاتفاق على رفع حجم الاستثمارات الليبية في عام 2008 من ملياري دولار إلى 10 مليارات.
2. فسح المجال لمصر لزيادة عدد شركاتها العاملة في ليبيا في مجال الطاقة والعقارات والمقاولات والتجارة، وزيادة عدد عمالها في ليبيا أيضًا مع ما يشكِّلونه لبلدهم من مصدر دخل بالعملة الأجنبية.
3. زيادة تلبية حاجة ليبيا من النفط المكرر وكذلك العمل على مشاريع نقل الغاز المصري إلى المغرب ومنه إلى أوروبا.

[1] -Omar Nasef, Egyptian National Security as Told by the Nile, The Century Foundations, 4-8-2016.
2 -Libya's Investments In North Africa, AEDI. (Access: 2-2-2020)

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الضغط السكاني وسوء إدارة السلطات المصرية لموارد البلاد علاوة على الوضع الاقتصادي السيء وتزايد المديونية العامة[1] ، يمكن القول: إن السلطات المصرية قد تنظر إلى ليبيا الغنية بالموارد الطبيعية والقليلة بعدد السكان باعتبارها الغنيمة إلا أن هناك ثلاثة عوامل على الأقل تُظهر تناقضًا في الموقف المصري، لعل أهمها:

1. السلطات المصرية لعبت –ولا تزال تلعب– دورًا في تقويض المسار السياسي الذي رسمه اتفاق الصخيرات والذي يسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا. دعم القاهرة للجنرال حفتر الذي يرفض الاتفاق وخضوع المؤسسة العسكرية للمدنيين وأدى إلى تأجيج الانقسامات والصراعات الداخلية وإلى تزايد أعداد الضحايا من المدنيين وإلى زيادة التدخلات الخارجية أيضًا.
2. ادعاء القاهرة الخوف من انتشار التطرف والإرهاب لا يستقيم مع دعمها للتمرد العسكري الذي يقوده حفتر ضد حكومة الوفاق الوطني في طرابلس لاسيما مع استعانته بمجموعات مقاتلة من التيار السلفي وأنصار النظام السابق (القذافي) ومرتزقة من تشاد والسودان وروسيا[2] .
3. تجاهل القاهرة لتدخل عدد كبير من اللاعبين الإقليميين والدوليين في ليبيا وإبداؤها ردَّة فعل فقط عندما انخرطت تركيا في ليبيا يُظهر ازدواجية ولا ينسجم مع دعوى الحرص على ليبيا من التدخلات الخارجية.

المبحث الثاني: دور الدول الخليج في إدارة النزاع الليبي

تظل الأزمة الليبية أحد الملفات الساخنة في العالم العربي فمنذ بدء الانشقاق السياسي في العام 2014 وفشل مبادرات الأمم المتحدة في التبلور إلى حل عملي سواء اتفاق الصخيرات أو المبادرات التي تقدم بها غسان سلامة تتزايد حدة الصراع بين الأطراف المختلفة سواء سياسيا أو عسكريا ان ليبيا لها أكثر من دور في العالم العربي ودورها الإقليمي يمتد إلى مستويات عدة وهناك العديد من الدول التي تفاعلت مع ملف الأزمة الليبية بطرق مختلفة (وفقاً لمصالحها في ليبيا) للوصول إلى حالة من التهدئة أو الحسم العسكري أو التسوية السياسية. وهو مشهد عادة ما يحدث بعد التوتر السياسي في تاريخ الثورات المقارنة دول عدة من العالم العربي حاولت التدخل في الملف الليبي والأسباب كانت متعددة لتبرير هذا التدخل مثل النفط، والأمن الإقليمي وأمن الحدود والهجرة غير الشرعية.

1 - ديون مصر الخارجية تتجاوز 109 مليارات دولار والداخلية 270 مليارًا، صحيفة العربي الجديد، 28 /2020/1.

2 -Guma el-Gamaty, Militias and mercenaries: Haftar's army in Libya, MEE, 7-11-2019. (Access: 23-1-2020)

المطلب الأول: دور السعودية في ادارة النزاع الليبي

لم تكد آثار الأزمة التي نشبت بين ليبيا والسعودية في القمة العربية قبل الأخيرة في شرم الشيخ بمصر مارس 2003 تهدأ حتى اشتعلت أزمة جديدة بين البلدين فقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز عن خطة ليبية كانت تستهدف اغتيال الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد السعودية وزعزعة استقرار المملكة ورغم نفي ليبيا على لسان وزير خارجيتها عبد الرحمن شلقم أيت علاقة لها بهذه الخطة إلا أنه يتوقع تصاعد هذه الأزمة لتأخذ مسارات أكثر حدة من سابقاتها من الأزمات السابقة بين الدولتين لو وجهت المملكة اتهاما رسميا لليبيا بتورطها في هذه الخطة، حيث ستكون سابقة أولي في العلاقات العربية – العربية، وهو ما لم يحدث حتى هذه اللحظة حيث ساد صمت سعودي رسمي في مقابل حملات إعلامية من الصحف السعودية على اختلاف تياراتها تندد بخطة ليبيا وتؤكد التفافها وراء ولي العهد كما ذكرت قراءها بالاتهامات التاريخية الموجهة للعقيد الليبي معمر القذافي في التورط في خطط اغتيال الكيخيا والصدر وغيرهما وكذلك دعم الحركات الإرهابية وزعزعة استقرار عدد من الدول العربية والإفريقية اللافت أن هذه الأزمة تأتي في وقت تستعد فيه ليبيا للعودة للساحة الدولية بعد أن أجرت تحولات جذرية على سياستها الخارجية بدأت بإعلان تخليها عن دعم "الإرهاب" واستعادة علاقتها مع أوروبا، وإنهاء العداء مع الولايات المتحدة وتسوية ملف أزمة لوكيربي بقبول المسؤولية ودفع التعويضات، بل ووصل الأمر حتى الاعتراف بامتلاك أسلحة دمار شامل والتعهد بتدميرها وكذلك اعتبار إسرائيل لا تمثل خطورة على الأمن القومي الليبي. واستهدفت هذه السياسات الجديدة في مجملها "إعادة تعريف جذرية للجماهيرية الليبية"، وتحويلها من صورة "الدولة الثورية" المشاغبة لجيرانها وللقوي الكبرى إلى نمط "الدولة المتكيفة" مع قواعد النظام الإقليمي والدولي وتتواصل مع الفاعلين فيه وفق أطر يقبلها الطرفين. غير أن إعادة التعريف الليبية تلك يبدو أنها لم تكتمل كلها حتى الآن، حيث ظلت هناك مناطق توتر كامنة تظهر وتخبو في العلاقات الليبية مع بعض الدول خاصة في المنطقة العربية التي انسحب منها القذافي أيديولوجيا لصالح توجهه الإفريقي الجديد، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، حيث تملك ليبيا ميراثا من التباين والشقاق في وجهات النظر مع المملكة، لم تلغيه فترات الود التي اتسمت بقصر مدتها مقارنة بطول فترات التوتر[1].

اولا: مساندة السعودية للثورة الليبية:

أ- حالة استثنائية:

على عكس موقفها المعارض لثورات الربيع العربي في تونس ومصر والبحرين واليمن، كان قيام الثورة الليبية وسقوط الزعيم الراحل "معمر القذافي" حالة استثنائية تعاطت معها الرياض بشكل مختلف، ويبدو أن ذلك كان راجعا في المقام الأول إلى العداء الشخصي لزعماء المملكة تجاه "القذافي" والعلاقة متوترة بشكل دائم بين قادة البلدين منذ أزمة الحجاج الليبيين بعد قضية لوكربي، وهو ما ظهر في

1 – خالد حنفي (ليبيا والسعودية: خفايا التوتر التاريخي) ، العربية ، 15 جانفي 2004.

المناوشات الشخصية بين "القذافي" والملك "عبد الله" خلال اجتماعات جامعة الدول العربية، واتهامات المملكة للقذافي بمحاولة الإطاحة بالنظام السعودي كما لم تستطع السعودية بسط نفوذها الديني في ليبيا كما فعلت في الكثير من الدول لأن غالبية علماء الدين الليبيين تلقوا تعليمهم خارج السعودية غير أنه بعد فترة وجيزة من سقوط "القذافي"، نجحت السعودية ببسط نفوذها في ليبيا وحققت اختراقات ملحوظة خلال مدة قصيرة حيث تمكنت من جذب بعض المفتين إليها[1].

ب- دعم عسكري ودبلوماسي:

ووفق تقرير أورده موقع "المونيتور" الأمريكي فإن الرياض كثفت خلال الأشهر الأخيرة من دعمها المالي للقوات الموالية لأمير الحفتر وفي الوقت نفسه سعت لتعزيز دورها كعراب لعملية التسوية السياسية في ليبيا واعتبر الموقع الأمريكي أن الدور السعودي في ليبيا واضح على الجبهتين العسكرية والدبلوماسية وهي:

1- **على المستوى الدبلوماسي:** سافر وزير الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم" إلى الرياض في جانفي لمناقشة الملف الليبي وعملية السلام. وبعد ذلك بأيام، تحدث الممثل الليبي لدى الأمم المتحدة "طاهر السني" مع السفير السعودي في الأمم المتحدة "عبدالله المعلمي" حول سبل تسوية الأزمة السياسية في ليبيا.

2- **على المستوى العسكري:** قالت صحيفة "لوموند" الفرنسية إن السعودية هي التي تمول مرتزقة شركة "فاجنر" الروسية التي نشرت مقاتليها لدعم "قوات حفتر" وفى وقت سابق العام الماضي استبق حفتر هجومه على العاصمة الليبية طرابلس بزيارة إلى السعودية حيث اجتمع في قصر اليمامة مع الملك "سلمان بن عبد العزيز" وولي عهده "محمد بن سلمان"، كما التقى عددا من المسؤولين السعوديين من بينهم وزير الداخلية السعودي ورئيس الاستخبارات العامة[2].

ج- دوافع السعودية:

تحاول المملكة العربية السعودية منذ سقوط نظام القذافي الحصول على موطئ قدم لها في بلاد الشمال الافريقي الذي ظل عصيا عليها طول فترة حكم "القذافي" التي امتدت لـ 42 عاما ومن أجل تحقيق هذا الهدف تحاول السعودية استخدام كافة الأوراق المتاحة لديها، ومن بينها تقديم الدعم المالي والدبلوماسي لبعض الأطراف الفاعلة على الساحة الليبية وفي مقدمتها **"خليفة حفتر"** وقد زاد الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا في ليبيا من دوافع الرياض لدعم حفتر في مساعيه للسيطرة على البلاد والاطاحة بالحكومة الشرعية[3].

---

1 - نفس المرجع

2 - المرجع السابق

3- السعودية وليبيا.. لماذا تدعم الرياض خليفة حفتر؟ الخليج الجديد ، 1 مارس 2020

المطلب الثاني: مخططات الامارات وتوغلها في النزاع الليبي:

بعد عدة أعوام من الدعم المتواصل وإنفاق مئات ملايين الدولارات ورغم فشل خليفة حفتر في تحقيق أيٍّ من أهدافه في ليبيا، لا تزال دولة الإمارات تواصل إنفاق أموالها الطائلة لدعم الجنرال الانقلابي منذ عام 2014 إذ كلفها ذلك خرق حظر أقرّه مجلس الأمن الدولي عام 2011 على تصدير السلاح إلى ليبيا لدعمها بأسلحة ثقيلة واستراتيجية تملك بعضها وتحصل على البعض الآخر من دول أخرى وبعد سيطرة جيش حكومة الوفاق على قاعدة "الوُطية" الجوية غرب العاصمة طرابلس وتحريرها من حفتر ومصادرة عتاد عسكري كبير وصواريخ وأنظمة دفاع جوي روسية كانت تملكها الإمارات، اتجهت الأنظار مجدداً إلى فاتورة الأموال التي تنفقها أبوظبي من أجل حرب السيطرة والنفوذ في ليبيا وعن الأسباب التي تقف وراء ذلك[1].

ما دفعته أبوظبي في ليبيا:

وفقاً تقارير للأمم المتحدة ومصادر أخرى، فإن أبوظبي تستخدم، منذ 2014، علاقاتها الإقليمية والدولية، إضافة إلى الدعم المادي، للإطاحة بالحكومة الشرعية في ليبيا وتنصيب حفتر مكانها في البلد الغني بالنفط. ووثق تقرير لمجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الدعم الذي قدمته أبوظبي لحفتر، وعرض الأسلحة التي زودته بها[2]:

- تضم الأسلحة، التي دفعت أبوظبي ثمنها وأرسلتها إلى ليبيا، أنظمة دفاع جوي روسية من طراز (بانتسير-إس 1)، بـ14,7 مليون دولار، ومروحيات من طراز "سوبر بوما"، بـ15 مليون دولار تم شراؤها من دولة جنوب إفريقيا، وطائرات مسيّرة مسلحة إماراتية الصنع من طراز "يابهون" بـ25 مليون دولار، وطائرات مسيّرة مسلَّحة روسية من طراز "أورلان"، التي تساوي تكلفة الواحدة منها 100 ألف دولار.
- كما زودته بطائرات نقل أفراد "سوفياتية" من طراز "أنتونوف أن-26" و"إيلوشين إل-76"، وطائرات مسيرة مسلحة صينية من طراز "لونغ وينغ" بمليوني دولار، وصواريخ "بلو أرو 7" صينية، وصواريخ "GP6"، وصواريخ "هوك" أمريكية الصنع بـ20 ألف دولار، وناقلات جند مدرعة إماراتية.
- كما توفر الإمارات مقاتلين أجانب وتدفع رواتبهم للقتال بصفوف حفتر، وبينهم مئات المرتزقة الروس وميليشيات "الجنجويد" السودانية ومتمردين من تشاد.
- ونقلت شركات تابعة للإمارات 11 ألف طن وقود طائرات خاص بالأغراض العسكرية إلى الميليشيات غير الشرعية في ليبيا، رغم الحظر الدولي.

---

1 - (أنفقت المال وحصدت الفشل.. ما الذي تريده الإمارات من ليبيا ويدفعها للاستمرار بدعم حفتر رغم انتكاساته؟)، عربي بوست، 21ماي 2020

2 - المرجع السابق

– وأظهرت تفاصيل وثائق سرية أعدتها لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن بخصوص ليبيا، بأن شركة إماراتية أسست شركة واجهة في الأردن، بهدف دعم حفتر واشترت من خلالها 6 مروحيات وقاربين، لشن هجمات على السفن التي تمر قرب السواحل الليبية.

أ- تجنيد جيوش من المرتزقة:

وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بخصوص حجم الإنفاق العسكري الدولي بين عامي 2015 و2019، احتلت الإمارات المرتبة الثامنة عالمياً خلال هذه الفترة. وأفاد التقرير بأن حصة الإمارات من واردات السلاح بلغت 3,4%، رغم كونها دولة صغيرة بمساحة 83 ألفاً و600 كيلومتر مربع، وعدد سكان حوالي 10 ملايين نسمة فقط. كما دعمت الإمارات القوات غير الشرعية في ليبيا بمروحيات من بيلاروسيا. واشترت الإمارات، قبل فترة قريبة، من الولايات المتحدة 4569 مدرعة عسكرية من طراز MRAP بـ556 مليون دولار، لاستخدامها في حماية القوات وتوصيل المساعدات. كما أرسلت أبوظبي إلى ليبيا معدات عسكرية جوية ومركبات مدرعة وأسلحة ثقيلة عديدة يستخدمها حفتر في استهداف المناطق السكنية[1].

ب- دوافع الإمارات من ليبيا:

منذ إعلانه تشكيل ما يسمى "الجيش الوطني الليبي" عام 2014 والانقلاب على حكومة الوفاق وشن "معركة الكرامة" ضدها بحجة "محاربة الإرهاب الإسلاميين الجهادي المتشدد"، أصبح تدخل أبوظبي في ليبيا بدعمها للميليشيات حفتر واسع النطاق، كما انضمت مصر إلى الإمارات في هذا الدعم، ثم تحول الدعم الإماراتي تدريجياً إلى احتلال وبقاء دائم في الأراضي الليبية، عبر السيطرة المباشرة على قاعدتي "الجفرة" و"الخادم" الجويتين وكانت آخر فصول الحرب التي شنها حفتر بدعم إماراتي واسع قد بدأت قبل عام، حين هاجم حفتر العاصمة الليبية طرابلس حيث كان هدفه متمثلاً في الاستيلاء على المنطقة الحضرية الثمينة، التي يبلغ عدد سكانها 1.2 مليون نسمة لكن كل محاولاته باءت بالفشل وخسر الكثير منذ ذلك الحين وتحولت من حالة الهجوم إلى حالة الدفاع خصوصاً بعد التدخل التركي الداعم للحكومة وعدم حصوله على أي دعم دولي.

شنت الإمارات أكثر من 900 غارة جوية على طرابلس الكبرى باستخدام طائرات صينية مقاتلة بدون طيار وطائرات مقاتلة فرنسية لكن التدخل التركي أسفر عن خسارة الإماراتيين لزمام المبادرة في ليبيا.

1 – المرجع السابق

المطلب الثالث: التدخل القطري في الازمة الليبية

إن الأطراف الداخلة في ليبيا أزمت المشهد ولعل آخرها ما كشفته الأزمة الخليجية الأخيرة من تورط قطر ومساهمتها في تفاقم الأوضاع الليبية وهو ما أعلنه المتحدث باسم الجيش الليبي العقيد «أحمد المسماري»، اوت 2017 عن كشف وثائق تثبت تورط السفير القطري بليبيا الشيخ «محمد بن ناصر آل ثاني» وضباط في الجيش والمخابرات القطرية في مساعدة «عبد الحكيم بلحاج» الإرهابي في تنظيم القاعدة من دخول الأراضي الليبية وحمايته متهما في الوقت ذاته الدوحة باغتيال عدد كبير من رجال القوات المسلحة الليبية، ومطالبا «مصر والسعودية والإمارات والبحرين» اعتماد ليبيا بشكل رسمي ضمن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ومنذ بداية أحداث ثورة 17 فيفري حتى الآن[1]. وبحسب المحللين فالانتهاكات القطرية في ليبيا كانت تهدف أولا إلى التأثير على الأوضاع الداخلية المصرية من خلال توتير الأوضاع على الحدود المصرية الليبية بهدف إفشال أي مسعى مصري لحل الأزمة، بالإضافة إلى رغبة قطر في السيطرة على الغاز الليبي وسعيها لتمكين تيارات الإسلام المتشدد بدءا من وضع خطط لهيمنتهم من المغرب حتى شبه الجزيرة العربية وهو ما دفع الدوحة إلى القيام بالآتي[2]:

- دعم المليشيات المسلحة داخل ليبيا ومنها «جماعة أنصار الشريعة وتنظيم «فجر ليبيا».
- تورطها في اغتيال رئيس الأركان الليبي الأسبق اللواء «عبد الفتاح يونس» أوت 2011 وذلك لمحاولته منع وصول تمويلات إلى التيارات المتطرفة.
- توجيهها عددا من المليشيات أثناء معركة طرابلس 2012 للسيطرة على البنوك المركزية والمكاتب الاستخباراتية ومخازن الأسلحة من أجل الإسراع في عملية تفكيك الجيش الليبي .
- استخدام قناة «الجزيرة» لبث أخبار وتقارير كاذبة حول اللواء «خليفة حفتر» والمؤسسات الليبية الشرعية.

كل هذه التجاوزات القطرية دفعت الحكومة الليبية إلى التحرك المضاد لاتخاذ عدة إجراءات منها:

- قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة.
- مطالبة مجلس النواب الليبي والمؤسسات الشرعية المجتمع الدولي بفتح تحقيق شامل حول الانتهاكات القطرية في ليبيا، وإصدار المجلس قائمة بأسماء أشخاص على صلة بها، ثبت تورطهم في أعمال إرهابية .
- حظر تصدير النفط إلى شركات تتعامل مع قطر.

1 - دلالات التورط القطري في الأزمة الليبية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2 جانفي 2017

2 – نفس المرجع

الخلاصة:

ان دول الجوار (الجزائر، مصر) وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع تحديات امنية غير مسبوقة تمثلت أساس التحديات الأمنية التي يجب تتبعها من اجل مواجهة النزاع الليبي وما افرزه من تهديدات على الامن القومي لدول الجوار مثل النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة والتي زادها تعقيدا تدخل الأطراف الإقليمية، فقد استقطبت أطراف عربية غير ذلك التي تجاورها، حيث خرجت عن دائرتها الخليجية (السعودية، الامارات، قطر) والتحرك دبلوماسيا وعسكريا خاصة في مساحة بعيدة عن حدودها لتبحث عن دور يخدم مصالحها اجنداتها السياسية. ودول المغرب العربي (الجزائر، المغرب) لعبت دورا إيجابيا في تقريب وجهة النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة في جلسات حوار متعددة وفتحت اراضيها لاستقبال كل المبادرات الدولية لمعالجة الازمة الليبية وتبنت مسار الحل السلمي ورفض اي تدخل أجنبي او تقسيم ليبيا.

الفصل الثالث

دور الفواعل الدولية في إدارة النزاع الليبي

تكتسب ليبيا بعدا استراتيجيا في البحر الأبيض والمتوسط وموقعا استراتيجيا هاما يربط المشرق والمغرب وتتوفر على ثورات نفطية هائله جعلتها مطمعا لكثير من الدول في إطار الصراع الدولي على الموارد والنفوذ في ليبيا منذ عام 2011 وتحقق دورا بارزا في استمرار تفاقم الازمة الليبية، كما يشمل التدخل الأجنبي في شأن الليبي أحد أبرز المخاطر والتهديدات التي يمتد أثرها خارج الحدود الليبية.

المبحث الأول: دور القوى الكبرى في إدارة النزاع الليبي

عندما تتدخل القوى الكبرى في النزاعات يتحول النزاع من محلي الى إقليمي الى دولي وتتحرك وفق أهداف إستراتيجية محددة، وتلعب هذه القوى دورا بارزا في تحريك وتصعيد النزاع من أجل بسط نفوذها والهيمنة لتحقيق مصالحها.

المطلب الأول: الدول الأوروبية ودورها في النزاع الليبي

مازالت الازمة الليبية تحتل صدارة أجندة اعمال الدول الأوروبية على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك الى تداعيات الأزمة الليبية على أمن دول أوروبا التي لا تبعد أكثر من 200 كلم عن الشواطئ الليبية والاتحاد الأوروبي يدرك جيدا مخاطر وتداعيات الازمة، لكن تبقى ردود افعاله محدودة وربما تتمحور في العقوبات الاقتصادية.

أولا: الدور الفرنسي:

تُدرك فرنسا أن عملية الوصول لصيغ تفاهمات مع الأطراف المتنازعة معها في ليبيا، أصبحت بالغة التعقيد بعد دخول تركيا وورسيا على خط المنافسة في الملف الليبي، حيث شكّل انتقال التدخل العلني لأنقرة وموسكو في ليبيا نقطة تحول في تاريخ الصراع بعدما كان مقتصرًا على استفراد الأوربيين في هندسة مناطق النزاع والتحكّم بها عبر دعمهم لطرفي النزاع المحليّين ومع زيادة الفاعلية للاعبين الجُدد في ليبيا وتحقيق نوع من التوازن العسكري في مناطق الاشتباكات الساخنة أصبح الهدف الأوروبي كمثل رنسا يتجّه نحو التهدئة أكثر من الاعتماد على الحسم العسكري ويبدو أن هذه النزعة بدأت تتبلّور على ضوء احتمالية زيادة المخاوف الأوروبية الأمنية والعسكرية من التصعيد في ليبيا. [1]

أ- جذور التدخل:

يعود جذور التدخل الفرنسي في ليبيا إلى أربعينيّات القرن الماضي، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تمَّ إعادة ترسيم النفوذ الاستعماري حول ليبيا، وعلى إثر ذلك قُسّمت ليبيا إلى ثلاثة أقاليم رئيسية

1 - BBC ، الحرب في ليبيا: خليفة حفتر يغادر موسكو دون توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، ن- بـ 14-جانفي- 2020.
الرابط: https://bbc.in/2UHNxFl

هي طرابلس – و برقة – و فزان، وقد خضع آنذاك إقليم فزان تحت الانتداب الفرنسي في الفترة بين 1943 –1951 نظرًا لأهميته الاستراتيجية كبوابة افريقيا يصل شمالها بجنوبها وقد تمثّلت دوافع فرنسا بالسيطرة عليه بما يأتي:

- القلق من قوة نفوذ "الحركة السنوسية[1] "ذات الأصول الجزائرية التي كانت تتخذ من الجنوب الليبي في تلك المرحلة نقطة ارتكازٍ لها، لمواجهة فرنسا واستطاعت بحكم علاقاتها الوثيقة مع شعوب "التبو– و–الطوارق– والهوسا [2] "جعل الطموحات الفرنسية في المنطقة شديدة الكلفة.
- الدافع إلى تأمين التواجد الفرنسي في الجوار الإفريقي لليبيا وبالأخص تشاد والنيجر تمهيدًا لخلق قطيعة بين ليبيا وجوارها الإفريقي.
- الرغبة في انتزاع حصة من ثروات ليبيا الغنية بالذهب والمعادن والبترول.

وبعد انتهاء حقبة الاستعمار وانتزاع ليبيا استقلالها عام 1951 شهدت العلاقات الفرنسية الليبية نوعًا من الركود استمر لمنتصف ثمانينيَّات القرن الماضي، لتشهد بعدها تحسن على الصعيد العسكري في عهد نظام العقيد معمر القذافي حيث عقد الأخير بعض الصفقات مع باريس حصل بموجبها على مجموعة من طائرات الميراج وعلى إثرها استمرت العلاقات بالتحسن[3].

ب– الدور العسكري:

مع اندلاع احتجاجات 17 فيفري 2011 اتجه نسق العلاقات لمنحى آخر مع دعم فرنسا لمطالب المحتجين التي قادت في نهاية المطاف إلى دعم فرنسا عملية عسكرية قادها حلف الناتو ضد نظام الجمهورية الليبية حيث سعت فرنسا لاستثمار جهودها في تعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في إدارة الملف الليبي ومع بدء الجنرال خليفة حفتر عمليته العسكرية على بنغازي عام 2014 وقفت فرنسا إلى جانبه حتى استطاع السيطرة على الهلال النفطي في شرق ليبيا كما واصلت دعمه أثناء توجهه للسيطرة على الجنوب الليبي، كما نالت اعترافًا من الأطراف الداعمة لحفتر من بينها فرنسا التي اتهمت بتطبيق ازدواجية سياسية في التعامل مع الملف الليبي[4]، فهي من جهة دعمت كل الجهود السياسية التي تحث على إيجاد مخرج للأزمة الليبية واستضافت عدة اجتماعات لطرفي النزاع، لكنها في الميدان ركزت على تثبيت موطئ قدم لها خاصة في الجنوب الليبي المحاذي لدولة النيجر التي تحوي قاعدة جوية فرنسية كما سعت فرنسا من خلال دعمها لعمليات حفتر في الجنوب الليبي إلى استغلال هذا الهجوم لبسط السيطرة على الحقول النفطية خاصة الهامة منها كحقلي الفيل والشرارة.

---

1 – عادل محمد الشهابي، (تطور الحركة السنوسية ومبادئها في ليبيا) شوهد بـ 10– فيفري– 2020.

2 – الجزيرة، شوهد بـ 10–فيفري– 2020. الرابط: http://bit.ly/2SDKefF

3 – مركز الدراسات الاستراتيجية الدبلوماسية، لتأثيرات الأجنبية في السياسة الليبية: فرنسا نموذجا، ن– بـ 11– 6– 2019. الرابط: http://bit.ly/2SgqvU7

4 –TR ، الملف الليبي وازدواجية معايير صناع القرار الأوروبيين، ن– بـ 6–01– 2020. الرابط: http://bit.ly/39py94h

ج- الدور السياسي:

بالتوازي مع الجهود العسكرية الفرنسية كانت تسعى سياسيًا لتظهر على أنها داعمة لجهود السلام الليبي، وقد يكون ذلك تكتيك للتغطية على دعمها للعمليات العسكرية من جهة، ولنفي كل الاتهامات التي تُوجه إليها خاصة من إيطاليا على أنها منحازة لطرف على حساب بقية الأطراف في الصراع. وبموجبه في 2017 جمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في باريس كلاً من فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني واللواء خليفة حفتر بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وتكللت جهود ماكرون في شهر ماي 2018 حينما قدّم مبادرة فرنسية بمشاركة موسّعة شملت عدد من الشخصيات الليبية، و ضمت رؤساء المجالس الثلاث مجلس النواب، المجلس الرئاسي، المجلس الأعلى للدولة، وأهم ما جاء في هذه المبادرات هو التأكيد على الحل السياسي والاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مع حلول نهاية عام 2018[1] ، لكن المبادرة فشلت بسبب اعتراض بعض الاطراف الدولية المنخرطة في الأزمة الليبية على التحرك الفرنسي الفردي، حيث رأت ايطاليا أن المبادرة الفرنسية ما هي إلا محاولة فرنسية للهيمنة على الملف الليبي.

د- الأهداف والمصالح:

1- مصالح أمنية: لدى فرنسا مصالح جيوسياسية وأمنية في ليبيا تتمّثل في استعادة الاستقرار لمناطق نفوذها التقليدية في الساحل والصحراء، إذ انعكس عدم الاستقرار الليبي الناتج عن فوضى المليشيات على فقدان السيطرة على ضبط الحدود الممتدة مع ليبيا لأكثر من 4500 كم، وأدت إلى المساهمة في تسهيل نقل الأسلحة بين الحدود، وتَعتَبر فرنسا أن إغراق المنطقة بالسلاح أدى إلى تعزيز قوة الجماعات المتطرفة وصعودها في منطقة الصحراء الكبرى، كما أدى تهريب الأسلحة[2] ومن هذا البعد الأمني برز اهتمام فرنسا بليبيا وبمستعمراتها القديمة كتشاد، والجزائر، والنيجر، حيث تسعى إلى استكمال مشروعها الأمني بمكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي، وتأمين قاعدتها العسكرية ماداما[3] التي تقع داخل حدود دولة النيجر وبالتماس مع حدود ليبيا الجنوبية بهدف قطع الطريق عن أية إمدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي[4] والتي تخوض معها فرنسا

1 – مركز الجزيرة للدراسات، مبادرة ماكرون وآفاق حل الأزمة الليبية، ن- بـ 3-6- 2018. الرابط: http://bit.ly/31JgKRu

2 – مركز الجزيرة للدراسات، بوكو حرام: ديناميات صعود وتراجع جماعة عنقية في نيجيريا، ن- يـ 25-4- 2018. الرابط: http://bit.ly/2He477F

3 – بوابة إفريقيا الإخبارية، قاعدة ماداما ..رأس الحربة لحرب فرنسا ضد الارهاب، ن- بـ 29- يناير- 2015. الرابط: http://bit.ly/39sFccl

4 – مركز سمت للدراسات، خريطة الجماعات المسلحة في مالي والساحل، ن- بـ 15- سبتمبر، 2019. الرابط: http://bit.ly/2Sip7AB

معارك عسكرية منذ عام 2013، الأمر الذي قاد فرنسا منذ بداية الأزمة الليبية إلى البحث عن شريك لها يحافظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية داخل ليبيا.

2- مصالح اقتصادية: سارع اتحاد أرباب العمل الفرنسي 2011 إلى تقدير تكلفة إعادة بناء ليبيا بنحو 200 مليار دولار على مدى عشر سنوات على أن يكون لفرنسا نصيب كبير في الاستثمارات الليبية، وهو الأمر الذي يسعى لتحقيقه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد فشله في سياساته الداخلية داخل فرنسا والتي قادت في عام 2019 لخروج احتجاجات عُرفت "بالسترات الصفراء [1] "وعليه يطمح الرئيس إلى توجيه الأنظار نحو السياسة الخارجية للحصول على مكاسب اقتصادية تعود بالنفع على الداخل الفرنسي وكونها تُعتبر من أكثر الدول الفاعلة في الأزمة الليبية ولديها مصالح في الجنوب فهي تسعى إلى تأمينها بكافة الطرق والوسائل لذا فهي تسعى إلى تفعيل الاتفاقيات النووية القديمة والتي تعود إلى سنة 2007 كما أنها ترغب في تأمين طريق الغاز المستمر من النيجر الى الجزائر إلى أوروبا وطريق التبادل التجاري لأوروبا المار من شمال إفريقيا ومع بداية العام 2017 أصبح للدولة الليبية التزامات مضمونة من بعض أكبر شركات الطاقة في العالم بما في ذلك شركة "توتال" الفرنسية التي وقعت ثلاثة عقود جديدة، وضخت استثمارات بقيمة 450 مليون دولار في الحقول الليبية على إثرها ارتفعت الصادرات النفطية الليبية إلى 1.19 مليون برميل يومياً.

هـ- مؤتمر باريس:

في محاولة للم شمل كل الجهات الفاعلة في ليبيا ولتجنب تمديد مختلف الأزمات اللاحقة ولتوصل لحل شامل استضافت باريس مؤتمرا دوليا حول ليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة نُظم في قصر الإليزيه بمشاركة 20 طرفا من دول ومنظمات دولية، ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى انعقاد هذا المؤتمر بعد فشل الاتفاق المبرم بين فايز السراج وخليفة حفتر خلال لقائهما التاريخي في باريس في 25 جويلية 2017، وتعدد الانتقادات من إيطاليا ودول الجوار لتفرد باريس بالملف وخوفهم من فرض أجندتها دون مشاركة المجتمع الدولي وحضر المؤتمر كل من رئيس الحكومة فايز السراج وخليفة حفتر وكذلك عقيلة صالح عيسى رئيس البرلمان المنتخب عام 2014 ورئيس مجلس الدولة خالد المشري واللقاء جمع بين ممثلي الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي ودول إفريقية، ودول أوروبية، وكذلك تركيا ودول عربية، وأربع منظمات دولية، والأمم المتحدة ورابطة الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي[2].

1 - مركز الجزيرة للدراسات، تصلب "السترات الصفراء": من إلغاء زيادات الوقود إلى المطالبة بديمقراطية الاستفتاءات، ن- بـ 19-12-2018. الرابط: http://bit.ly/2HbWkHB

2 - يارا انبيعة، مؤتمر باريس: "خارطة طريق" لحل الأزمة الليبية ، مركز سيتا ، 2018/06/06.

1- نتائج المؤتمر: على أثر اجتماع القمة الدولية قرأ الممثلون الليبيون الأربعة، خلال مؤتمر صحفي عقد تحت رئاسة الرئيس ماكرون وبمشاركة غسان سلامة المبعوث الأممي الخاص نص الإعلان السياسي حول خارطة طريق تؤسس توجها نحو الخروج من الأزمة وقال السراج في المؤتمر الصحفي المشترك: دعوت في اجتماع اليوم لوقف الاقتتال واللجوء للحوار ووقف القتال في مدينة درنة، وأضاف السراج أكدت رفضنا للإرهاب والتطرف ويجب أن يتوحد الموقف الدولي تجاه ليبيا وأكد نص الاتفاق على عمل الأطراف الليبية مع الأمم المتحدة بطريقة بناءة على تنظيم انتخابات نزيهة وسلمية وعلى احترام نتائج الانتخابات، وقال البيان المشترك: إن الوفود الأربعة أكدوا التزامهم بعقد الانتخابات في 10 ديسمبر 2018 وأوضح التزام الأطراف بوضع الأسس الدستورية للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية الضرورية بحلول 16 سبتمبر 2018، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في موعدها وتم الاتفاق على نقل البرلمان المقيم في طبرق إلى طرابلس وحل الحكومة في شرق البلاد على أن تقوم كل الأطراف البرلمانية بتوحيد البنك المركزي وباقي مؤسسات الدولة وفي شأن الجيش تم الاتفاق على تشكيل قوات مسلحة وأمنية موحدة تحت إشراف أممي تضم بالخصوص الجيش الوطني الليبي التابع للمشير حفتر والميليشيات المتفرقة المناصرة لخارطة الطريق وأخذ كل التدابير للقضاء على الجماعات الإرهابية وتنظيم داعش التي تهدد استقرار البلاد واعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمبعوث الأممي غسان سلامة هذه القمة تاريخية بكل المقاييس وأوضح سلامة نحن لا نعوض الليبيين بل هم الذين اتفقوا فيما بينهم. وهذا أساسي معبرا عن تفاؤل المجتمع الأممي بهذه الخطوة[1].

ثانيا: الدور الإيطالي:

تحتل ليبيا أولوية قصوى بالنسبة لإيطاليا نظرا لمصالحها الاستراتيجية فيها من ناحية وقربها الجغرافي منها ومدى تأثير التدخلات الداخلية الليبية على الأمن القومي الإيطالي وسنطرق الى نبذة عن الاستعمار الإيطالي لليبيا وأهم الأدوار والدوافع.

أ- الاستعمار الإيطالي لليبيا:

ان العلاقات الإيطالية الليبية هي علاقات الثنائية ولها سفارة في طرابلس، وقنصلية عامة في بنغازي. ولليبيا سفارة في روما وقنصليتين عامتين في ميلانو وباليرمو وكانت ليبيا مستعمرة إيطالية بين 1911 و1947، واستولت المملكة الإيطالية على برقة وطرابلس من الدولة العثمانية خلال الحرب العثمانية الإيطالية، وقد قسمت المستعمرة في البداية إلى إقليمين هما طرابلس وبرقة ثم وحد الإقليمين تحت اسم "ليبيا الإيطالية" عام 1934 من الناحية الإدارية تنقسم ليبيا الإيطالية إلى خمسة مناطق هي طرابلس وبنغازي ومصراته ودرنة والصحراء الليبية في حين أصبحت مدينة طرابلس عاصمة للبلاد وتشكلت ليبيا الإيطالية من مستعمرتي برقة وطرابلس ثم توحدت برقة وطرابلس مع فزان سنة 1934 مكونة ليبيا

1 - المرجع السابق

الإيطالية ثم توسعت تلك المستعمرة وتوقيع معاهدات إقليمية مع المملكة المصرية وفي مؤتمر السلام الذي انعقد في باريس سنة 1919[1].

ب- ما بعد الاستقلال:

عام 1970 طردت ليبيا جميع الإيطاليين من البلاد وصادرت ممتلكاتهم بينما كانت ليبيا منبوذة من المجتمع الدولي أثناء حكم معمر القذافي، حافظت إيطاليا على علاقاتها الدبلوماسية بليبيا وكانت تستورد كميات كبيرة من النفط الليبي وأصبحت العلاقات بين البلدين أكثر دفئاً خلال العقد الأول من القرن 21 وفي 30 أوت 2008 في مدينة بنغازي أقرت إيطاليا عبر رئيس وزرائها بالأضرار والمسؤولية الأخلاقية التي لحقت بالشعب الليبي أثناء فترة الاستعمار الإيطالي"، وتم توقيع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا مكررا أسفه وأسف الشعب الإيطالي" وفي مارس 2009 وأثناء زيارة أخرى لليبيا، عبر برلسكوني عن ارتياح إيطاليا لتصديق ليبيا على المعاهدة مطالبا الشعب الليبي بالصفح عن حقبة الاستعمار وتنص الاتفاقية بين ما تنص عليه التزام إيطاليا بتقديم تعويض مالي يناهز الربع مليار دولار سنويا على مدى عشرين عاما، كما ستقوم ببناء مستشفيات لعلاج الذين تأذوا من مخلفات الاستعمار وبالتدقيق الألغام كما تتعهد إيطاليا بالتعاون في الكشف عن حقول الألغام المزروعة في ليبيا كما ستقوم إيطاليا بإعادة البتر الأثرية والمخطوطات والخط التي تم تهريبها إلى إيطاليا خلال حقبة الاستعمار[2].

ج- الجانب الاقتصادي:

في 26 سبتمبر 2011 أعربت شركة إني الإيطالية للطاقة عن استئنافها إنتاج النفط في ليبيا لأول مرة منذ بدء الحرب الأهلية الليبية 2011 وتعكس عودة إني السريعة لحقول النفط الليبية العلاقات الإيجابية بين ليبيا وإيطاليا في فترة المجلس الوطني الانتقالي[3].

د- تغير الموقف الإيطالي:

اتسم موقف إيطاليا منذ البداية بحالة من الغموض نوعًا ما حيال الأزمة الليبية، لكن مع قدر من الانحياز إلى جانب حكومة الوفاق الوطني في ليبيا فضلًا عن حماية مصالح إيطاليا الاستراتيجية في ليبيا وهو الموقف الذي تعارض مع مواقف بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا التي تدعم بدورها قائد الجيش الوطني المشير "خليفة حفتر" أن إيطاليا ترفض من حيث المبدأ أي تدخل خارجي في ليبيا قد يضر بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ويخصم من سمعتها الدولية في ليبيا كإحدى مستعمراتها السابقة لذا ترفض تدخل فرنسا وانخراطها في ليبيا من خلال شركة "توتال"[4].

1 – محمد غرباوي، العلاقات الإيطالية الليبية ، الكشاف ، 2020/06/05.

2 - نفس المرجع.

3 – المرجع السابق

4 - باسم راشد ، دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، 2020/01/28

هـ- مصالح استراتيجية:

تواجه الحكومة الإيطالية موقفًا سياسيًّا حرجًا في الأزمة الليبية إذ إن مصالحها مُعرضة للضرر في غالبية السيناريوهات فكل خيار ستكون له تداعياته السلبية فانضمامها لجبهة قائد الجيش الوطني الليبي المشير "خليفة حفتر" يؤثر بالسلب على مصالحها النفطية في ليبيا "شركة إيني" لصالح فرنسا "شركة توتال" وعلى جانب آخر فإن استمرار دعمها للسرَّاج سيتيح المجال لتركيا للتدخل العسكري وتوتير الأوضاع الداخلية وأيضًا الإضرار بمصادر الطاقة واستكشافات الغاز وينبع ذلك التغير الملحوظ في الموقف من الأزمة الليبية من عدة أسباب كالتالي[1]: تأمين صادرات الطاقة والنفط، الهجرة غير الشرعية، استعادة الدور المفقود.

و- مؤتمر باليرمو:

كان مؤتمر باليرمو مؤتمرًا استمر يومين عقد بباليرمو في إيطاليا في 12-13 نوفمبر 2018 لمناقشة سياسة الأمم المتحدة بشأن ليبيا. لقد نظمه رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، وحضرته وفود من 38 دولة، بما في ذلك روسيا ومصر وتونس وتركيا و والولايات المتحدة ، فضلا عن ممثلين عن العديد من الفصائل الليبية المتناحرة التي تقاتل من أجل السلطة في البلاد ومن بين الحاضرين رئيس الوزراء الليبي فايز السراج والمشير الميداني الليبي خليفة حفتر والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس التونسي الباجي قائد السبسي ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح وخالد المشري رئيس مجلس الأعيان في العاصمة الليبية طرابلس وانسحب وفد تركيا برئاسة نائب الرئيس التركي فوات أوكتاي من المؤتمر في 13 نوفمبر نتيجة استبعاد المسؤولين الأتراك بناء على إصرار حفتر من اجتماع خاص بين اللاعبين الرئيسيين في الصراع في حين لم يؤدي المؤتمر إلى أي اختراقات كبيرة إلا أنه يمثل المناسبة الأولى التي شرعت فيها إيطاليا حفتر كطرف في مفاوضات السلام الليبية منذ إبرام الاتفاقات عام 2016 التي أدت إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني، وحفتر الذي قام بزيارة مفاجئة لموسكو في وقت سابق من ذلك الشهر، كان مترددًا في البداية في حضور محادثات باليرمو مضيفا أن الحدث شكل محاولة إيطاليا للقيام بدور قيادي في عملية السلام الليبية .

ثالثا: الدور الألماني:

يرتكز الدور الألماني في التعامل مع الأزمة الليبية منذ اندلاعها وتزايد الأطراف المنخرطة فيها على ضرورة وقف إطلاق النار، واستبعاد الحل العسكري للصراع، والدفع نحو إيجاد حل سياسي جذري للأزمة عبر وضع جميع الأطراف المتحاربة وداعميهم من الخارج على طاولة المفاوضات. ومن واقع هذه الرؤية؛ تلعب ألمانيا دورا مزدوجا تكامليا؛ الدور الأول داخل أوروبا، حيث تعمل ألمانيا على تقريب وجهات

1 - المرجع السابق

النظر بين الدول الأوروبية الأكثر ارتباطا بالملف الليبي وبالتحديد إيطاليا وفرنسا، بهدف توحيد الموقف الأوروبي تجاه الأزمة، وتقويض مزيد من التنافس الأوروبي ـ الأوروبي داخل ليبيا وقد نجحت ألمانيا نسبيا في هذا الدور وهو ما انعكس في البيانات التوافقية المشتركة التي تصدرها الدول الثلاث تباعا بشأن تطورات الصراع ان هذا التوافق ربما يكون لحظيا نظرا لوجود أعداء مشتركين في ليبيا هما روسيا وتركيا لكنه لا يعبر بالضرورة عن توافق في المصالح أو النفوذ الفعلي[1].

أ- تصاعد الانقسام الأوروبي:

ان تزايد الانقسام في المواقف بين إيطاليا وفرنسا تحديدا خاصة مع تباين وتعارض مصالح الدولتين في ليبيا لا سيما المصالح النفطية بين شركتي «إيني» و«توتال» لذلك تسعى ألمانيا إلى إيجاد حل سياسي حاسم للصراع تجنبا لدخول الدول الأوروبية في نزاع على النفوذ والمصالح في ليبيا والذي من شأنه أن يزيد من انقسام الاتحاد الأوروبي، يُضاف إلى ذلك أن قدرة ألمانيا على صياغة موقف موحد ومشترك تجاه الأزمة الليبية من شأنه استعادة النفوذ الأوروبي المفقود والدور المحوري لها في ليبيا احتمالية التدخل العسكري نظرا لفشل المبادرات السياسية التي طرحتها ألمانيا لحل الأزمة، نادت بعض الأصوات الداخلية في ألمانيا بضرورة التفكير في التدخل العسكري في ليبيا حفاظا على الأمن القومي.

ب- مؤتمر برلين:

عُقد في 19 من جانفي 2020 مؤتمر دولي حول الأزمة الليبية والتي استضافته العاصمة الألمانية برلين وقد عرف المؤتمر مشاركة 12 دولة هي دول (5+1) (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، بالإضافة إلى تركيا، إيطاليا، الجزائر، الكونغو، الإمارات، مصر، إلى جانب مشاركة منظمات دولية وإقليمية وهي الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، في غياب لأطراف النزاع الليبي وقد توصل المشاركون في نهاية المؤتمر إلى صياغة اتفاق حول خطة شاملة خاصة لتسوية الأزمة من خلال تثبيت الهدنة عن طريق وقف إطلاق النار وحظر دخول الأسلحة إلى الأراضي الليبية وقد تمحورت مخرجات المؤتمر في النقاط التالية[2] :

1- على المستوى السياسي: اتفق المشاركون على دعم المسار السياسي الشامل برعاية الأمم المتحدة من أجل تحقيق مصالحة ليبية-ليبية، مع التأكيد على دور الدول المجاورة في عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا، والتزام الأطراف المشاركة عدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية.

2- على المستوى الاقتصادي: التأكيد على ضرورة استعادة المؤسسات السيادية الليبية لدورها ومكانتها وعلى رأسها البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الليبية وشركة النفط الوطنية، مع ضرورة

1 -باسم راشد، معوقات الفعالية.. هل يتوسع الدور الألمانى فى الأزمة الليبية؟ العالم يفكر ، 2020/08/14.

2 - نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات، المعهد المصري لدراسات، 2020/02/18.

الالتزام بحماية أمن المنشآت النفطية والامتناع عن أيه أعمال عدائية ضدها أو أي استغلال غير مشروع لموارد ليبيا الطاقية التي هي من حق الشعب الليبي.

3- على المستوى الأمني والعسكري: دعوة كل الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها من أجل وقف كافة العمليات العدائية وإطلاق النار بشكل دائم ومستمر. كما دعا البيان إلى ضرورة الامتناع عن كل عمل يمكن له أن يقوض العملية السياسية، بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي العسكري وتجنيد أفراد ومرتزقة لصالح أحد الأطراف، مع التأكيد على ضرورة فرض عقوبات من طرف مجلس الأمن لكل من ينتهك أو يخرق بنود الاتفاق.

4- الجانب الإنساني: حَثَّ الاتفاق الأطراف الليبية على ضرورة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وذلك في سبيل حماية المدنيين والمنشآت المدنية العامة والخاصة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الامريكية ودورها في النزاع الليبي

تشكلت العقيدة الأمريكية منذ القدم بالارتباط بالمنطقة لما فيها من أهمية اقتصادية وسياسية وجغرافية وتاريخية بالإضافة لرغبة الولايات المتحدة منذ صعودها لفرض نفوذها في الساحة الدولية وأن تصبح قوى عظمى تفرض رأيها وقيمها على العالم وبالتالي فإنها تضع فوق عاتقها التدخل في الأزمات والصراعات والتحالفات الدولية سواء كانت مؤيدة او معارضة أو مشاركة وخاصة إذا تعلق الأمر بمناطق نفوذها ومصالحها. حيث يقول عالم السياسة الأمريكي هانز مورجنتاو أن مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، والذي يعكس في باطنه شعوراً دفيناً بالتميز الحضاري والثقافي، كان المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو المفتاح الرئيسي لفهمها منذ نشأة الولايات المتحدة كدولة فيدرالية وحتى الآن.

السياسة الخارجية للدولة لا تتم في فراغ وإنما تحددها مجموعة من العوامل تتشكل وفقاً لعدد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية وأيضاً البيئة الخارجية والظروف الدولية، وهذه العوامل جميعاً تحدد اختيار سياسة معينة دون غيرها، فهي تضع الإطار الذي يتصرف فيه صانعو السياسة، ونجد أن بالتطبيق على السياسة الخارجية الأمريكية، هناك ثوابت لديها بغض النظر عمن يحكم الحزب الجمهوري أو الديمقراطي وهو ما يتعلق باستراتيجيتي الدفاع والاقتصاد. ويُعد العامل الخارجي عنصراً هاماً لا يمكن تجاهله عند دراسة طبيعة التغيرات التي لحقت بالسياسة الخارجية لأى دولة , بل في كثير من الأحيان تقوم الدولة باللجوء لسياسة معينة تحت تأثير البيئة الخارجية , فإنه كلما قلت الضغوط الخارجية تزيد فرصة التصرف أمام النظام السياسي الداخلي, وأيضاً عند تحليل السياسة الخارجية لا يجب أن نقلل من أهمية العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية , برغم من أن الكتابات التقليدية تقلل من أهميتها ", ومما سبق ستحاول الباحثة تفسير الموقف الأمريكي من الثورات العربية وفقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية

التي أثرت على تحديد الموقف الأمريكي كما ذكرنا في الفصل السابق , وبالطبع سوف نركز على العامل الخارجي المتمثل في وضع كلاً من مصر وليبيا في الرؤية الأمريكية والمتغيرات الخاصة بكل دولة على حدة ، فرغم التراجع الأمريكي الملحوظ في المنطقة، فإن الأهداف الأمريكية في السيطرة على المنطقة لم تتغير، وهذا ما انعكس في موقفها تجاه الدول العربية التي شهدت تغيير وثورات الذي اتسم بالتناقض والاختلاف نتيجة لوقوعها في مأزق بين الترويج للديمقراطية أو التخلي عن مصالحها والأنظمة الحليفة لها.

أولاً: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا:

أيدت الولايات المتحدة بحذر الانتفاضة الليبية ثم تبنت تحت شعار أهداف إنسانية وبغطاء من الجامعة العربية ومبادرة خليجية مشبوهة فرض حظر جوى على ليبيا لمنع قوات نظام القذافي من الاعتداء على المدنيين فقد تم تقديم القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية وتجميد الأصول المالية التي يملكها العقيد القذافي وعائلته في الدول الغربية إلا أن نظام القذافي استمر في المقاومة ولم يأبه بهذه الضغوط الدولية حتى سقوطه بعد تكلفة انسانية ومادية عالية دفعت ثمنها ليبيا حتى الآن [1] .

أ- تدخل حلف الناتو:

لم يكن تدخل حلف الناتو أمراً يسيراً نتيجة للخبرات السلبية للحلف في التدخل في الأزمات السابقة فعلي الرغم من صدور قرار 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية من مجلس الأمن بالأمم المتحدة فضلاً عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي وإقامة مناطق آمنة، فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوي في نهاية شهر مارس 2011 أي بعد ما يقرب مما يزيد علي شهر من اندلاع الأزمة، وبرغم من ذلك فإن موقف التدخل العسكري من الولايات المتحدة كان يتسم بالتردد وبالفعل بعد أيام من بدء العمليات العسكرية بقيادة أمريكية نقل أوباما قيادة العمليات العسكرية من البنتاجون إلى الناتو وتدخلت كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا عسكرياً في ليبيا وقام حلف الناتو بتصفية نظام القذافي[2].

ورغم ظاهرة تفكيك السلطة التي انطوت على إدارة المرحلة الانتقالية في واقع لم يملك فيه سواء المؤتمر الوطني العام المنتخب في جويلية 2012 أو المجلس الوطني الانتقالي أي أدوات لممارسة وظائف الدولة لم تدعم الولايات المتحدة السلطات الانتقالية الجديدة في ليبيا إما لتجنب تكلفة العراق أو أفغانستان

1 - هاجر جمال خليفة، الدوافع والمحددات.. التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا(2020-2011) ، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/11/20.

2 - المرجع السابق

أو لتفضيلها ممارسة دور اللاعب الخلفي قليل الخسائر حيث اعتقلت قياديين جهاديين في ليبيا بتهمة المشاركة في الهجوم على قنصليتها في بنغازي الذى قُتل فيه سفيرها في سبتمبر 2012 فقد بدا أن دور حلف الناتو والولايات المتحدة اقتصر على جنى مكاسب الإسهام في إسقاط القذافي سواء المكاسب النفطية أو في إعادة الإعمار فتراخى دورهما بعد سقوط القذافي يؤكد ذلك.

ثانياً: دوافع وأسباب اتباع أمريكا سياسة مختلفة في ليبيا:

يمكن القول إن حالة الانتقال الديمقراطي التي عاشها العالم العربي في العقود الأخيرة، أظهرت أهمية وجود عامل خارجي مؤيد للانتقال أو على الأقل غير ممانع له، وبالمقارنة نجد أن الولايات المتحدة حسمت علاقاتها مع دول اوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، بينما ظلت تدعم الحكومات العربية المستبدة، وعلى سبيل المثال في شرق أوروبا ساعدت الولايات المتحدة القوى الديمقراطية في إطار مواجهتها للشيوعية وقللت من الهيمنة السوفياتية وشكّل هذا الدعم عاملاً أساسياً للنجاح.

أما في دولنا العربية لم تعمل العوامل الخارجية لمصلحة التغيير فبعد أحداث 2001 تحدث الرئيس الأمريكي عن تغيير الأنظمة الحاكمة على أساس أنها المسئولة عن قمع الحريات وزرع التطرف, إلا أن الضغوط الأمريكية لم تثمر إلا عن تغييرات شكلية كتعيين النساء في المناصب السياسية وإجراء انتخابات شكلية ثم تراجعت سريعاً على نحو فُهم منه أن الولايات المتحدة لا تريد تغييراً حقيقياً ,لأنها ترى أن ذلك يهدد مصالحها في المنطقة ,وقد عبرت عن هذه الازدواجية الأمريكية تجاه المنطقة في خطاب اوباما 19 ماي 2011 فكان يؤكد على وقوف بلاده مع الديمقراطية إلا أن سياسته تجاه المنطقة استمرت كما هي.

وتدرك الولايات المتحدة حقيقة أن تدخلها المباشر ليس محل ترحيب الجمهور العربي بشكل عام, بسبب نظرته السلبية لدور أمريكا في رعاية أمن إسرائيل وصداقتها مع الدكتاتوريات التي ظلمت الشعب العربي, كما تدرك أيضًا التكاليف المالية والبشرية التي سوف تدفعها لتدخلها المباشر في المنطقة خصوصًا بعد تجربتها في العراق وأفغانستان لذلك كان قرار التدخل الأمريكي محل تفكير وليس أمراً سهلاً على الإدارة الأمريكية , ولكن قدرتها الاقتصادية والعسكرية الفائقة تجعلها تقوم بهذا التدخل فمن المعروف أن الولايات المتحدة تخصص للإنفاق العسكري مبالغ طائلة تجعلها الأقوى عسكرياً على مستوى العالم بدون منازع .

وفضلاً عن كل ذلك فإن تاريخ الولايات المتحدة ليس تاريخ دولة تؤجج أو تؤيد ثورات شعبية على الإطلاق، وإنما سجلها التاريخي يشهد بأنها تؤيد وأد الثورات وتنصيب نظم حكم ديكتاتورية، فقد دعمت ديكتاتوريات شتي حول العالم لأنها تخدم مصالحها حتي لو كان ذلك علي حساب شعوبها، لأنها تعلم جيداً أن الديمقراطية سوف تعني أن تطالب الشعوب بإرادة مستقلة وبوقف التبعية للولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر كانت وراء عملية الإطاحة بيانكوفيتش في أوكرانيا في 2013.

ويرجع التفسير وراء تدخل القوات العسكرية في ليبيا جاء من خلال حلف الناتو هو أن هناك دوافع ومصالح لدول أوروبية غربية تتمثل في فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص ,لاستغلال الاستكشافات النفطية بداية من عام 2007 بدأت تعلن عن نفسها سواء في جنوب أو شرق البحر المتوسط ثم راحت فرنسا ومن بعدها بريطانيا تتدخل في مفاوضات مع القذافي وبدا أن تلك المفاوضات لم تكن مرنة ومنذ عام 2010 بدأت فرنسا ومعها قطر التي خافت أن تسيطر ليبيا على سوق النفط في البحر المتوسط في النظر إلى أن نظام القذافي لم يصبح مرغوب فيه وذلك لوقوفه أمام مصالحهما الاقتصادية.

وبالتالي كانت الانتفاضة الليبية هي الفرصة التي استغلتها كلاً من فرنسا وقطر في التدخل في ليبيا بقوة , وبالطبع تحسين شروط استخراج النفط هو السبب الحقيقي للحرب في ليبيا مقابل حماية الثورة فلم يكن الهدف هو نقل ليبيا إلى الدول الديمقراطية وإنما من أجل مصالحها المتمثلة بالسيطرة على الموارد النفطية , حيث احتدم الصراع بين الثوار وميليشيات القذافي على موانئ تصدير النفط وعلى منشآت التكرير وما يؤكد أن هنالك أهداف استراتيجية غير معلنة إذا تمت مقارنة ذلك بالمواقف الدولية "المائعة" تجاه قمع ثورات أخرى في سوريا أو اليمن .

وبالنسبة للموقف الأمريكي الذي اتسم بالتردد، فإنه يقع أسير اتجاهات ثلاثة تسود المؤسسات والمصالح الأمريكية، أول هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي حتى لو كان الثمن تقسيم ليبيا والموقف الأمريكي الثاني تعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية ويرتبط الموقف الأمريكي الثالث من الحرب في ليبيا ببعض شخصيات الإدارة الأمريكية أمثال سوزان رايس وهيلاري كلينتون ويميل إليه الرئيس أوباما ومؤداه ضرورة رحيل القذافي.

ثالثاً: الشرعية الدولية لحل النزاع الليبي:

يؤطر الحل السياسي للنزاع الليبي أمميا القرار 1970 لسنة 2011، الذي أنشأ لجنة عقوبات ليبيا، وحظر توريد الأسلحة والتعاون العسكري معها إلا بموافقة لجنة العقوبات، واتفاق "الصخيرات" أو الاتفاق السياسي الليبي الذى شمل أطراف الصراع في ليبيا، وتم توقيعه والتصديق عليه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر في مدينة "الصخيرات" في المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية التي نشبت منذ 2014 وكان أهم ما تضمنه الاتفاق منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني الذي يترأسه رئيس الحكومة نفسه، وبدء مرحلة انتقالية جديدة، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد والإبقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في جوان 2014 واتخاذ تدابير بناء الثقة بين الأطراف المتحاربة والترتيبات الأمنية، والالتزامات الاقتصادية والنفطية وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أفريل 2016.

وعدت أحدى عشر دولة معنية بالنزاع الليبي في 19 جانفي 2021 في مؤتمر برلين الدولي والذى انعقد برعاية أممية باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على ليبيا وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتشكيل لجنة تتكون من خمسة ممثلين عسكريين عن كلا من الطرفين بهدف تحويل التهدئة العسكرية إلى وقف إطلاق نار دائم، سعيا إلى الوصول إلى بناء السلام وقد وقعت جميع الدول المشاركة بما فيها تركيا على اتفاق مؤتمر برلين حول الملف الليبي، وبالرغم من ذلك ما زالت تستمر هشاشة الهدنة ويوجد فجوة تفاهم واسعة بين طرفي النزاع الليبي، وقد أعربا رئيسا الوزراء الإيطالي والبريطاني عن استعداد بلادهما للمساهمة في مراقبة وقف إطلاق نار دائم في ليبيا في حال تم التوصل إليه.

على الرغم من الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لوقف القتال في ليبيا، إلا أن تركيا مستمرة في حشد وتجهيز المعدات ونقل الأفراد من سوريا للقتال في ليبيا، حيث أن تركيا تقوم بحشد معدات عسكرية وأشخاص لتنفيذ مهمة هجوم على مدينة "ترهونة" بليبيا، وقد نقلت تركيا المعدات والأفراد إلى زوارة ومصراتة وطرابلس لتنفيذ مهام إرهابية، وبعد اشعال حكومة السراج والدعم التركي للمعارك، وقفت حالة التأهب العسكري بين أطراف القتال عند سرت والجفرة. وقد طالب البرلمان العربي تركيا باحترام السيادة الليبية، ووقف نقل الاسلحة إليها والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي، كما دعت الأمم المتحدة خلال جلسة افتراضية عقدت في القاهرة، إلى التحرك العاجل والفوري لإيقاف نقل المقاتلين إلى ليبيا، ووضع آلية لمراقبة ومعاقبة الأطراف الممولة للنزاع في ليبيا.

رابعا: إدارة بايدن ودورها في الازمة الليبية:

في مقاربة أمريكية جديدة تجاه الأزمة الليبية طلب القائم بأعمال المبعوث الأمريكي في مجلس الأمن خروج كل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا في تحول واضح للسياسة الأمريكية تجاه ليبيا في عهد إدارة بايدن عن السياسة التي اتبعتها إدارة ترامب كما أنه يعكس انخراطا أمريكيا أكبر في الفترة المقبلة. فقد اتسمت سياسة إدارة ترامب بالضبابية وعدم الانخراط بشكل مباشر في تفاعلات الأزمة الليبية ومن ثم تغاضت واشنطن عن التدخل التركي في ليبيا تحت زعم أن الوجود التركي سيوازن الوجود والنفوذ الروسي وشكل هذا الموقف ضوءا اخضر لأردوغان للتدخل وإرسال المرتزقة ونقل الإرهابيين من سوريا إلى غرب ليبيا للقتال إلى جانب الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق وإبرام الاتفاقات والتفاهمات الأمنية وترسيم الحدود البحرية بشكل غير قانوني وغير شرعي وذلك لأهداف تركية معروفة في السيطرة على ثروات الشعب الليبي، إضافة لتوفير حاضنة جديدة للجماعات الإرهابية الموالية لتركيا بعد أن انهزمت في سوريا و العراق، وقد ترتب على التغاضي الأمريكي عن الأنشطة التركية في ليبيا تداعيات سلبية سواء على الأزمة الليبية وصعوبة التوصل إلى حل سياسي شامل أو تنفيذ مخرجات مؤتمر برلين بسبب تعنت الحكومة المسيطرة على طرابلس ورفض نزع أسلحة الميليشيات كما أن التدخل العسكري التركي أدى لتغيير موازين

القوى العسكرية ومن ثم المراهنة على الحسم العسكري وتمدد ميليشيات طرابلس ناحية الشرق ولم يوقفها سوى الخط الأحمر الذى وضعته مصر وهو خط سرت الجفرة، كما تعنتت ميليشيات طرابلس ومصراتة في الانخراط في حل سياسي شامل وهو ما عرقل جهود الوساطة والمبادرات التي طرحت من قبل الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق التوافق بين الأطراف الليبية. وفى المقابل أدى الاعتماد الأمريكي على تركيا لموازنة النفوذ الروسي إلى نتائج عكسية للمصالح الأمريكية، حيث قامت تركيا بتفاهمات مع روسيا وتكرار النموذج السوري، كما أن الانسحاب الأمريكي من الأزمة الليبية أوجد فراغا كبيرا سعت روسيا إلى ملئه وزيادة وجودها في ليبيا مما شكل تهديدا للمصالح الأمريكية ومصالح حلفائها الأوروبيين وكذلك تهديد حلف الناتو من ناحية الجنوب وهو ما أثار حالة من القلق لدى الأوروبيين وسعوا للضغط على أمريكا لاتخاذ موقف رادع وحاسم من التدخل التركي في ليبيا، لكن إدارة ترامب اكتفت فقط بالمطالبات بخروج القوات الأجنبية وركزت بشكل أساسي على قوات شركة فاجنر الروسية والتغاضي عن القوات التركية والمرتزقة التابعة لها وهو ما جعل ليبيا مصدر تهديد للمنطقة مع تصاعد نفوذ الجماعات الإرهابية وزيادة الهجرة غير المشروعة من أفريقيا إلى أوروبا عبر السواحل الليبية. وبالتالي تحولت تركيا إلى عبء على حلف الناتو نتيجة لسياستها المسببة للتوتر وهو ما كان سببا في حدوث تحول في الموقف الأمريكي نحو اتخاذ مواقف أكثر حسما وردعا للسياسات التركية وساهم ضمن عوامل أخرى في تحول مسار الأزمة الليبية من العسكرة إلى الحلحلة السياسية، تمثلت في توصل الأطراف الليبية الى اتفاق وقف إطلاق النار وتم التصديق عليه من قبل مجلس الأمن الدولي، ثم انطلاق جولات الحوار على المستويات الأمنية والسياسية والبرلمانية والدستورية أفضت في نهاية المطاف إلى حدوث اختراق ملموس بتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة التي تضم حكومة وحدة وطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومحمد المنفى رئيس المجلس الرئاسي ونوابا يمثلون مناطق ليبيا المختلفة وتكون مهمة تلك الحكومة الأساسية هي الإعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في ديسمبر المقبل. لكن رغم هذا التقدم في الأزمة الليبية نتيجة متغيرات عديدة، خاصة الموقف المصري الذى ساهم في تحول مسار الأزمة نحو الحل السياسي ودعم مصر للحوار بين الأشقاء الليبيين والحفاظ على وحدة ليبيا واستقرارها ومحاربة الارهاب، فإن التحدي الأكبر الآن أمام الحل السياسي هو إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا ونزع أسلحة الميليشيات وهى الشروط الضرورية لإنجاح وإنضاج التسوية السياسية وتنفيذ خريطة الطريق، وهنا يبرز الدور الأمريكي في عهد بايدن في المساعدة في تحقيق ذلك، وهو ما بدا في التوجهات الأمريكية التي عبر عنها وزير الخارجية، انتوني بلينكن، من ضرورة خروج كل القوات الأجنبية من ليبيا، كما ان بايدن أعلن عن اتخاذ مواقف متشددة تجاه أردوغان على عكس ترامب مما دفع أردوغان إلى التراجع وإعلانه انه سيسحب القوات التركية من ليبيا اذا انسحبت القوات الأخرى لكنه سيكون مجرد تراجع تكتيكي اذا لم يصاحب بخطوات عملية من جانب أمريكا تتضمن فرض عقوبات على تركيا إذا لم تسحب تلك القوات.

أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا في عهد إدارتي أوباما وترامب تركزت على عدم الوجود المباشر بعد مقتل القنصل الأمريكي في بنغازي عام 2012[1] ، والنفط الليبي ذي الجودة العالية لتعويض إمدادات النفط الإيرانية بعد فرض العقوبات على إيران، ومحاربة الإرهاب، دون الانخراط المباشر في التفاعلات السياسية والعسكرية، واعتقد أن السياسة الأمريكية في عهد بايدن ستشهد انخراطا أكبر على المستوى السياسي، لكنه يظل مرهونا بمدى القدرة على إزالة عقبات الحل السياسي خاصة إخراج القوات الأجنبية الموجودة في ليبيا.

المطلب الثالث: روسيا ودورها في النزاع الليبي

بعد أن كانت قد استعادت لنفسها موطئ قدم في ليبيا في نهاية التسعينات من القرن الماضي أُقصيت روسيا منها لفترة من الزمن بعد التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي والإطاحة بالعقيد معمر القذافي سنة 2011 إلا أن فشل المبادرات الدولية لتوحيد مختلف الفصائل الليبية من ناحية وتعاظم دور موسكو في الشرق الأوسط إثر تدخلها في سوريا من ناحية أخرى منحا موسكو فرصة العودة إلى ليبيا، حيث تستعد روسيا اليوم لنيل حصتها من النشاط السياسي والاقتصادي غداة النزاع، كما أنها تراهن على الصعيد الإقليمي على نجاحها المحتمل في مصالحة مختلف الجماعات المتنازعة على السلطة بما يتيح لها تجاوز الإطار الليبي لتجسيد تأثيرها بشكل أكبر في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ككل[2].

أولا: العلاقات الليبية مع روسيا:

أصبحت ليبيا بقيادة معمر القذافي زبوناً للاتحاد السوفياتي خلال السبعينيات حيث تم التوقيع على أول عقد هام للتسليح بين الشريكين وقد تواجد بين 1973 و1982 ما يقارب ال 11 ألف مستشار عسكري لمساعدة الجيش الليبي على استعمال السلاح الذي يرسله الإتحاد السوفياتي، حين كان يزود القوات المسلحة الليبية بالعدة والعتاد بشكل مكثف وقد توجه القذافي إلى موسكو عام 2008 وكانت أول زيارة له للعاصمة الروسية منذ 1985 وتمكن من التفاوض مع فلادمير بوتين على إلغاء مديونية بلاده المقدرة ب 4,5 مليار دولار مقابل إعادة بعث العلاقات التجارية بين البلدين وأُبرمت عقود جديدة تتراوح قيمتها بين 5 و10 مليارات دولار ولم يكن القيِّمون على مجال الطاقة وصناعة الأسلحة وحدهم من وجدوا لأنفسهم موطئ قدم جديد في السوق الليبية، فشركة السكك الحديدية الروسية حصلت على عقد بقيمة 2,2 مليار دولار لبناء خط فائق السرعة على مسافة 550 كلم بين مدينتي سيرت وبنغازي وقد توقفت مع أحداث 2011 هذه الورشة التي كانت تندرج ضمن مشروع إقليمي صيني ولقد أدت الإطاحة بنظام القذافي إلى إجهاض هذه الآمال، غير أنه في شهر أفريل 2015 توجه السيد عبد الله الثني رئيس وزراء حكومة طبرق المعترف بها دوليا آنذاك إلى موسكو، ولمَّح إلى

1 –د. أحمد سيد أحمد، بايدن والدور الأمريكي في الأزمة الليبية، آراء ، 2021/02/17.

2 – حميد العربي ، ليبيا: الورقة الروسية الجديدة، 2017/02/23.

أن العقود الروسية الليبية المبرمة في عهد القذافي يمكن أن توضع قريبا على الطاولة من جديد. وتكتسي المسألة الليبية، فضلا عن بعدها الاقتصادي، قيمةً سياسية بالنسبة للكرملين فديميتري ميدفيدف الذي كان رئيساً لفدرالية روسيا وقتها رفض استعمال الفيتو الروسي لدى التصويت على القرار 1973 في مجلس الأمن والذي فتح باب التدخل العسكري أمام حلف شمال الأطلسي في ليبيا[1].

ثانيا: الخليفة حفتر تذكرة دخول:

وتكون موسكو قد وجدت في الجنرال خليفة حفتر الشريك الذي يمكن التعويل عليه والذي كانت تفتقده في ليبيا ما بعد القذافي والاهتمام الذي يوليه الكرملين لرجل له ميل سياسي عسكري محبب جدا لدى موسكو وتكون غاية هذه الزيارات بالنسبة لحفتر هي اقتناء أسلحة يستحيل لروسيا مَدّه بها وإن أرادت ذلك بسبب الحظر االدولي المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا في هذا المجال ولعل وضع الملف الليبي منذ نهاية 2015 تحت مسؤولية ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية المكلف بالشرق الأوسط يشهد على الأهمية التي يوليها الكرملين لهذا الملف وقد أعاد الوزير الروسي للشؤون الخارجية سيرغي لافروف التأكيد على الهدف المنشود في نهاية الندوة الرابعة لملتقى التعاون الروسي العربي المنعقد في أبو ظبي في الفاتح فيفري 2017 ويتمثل الأمر كما قال "في مساعدة الليبيين على استرجاع سلامة أراضيهم ودولتهم" أي المساهمة في توحيد مختلف الأطراف الليبية التي تهدد نزاعاتها على السلطة الوحدة الترابية للبلاد كما أخذ موقف الكرملين منذ ماي 2016 منحى أكثر نشاطا حيث قامت روسيا بطبع 4 ملايير دينار ليبي (حوالي 3 مليارات دولار) لصالح حكومة طبرق مما أثار احتجاجات البنك الليبي المركزي المتواجد بطرابلس[2].

ثالثا: لقاء موسكو:

أعلنت روسيا أن رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دوليا فايز السراج توقيع وثيقة تحدد شروط الهدنة في ليبيا، بينما طلب رجل شرق ليبيا القوي وقائد ما بات يعرف بـ"الجيش الوطني الليبي" خليفة حفتر وقتا إضافيا لدراستها وأفاد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي عقده يوم 13 جانفي2020 مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو بعد انتهاء المفاوضات حول وقف إطلاق النار في ليبيا بتحقيق تقدم كبير في المشاورات بدوره أكد جاويش أوغلو أن حفتر طلب مهلة لدراسة الاتفاق، وأوضح لافروف أن المفاوضات تركزت على النظر في وثيقة تعزز نظام وقف إطلاق النار في ليبيا وتحدد شروطه.

1 – المرجع السابق

2 – المرجع السابق

المطلب الرابع: الدور التركي في ادارة النزاع الليبي

تشكِّل عودة النفوذ التركي إلى ليبيا، هدفًا لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان لما تحويه من فرصٍ استثماريةٍ واعدة وموارد نفطية وعواملَ جيوسياسية كبيرة، وعلى تماسٍ مع أوروبا كنقطةِ انطلاقُ للنُّفوذ التركي في عمق البحر وافريقيا والعالم العربي تستغلُّ تركيا مرحلةِ الصراع والانقسام التي تشهدها ليبيا حاليًا كفُرصةٍ مناسبةٍ لبدء تنفيذِ مخططٍ قديم تمُ إحياؤه عقِب ما سمي بأحداث «الربيع العربي» والمتمثل في توسيعِ النفوذِ التركي في العالم العربي من خلال بوابةِ المغرب العربي، ويقتضي نجاح المخطط التركي الذي تم استدعاؤه بغرضِ تحقيق زعامةِ إسطنبول على العالم العربي والإسلامي على المدى المتوسط، البدء في تطبيق وصايةٍ ناعمة على بعضِ البلدان باستغلال حالةِ التفكُّكِ الراهنة وجاء دخولُ تركيا إلى ليبيا هذه المرة بغطاءٍ من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وتحت عباءةِ قوى وتياراتٍ إسلاميةٍ متشددة وافقَ البرلمان التركي في02 جانفي 2020[1].

أولا: دوافع الحضور التركي في ليبيا:

كانت تركيا تحتلُّ ليبيا قرابة 360 سنة تحت راية الغزو العثماني التي اتَّسمت بالقمع ما نتج عنه اندلاع عدة ثورات أسفرت عن تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا في عام 1912 مقابل بعض الجزر بموجب اتفاقية (أوشي لوزان) وبناءً على هذه الخلفية صرح أردوغان بأن هناك مليون تركي يعيشون في ليبيا وعليهِ أن يقاتل هناك مثل كمال أتاتورك الذي كان مقاتلا في الجيش العثماني في ليبيا تطورت الأزمة الليبية بصورةٍ متسارعة لصالح الجيش الوطني الليبي، ما دعا حكومة فايز السراج إلى طلب الدعم والتدخُّل من تركيا، ومن بين ثنايا هذا التدخل تبرز عدة دوافع حفَّزت تركيا للتَّدخل وهي:

أ- الدوافع الاقتصادية والتجارية:

1- قطاع الطاقة: يشكِّل النفط في ليبيا الذي اكتُشف منذ عامً 1958 وبدأ إنتاجه رسميا في عام1961، نحوً 94% من موارد البلاد وتُوجه عائداته للإنفاق على قطاعاتٍ كثيرة ، ومنذ اندلاع أحداث الثورة الليبية، تأثرت أعمال الإنتاج والتصدير وخرجت معظم الشركات النفطية العاملة في مجالات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والصيانة، وتوقَّف إنتاجه في جانفي 2020 بواسطة رجال القبائل بعد إغراقهم غالبية الموانئ والحقول النفطية في شرق وجنوب البلاد، وتردت وفقً لذلك الحالة المعيشية للمواطنين، بل ستسعى لأن تلعب دور موزّع النفط الليبي إلى أوروبا بدلاً عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط، وحسب نشرة «أوبك» لعام 2017.

---

1 – د. أحمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية.. التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي لدراسات الإيرانية. 2021/01/06.

2- قطاع البناء وإعادة الإعمار: تُعد ليبيا شريكً تجاري كبيرا لتركيا في مجال تقديم خدمات المقاولات منذ عام 1974 وبعد أحداث الربيع العربي تراجعت صادرات تركيا إلى ليبيا، وتعثرت مشاريعها الاقتصادية التي بلغت قيمتها نحوً 19 مليار دولار، وتأثرت بذلك العمالة التركية، كما تأثر قطاع السياحة بتقلُّص أعداد السياح الليبيين في تركيا.

ب- الدوافع السياسية والايديولوجية:

ترى تركيا أن حضورها في ليبيا هو مفتاح اللعبة الذي سيعطيها مزيدا من القوة والتأثير تريد أن تثبت مكانتها وتعمق نفوذها هناك لتحقيق عدة أهدافٍ منها السعي لإحداث نظام إقليمي جديد في المنطقة يجعلها تصعد من لاعبٍ إقليمي إلى لاعبٍ متميز حتى تتمكَّن من تثبيت ركائز الإخوان المسلمين بمنطقة المغرب العربي ومصر على المستوى الداخلي التركي ينظر أردوغان إلى كسب نقاطٍ إضافية من جراء العوائد التي سيحصل عليها من تدخله في ليبيا بما سيدعمه في الانتخابات القادمة[1].

ج- طبيعة تداعيات التدخل التركي في ليبيا:

1- اتفاقيات ترسيم الحدود: مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط والاتفاقية الأمنية بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فائز السراج في27 نوفمبر 2019، أن الاتفاقَ ينتهكَ قانون البحار وذلك بسبب عدم وجود حدودٍ بحرية بين الدولتين.

2- انتهاك السيادة الليبية: تطمح تركيا في أن تكون هي المؤثر الأكبر على صناعة القرار السياسي في ليبيا، وتسعى لإصدار تراخيص للتنقيب في المناطق البحرية المشمولة في الاتفاق مع ليبيا، وبموجب الاتفاق التركي-الليبي، لم يعد ممكنًا القيام بأعمال تنقيب أو تمرير أنابيب في المناطق البحرية المشمولة في الاتفاق دون موافقة الدولتين ورفض الجيش الوطني والبرلمان والحكومة الليبية المؤقتة الاتفاقين لأنَّهما يفتقدان لشرعية.

3- تحويل ليبيا إلى بؤرة إرهابية: تكمن خطورة نقل مسلحين سوريين إلى ليبيا في إقامة منطقةٍ تجمع لهم على الأراضي الليبية وفي هذه الحالة فإن هذه البؤرة ستُهدد دولَ شمال أفريقيا وعلى رأسها مصر ويمكن أن يحمل نقلُ الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا معه نقلَ تنظيماتٍ وأفكار متطرفة استغلالا لحالة السيولة الأمنية ولحالة العسكرة والأخطر أن ينضم لها شبابُ جدد من جنسياتٍ عربية وأفريقية من الدول المجاورة التي تعيش فيها بعض الشرائح الاجتماعية تحت خطِّ الفقر وتكثر فيها البطالة ومع العوامل الجاذبة لانتقال المسلحين إلى ليبيا فإن كل ذلك قد يدفع مقاتلين من جنسياتٍ مختلفة إلى الانتقال للقتال في ليبيا لتُصبح مركزًا للمرتزقة والإرهابيين.

1 -The Libya Times, Turkey's Long-Term Strategy in Libya, June 07, 2020,

4- سيطرة الميليشيات الإخوانية: تسعى تركيا إلى المحافظة على تواجد المشروع الإخواني في شمال أفريقيا خصوصا بعد تراجعه في تونس والجزائر ومصر، وفي حال نجحت يمكن أن تصبح ليبيا مرتكزًا لتنظيم الإخوان المسلمين في الإقليم.

ثانيا: ردود الأفعال الإقليمية والدولية

أ- ردود الأفعال العربية:

1- ردة فعل الجامعة العربية: طلبت الحكومة الليبية المؤقتة من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي القيام بخطواتٍ سريعة لسحب اعترافها بحكومة السراج، وإدانةِ الحشد التركي الموجود في طرابلس، ولكن الجامعة العربية عِوضًا عن ذلك اعتبرت أن هذا التصعيد العسكري سيفاقم الوضع المتأزم هناك، كما يهدد أمن واستقرار دول الجوار الليبي والمنطقة ككلّ بما فيها المتوسط[1].

2- الموقف المصري: تتخوف مصر التي ترتبط بحدودٍ مشتركة مع ليبيا لأكثر من ألف كيلومتر، من تأثيرات التواجد التركي في ليبيا على أمنها القومي وهذا ما دفعها إلى التنديد باتفاق أردوغان – السراج منذ اللحظة الأولى لإعلانه.

3- موقف الدول المغاربية: لا يمكن للبلدان المغاربية تجاهل زيادة التوتر في ليبيا التي تهددها أمنيا وتهيؤها لدفع ضريبةٍ باهظة لموجاتٍ من اللاجئين أن اتحاد المغرب العربي لم يستطع حتى الآن الوصولَ إلى موقفٍ موحدٍ وواضح بخصوص الأزمة كما أن سياسات دولِ الخارجية تتأثر بعوامل إقليمية ودولية متعددة وما يجعلها تتباين في ردود أفعالها حيالَ ليبيا فالمغرب والجزائر وتونس لا تدعم حفتر وتميلُ سياسيا إلى حكومة السراج وترحب بدور سياسي تركي إلا أن موقفها الرسمي معارضٌ للتدخل العسكري التركي في ليبيا خشيةِّ أن يحول ليبيا إلى سوريا جديدة ويخلق لها مشاكلَ أمنية خطيرة.

ب- ردود الأفعال الدولية:

1- الأمم المتحدة: خرقت تركيا قرار الحظر على ليبيا بناء على ما أكَّده تقرير الخبراء الخاص للجنة الأمم المتحدة الذي يصدِر كل أشهر ترتيبا على القرار الخاص بحظر تسليح الجيش الليبي أو تدريبه، معتبر أن أي دعم أجنبي في ليبيا لن يؤدي إلا إلى تعميق الصراع في هذا البلد.[2]

2- أوروبا وحلف الناتو: زادُ الاتفاق البحري الذي وقَّعته تركيا مع حكومة الوفاق» من تعميق التصدع أصدروه في العلاقة بين بروكسل وأنقرة، إذ عبر الزعماء الأوروبيون في بيان إدانتهم لهذا الاتفاق

1 – جمال جوهر ، التدخل التركي في ليبيا يضع المنطقة على حافة الحرب، ، الشرق الأوسط 04 يناير 2020.

2 – العربية، غوتيريش يحذر تركيا من إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، 04 يناير 2020.

البحري بأنَّه ينتهك القوانين الدولية والحقوق السيادية، ولا يمتثلُ لقانون البحار ولا يمكن أن تنتُج عنه أي تبعات قانونية.

المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في إدارة النزاع الدولي

ان دور وجهود المنظمات الدولية في حفظ وإرساء السلم والأمن الدوليين على اعتبار أن هذه الأخيرة تعنى بالتنسيق بين أعضائها من الدول حيث تلجأ المنظمات الدولية إلى ما يمكن أن نسميه وسيلة النصح والإقناع لتشجيع أعضائها لحل منازعاتهم بالطرق السلمية وذلك عن طريق مختلف الأعمال القانونية التي تصدر عنها، كالقرارات والتوصيات والإعلانات والتوجيهات.

The role and efforts of international organizations in maintaining peace and international security on the basis that these organizations are working on coordination among its members states. Where these international organizations go to what we might call the way of advice and persuasion to encourage their members to resolve their differences through peaceful means, through various legal actions emanating from them, such as resolutions, recommendations and declarations and instructions…

المطلب الأول: دور الاتحاد الافريقي في النزاع الليبي

دفعت التطورات الميدانية المتسارعة على الساحة الليبية، واحتدام الصراع بين طرفي الأزمة خلال الشهور القليلة الماضية، وما يمثله من ارتدادات عكسية سلبية تهدد دول المنطقة؛ نحو الانخراط في الأزمة الليبية بحكم الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية والجوار المباشر؛ لتجنُّب تحوُّل المنطقة إلى ساحة صراعية بين قوى دولية وإقليمية طامحة للنفوذ والدور وقد طُرحت العديد من المسارات السياسية والمبادرات الدولية والإقليمية طوال السنوات التسع الماضية منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011 بهدف إيجاد تسوية شاملة للصراع الدائر على الأراضي الليبية وقد تعددت تلك المسارات، وبالرغم من أنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية في سبيل تسوية الأزمة، يُلاحظ أنه لم يكن هناك تواجد لافت للأفارقة في معظم تلك المؤتمرات لا سيما مؤتمر برلين، وهو ما يعكس تهميش إفريقيا في سبيل البحث عن حلول للأزمة. في الوقت الذي تعدَّدت فيه الجهود الإفريقية الرامية إلى تسوية الصراع الليبي الراهن على المستويين الجماعي والفردي بحيث عكست الاهتمام الإفريقي الملحوظ بالأزمة. وهو ما تعكسه التحركات الإفريقية خلال انعقاد القمة الإفريقية الأخيرة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في فيفري[1].

1 – أ. أحمد عسكر، (الأزمة الليبية من المنظور الإفريقي: الفرص والتحديات)، قراءات افريقية ، 4 جويلية 2020.

أولا: الاتحاد الإفريقي التحركات والجدوى:

جاءت قمة الاتحاد الإفريقي (33) التي انعقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في فبراير 2020؛ لتؤكد على دور الاتحاد الإفريقي في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم في ليبيا. فقد اجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقي على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 8 فيفري 2020 لمناقشة الوضع في ليبيا.

ثانيا: لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا:

تتألف هذه اللجنة من 11 عضوًا بشأن ليبيا من بينهم مبعوث خاص لرئيس اللجنة إلى ليبيا باختصاصات معينة وقد فوَّض الاتحاد الإفريقي اللجنة منذ تشكيلها في عام 2011 عقب اندلاع الأزمة الليبية لإجراء حوار مع شركاء الاتحاد الإفريقي مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف تنسيق الجهود والسعي نحو الحصول على دعم إقليمي ودولي من أجل حلّ دائم للأزمة الليبية.

ثالثا: فرص وتحديات الحل الإفريقي للأزمة:

ثمة عدد من الفرص والتحديات التي تُواجه المساعي نحو إيجاد حل إفريقي للأزمة الليبية في ضوء تزايد الانخراط الإفريقي –ولو نسبيًّا مؤخرًا عن ذي قبل– في الجهود الرامية إلى تسوية الصراع الدائر في البلاد منذ عام 2011 وتتعدد تلك الفرص لتشمل عدم ارتباط التحركات الإفريقية بأي مصالح في الدولة الليبية والالتزام بمبدأ الحياد تجاه الأزمة على العكس من التنافس بين القوى الغربية على الموارد والنفط الليبي الأمر الذي يجعل هناك قبولًا للوساطة الإفريقية من قبل الأطراف المتصارعة عنها من الوساطة والتدخلات الغربية كما أن وجود إجماع إفريقي حول قرارات داعمة لتسوية الأزمة الليبية يدفع بقوة نحو التزام الأطراف المتصارعة بالجلوس على طاولة المفاوضات للخروج بحلولٍ تُنْهِي هذا المسار العسير للأزمة منذ تسع سنوات وتشمل أبرز تلك التحديات[1]: غياب دور الاتحاد الإفريقي، أزمة الثقة، التشكك في حياد الاتحاد الإفريقي، الانقسام الإفريقي، تداخل الاختصاصات، عدم قدرة الاتحاد الإفريقي على بناء سلام في ليبيا، التدخلات الأجنبية في الأزمة، حالة الازدواجية.

رابعا: مستقبل المسار الإفريقي للأزمة الليبية

إن التعاطي مع الملف الليبي قد تجاذباته عدد من المنصات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة وبرلين وباريس والقاهرة والمغرب والجزائر ومن ثَمَّ يمكن أن يكون الاتحاد الإفريقي هو تلك المحطة التي تستطيع أن تجمع كافة الأطراف للتوافق حول مسارات تسوية الأزمة الليبية دونما أي تضارب في المصالح التي تُعمّق من الأزمة وتُهدّد باستمراريتها وتفاقمها على المدى المتوسط والبعيد لذلك هناك فرصة سانحة أمام الاتحاد الإفريقي للعب دور مهم وبارز في إدارة الأزمة الليبية انطلاقًا من تفعيل مبدأ الحلول الإفريقية

1 – المرجع السابق

للأزمات وهو ما يتعين عليه أن يتحدث بصوت واحد –فكرة الإجماع الإفريقي– سواء على الصعيد الدولي أمام الأمم المتحدة أو على الصعيد القاري.

المطلب الثاني: دور مجلس التعاون الخليج في ادارة النزاع الليبي

لعبت دول الخليج دورا رئيسيا في الثورة الليبية فلقد بادرت الى دعوة مجلس الامن الى حماية الليبيين، وقبل التطرق بشكل تفصيلي إلى طبيعة وأبعاد هذا الدور ومن المهم الرجوع بعقارب الزمن قليلاً إلى الوراء وتحديدًا إلى العام 1990 وما بعده عندما قام العراق بغزو واحتلال الكويت ففي حينها تبنى الرئيس الليبي معمر القذافي وجهة النظر العراقية في احتلال دولة الكويت باعتبارها جزءًا منه[1] ومنذ ذلك التاريخ بدأ مسلسل الأزمات والخلافات المفتعلة والمستفزة من جانب القذافي ضد معظم دول مجلس التعاون طيلة فترة التسعينات ورغم مساعي المملكة العربية السعودية خلال عامي 1998 و1999 لإنهاء الحصار الذي فرض على الشعب الليبي بسبب تفجير طائرة أمريكية فوق مدينة "لوكيربي" الاسكتلندية عام 1988 والتي توجت بالنجاح من خلال تعليق العقوبات ثم رفعها نهائيًا.

أولا: اهم الدوافع واهداف الدور الخليجي في الثورة الليبية[2]:

أ- الدافع الإنساني:

وهو الدافع الرئيسي المحرك لدول الخليج في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للثورة الليبية؛ فالمجازر والأسلوب الدموي الذي واجه به نظام القذافي الاحتجاجات الشعبية وأسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى إضافة إلى تدمير البنى التحتية في المدن والقرى، وخاصة ما يتعلق بالماء والكهرباء والمستشفيات بهدف حرمان السكان من مقومات الحياة، دفع دول العالم ومن بينها دول الخليج إلى التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب الليبي لتخليصه من هذا النظام.

ب- الدافع السياسي:

وهو ينقسم بدوره إلى هدفين فرعيين:

1- أولهما: رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تجنب تكرار النموذج العراقي في ليبيا، فانفراد الولايات المتحدة بالعراق بعد غزوه واحتلاله وغياب أي دور عربي أو خليجي في تلك الأزمة هو ما أوصل العراق إلى ما يعانيه الآن من أزمات سياسية واقتصادية أثرت على دول الخليج، وبالتالي هي لا تريد لليبيا أن تتعرض لنفس المصير العراقي.

1 – د.غسان سلطان، الغزو العراقي للكويت، قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة، مكتبة الإسكندرية، ط1، 1994، 87.

2 – عمر الحسن، (دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار)، مركز الجزيرة للدراسات ، 7مايو 2011

2- ثانيهما: رغبة دول الخليج سواء بصورة جماعية (في إطار مجلس التعاون الخليجي) أو بصورة فردية مثلما هي الحال بالنسبة لقطر في لعب دور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة في الحصول على مكانة سياسية.

ج- الدافع الاقتصادي:

فليبيا تمتلك ثروة بترولية ضخمة؛ حيث يقدر احتياطها المؤكد من النفط 36 مليار برميل بينما الاحتياطي غير المؤكد يقدر بـ 100 مليار برميل، وبالتالي فهي مطمع كبير للقوى الكبرى ولشركات النفط الغربية.

د- دافع مرتبط بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام القذافي:

فالثابت أن العلاقات بين الجانبين كانت ولا زالت علاقات صراع وبالتالي فمن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي إقصاء القذافي عن الحكم في ليبيا، وقيام نظام ليبي جديد يتسم بالرشادة ويحظى بالقبول والاحترام من جانب شعبه ومن جانب دول المنطقة جميعًا.

ثانيا: التوافق والاختلاف لدول الخليج والدول الغربية:

وهكذا ونتيجة للمعطيات السابقة ومقارنة المواقف الخليجية بنظيرتها الغربية يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي تلاقت في كثير من مواقفها من الثورة الليبية مع المواقف الغربية في حين اختلفت معها في جوانب أخرى، ومن صور التوافق في هذا الشأن:

أ- إدانة المجازر والمطالبة بوقف العنف[1]:

فهذا المطلب كان هو المطلب الرئيسي لدول الخليج والدول الغربية معًا؛ فالإمارات طالبت بالوقف الفوري لاستخدام العنف، وأدانت ما يتعرض له الشعب الليبي من قتل على يد النظام، كما دعت السعودية إلى الوقف الفوري للعنف حقنًا للدماء وحفاظًا على سلامة الشعب الليبي، في حين اعتبرت "كاترين آشتون" وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي الاستمرار في قمع المتظاهرين واستخدام القوة أمرًا غير مقبول.

ب- المطالبة برحيل "القذافي" لفقدانه الشرعية[2]:

وهذا المطلب يشكل أيضًا نقطة توافق بين الخليجيين والأوروبيين؛ فـ"عبد الرحمن العطية" أمين عام مجلس التعاون السابق أكد عدم شرعية نظام "القذافي"، كما أفتى علماء دين خليجيون بعدم شرعية حكمه.

ج- المطالبة بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا[3]:

حيث توافقت دول الخليج مع الدول الغربية في الدعوة والسعي إلى إقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا لحماية المدنيين الليبيين من نظام "القذافي".

---

1 - القدس العربي، 2011/2/26 - الشرق الأوسط، 2011/2/24 و2011/2/25 - الحياة، 2011/3/8.

2 - إذاعة مونت كارلو، 2011/2/25

3 - الشرق الأوسط،2011/3/8 - القدس العربي، 2011/3/8

د- الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي[1]:

فقد توافقت دول خليجية وغربية (أوروبية تحديدًا) على التواصل مع المجلس الانتقالي والاعتراف به كممثل شرعي للشعب الليبي.

هـ- المشاركة في العمليات العسكرية:

فقد شاركت بعض دول الخليج الدول الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا) في تنفيذ الطلعات الجوية لمراقبة الأجواء الليبية.

و- تقديم المساعدات الإنسانية:

حيث قامت دول الخليج، وتحديدًا قطر والإمارات والكويت بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي (أغذية وأدوية)، وعلى الجانب الآخر قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات لإيواء اللاجئين الليبيين على الحدود، كما وعدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات سياسية واقتصادية.

أما صور الاختلاف فيمكن رصدها في التالي:

أ- تسليح الثوار:

ففي الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا أن التحالف الدولي لن يسلح الثوار وليس من الوارد إرسال قوات برية إلى ليبيا، فإن قطر أعلنت قبولها فكرة تسليح الثوار كما أقر اجتماع الاتصال بالدوحة في 13 فيفري فتح الباب أمام تقديم مساعدات تمكن الثوار من الدفاع عن النفس.

ب- سحب البعثات الدبلوماسية من ليبيا:

فقد قررت قطر إغلاق سفارتها في ليبيا بعد اتهامات القذافي لها بمحاولة فرض العزلة الدولية على بلاده ونظامه.

المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في إدارة النزاع الليبي

اولا: إيريني عملية أوروبية جديدة لمنع تدفق الأسلحة إلى ليبيا:

بدأ الاتحاد الأوروبي عملية جديدة لدعم حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، في البحر الأبيض المتوسط هذا الأسبوع بسفينة حربية فرنسية وطائرة دورية من لوكسمبورغ وتشارك ألمانيا أيضا في المهمة بعدد من جنودها أطلق الاتحاد الأوروبي مهمة إيريني لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة على ليبيا، وفق ما أعلن وزير خارجية التكتل جوزيب بوريل السابع من ماي 2020 وقال بوريل إن العملية تظهر التزام الاتحاد الأوروبي بإحلال السلام في ليبيا، حتى في وقت تحارب فيه الدول الأعضاء جائحة كورونا وتأمل المهمة التي يوجد مقر قيادتها حاليا في روما، إلى وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا حيث تتعرض حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا لهجوم من قوات خليفة حفتر، وبدأت المهمة البحرية يوم الاثنين بمشاركة

1 - الحياة، 2011/3/22 - الشرق الأوسط،2011/3/29 - القدس العربي، 2011/3/29.

البارجة الفرنسية جان بار وطائرة للمراقبة البحرية تتبع لوكسمبورغ، وفق ما أفاد الاتحاد الأوروبي في بيان وتأجل إطلاق المهمة قرابة شهر بسبب خلاف بين إيطاليا واليونان حول قيادتها ولكن اتفق الاتحاد الأوروبي على تداول القيادة بين البلدين كل ستة أشهر وستعمل المهمة في شرق المتوسط لمراقبة السفن التي يشتبه في نقلها أسلحة ومقاتلين إلى ليبيا التي أدى النزاع فيها إلى مقتل المئات ونزوح أكثر من 200 ألف شخص وتفاقم النزاع في ليبيا بتدخلات مسلحة خارجية، اذ تدعم الإمارات وروسيا خليفة حفتر فيما تتلقى حكومة الوفاق الوطني دعما من عسكريا كبيرا من تركيا وتحل إيريني محل مهمة صوفيا التي أطلقت عام 2015، لكنها على عكسها مكلفة فقط بمراقبة حظر الأسلحة دون التدخل في تهريب البشر إذ ستتدخّل السفن المشاركة في المهمة في مناطق بعيدة عن مسارات تهريب المهاجرين، وجاء ذلك تلبية لطلب النمسا والمجر اللتين تخشيان أن تفاقم إيريني أعداد طالبي اللجوء في أوروبا وتشارك ألمانيا أيضا في هذه المهمة الأوروبية الجديدة بـ 300 جندي وقد وافق البرلمان الاتحادي (بوندستاغ) على مشاركة الجيش الألماني في المهمة ومنحه تفويضا بذلك حتى نهاية أفريل 2021 [1].

المطلب الرابع: دور هيئة الأمم المتحدة في إدارة النزاع الليبي

منذ اندلاع ثورة 17 فيفري 2011 تبنت الأمم المتحدة مساراً لبناء الدولة في ليبيا عبر دعم العملية السياسية وشكل توفير الحماية للثورة والنظام الجديد محور اهتمام المنظمة الدولية بجانب رفضها المستمر لفكرة التدخل العسكري وكان من المفترض خفض دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لكنه مع الأزمة الحالية زاد دورها بشكل واضح وهو ما يثير الجدل حول اتساق السياسات الدولية مع تطلعات الثورة الليبية وقدرتها على حل الصراعات وفي الفترة الأخيرة قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة لليبيا عبر طرابلس لأجل دعم الحوار الوطني في "غدامس".

أولاً: أداء بعثة الدعم[2]:

في سبتمبر 2013 صدر تقرير الأمين العام حول رصد بعثة الأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية، ليغطي القرير نشاط بعثة الأمم المتحدة بشكل تراكمي للفترة (فيفري – أوت)، وذلك في مجالات الشؤون السياسية والأمنية وحقوق الإنسان، ويشير التقرير إلى أن تزايد حدة الاستقطاب السياسي، أدى لخفض فاعلية المؤسسات وتباعد المواقف السياسية بشأن مستقبل البلاد وسياسة معالجة الملفات الانتقالية كمستقبل كتائب الثوار ودور الأحزاب السياسية، وخلص إلى أن تضارب مصالح القوى السياسية والإقليمية شكَّل عقبة أمام نضج المؤسسات الانتقالية، وإذا ما كان تناقض المصالح بين الأطراف الداخلية واضحاً، فإن التقرير لم يشر للعوامل الإقليمية التي تؤثر في الشؤون الليبية، فوجود فواعل خارجية يوجب على الأمم

1 – إيريني" عملية أوروبية جديدة لمنع تدفق الأسلحة إلى ليبيا، made for minds ، 2020/05/07.

2 – د.خيري عمر، دور الامم المتحدة في ليبيا تداخل السياسة و القانون و الإرهاب،مجلة المحتمع، 2014/11/1.

المتحدة الكشف عنها أو التصدي لها وفق اختصاصات القرار (2095) وبعد إنجاز انتخابات المؤتمر الوطني وتشكيل الحكومة، أشارت تقارير المبعوث الخاص للأمم المتحدة (طارق متري) لحدوث تقدم في انتخابات الهيئة التأسيسية والمفوضية العليا للانتخابات، وتعديلات قانون (59/ 2012) بشأن القواعد المتعلقة بانتخابات المجالس البلدية، واعتبر أنها تقود الدولة للانتهاء من الفترة الانتقالية، حيث اعتبر أن البدء في انتخابات الهيئة التأسيسية سوف يؤدي لتكوين ديناميات جديدة في الدولة، تساعد في خفض الاحتقان السياسي عبر توسيع المشاركة في صياغة الدستور، ففي 16 سبتمبر 2013 رأى رئيس البعثة أن إقرار المؤتمر الوطني لقانون انتخاب الهيئة التأسيسية يعزز فرص التقدم في عملية صياغة الدستور.

ثانيا: حوار "غدامس"[1]:

ارتكزت دعوة البعثة الدولية للحوار على جانبين وقف إطلاق النار ومشاركة جميع الأطراف في الحوار السياسي في ظل احترام الديمقراطية وفي ظل غموض تعريف الأطراف المعنية بالحوار السياسي، استقرت البعثة الدولية على تعريفهم بالنواب المعنيين بالأزمة الدستورية، ومن ثم اقتصر المشاركون في حوار "غدامس" (29 سبتمبر) على أعضاء مجلس النواب وتحت رعاية البعثة الأممية، وهو ترسيخ للتوجهات التي ترى أن مشكلة ليبيا تكمن في مجلس النواب والاعتراف الكامل به كسلطة دستورية. ولهذا حاولت البعثة بلورة إطار للتفاوض يتناول فقط الترتيبات اللازمة لاستكمال المجلس شكله الدستوري، وتأجيل النظر في ملفات الصراع السياسي الأخرى لمرحلة لاحقة، وهو ما يعكس انحسار رؤية الأمم المتحدة للمشكلات في ليبيا في الإقرار بالوضع القائم لمجلس طبرق ودفع النواب المقاطعين لحضور جلساته، وتجاوز الخلاف الدستوري. ولذلك ظهرت مفاوضات "غدامس" كحوار بين البرلمانيين وبشكل لا يعكس الواقع السياسي في ليبيا، حيث توجد أطراف أخرى غير ممثلة في مجلس النواب، كما أن الأزمة السياسية تفاقمت نتيجة تحيزات مجلس النواب وأخذت أبعاداً حزبية وقبلية، وبالتالي لا تستوعب الصيغة الحالية للحوار الحد الأدنى من أطراف العملية السياسية في ليبيا. ويبدو من خلال الجلسة الأولى لحوار غدامس أن خلفية مواقف البعثة الدولية، تميل نحو اعتبار أن مجال نشاطها يقتصر على منطقة غرب ليبيا، فمن خلال التصريح حول نتائج ملتقى "غدامس" كانت المطالبة بوقف إطلاق النار تنصرف فقط إلى عملية "فجر ليبيا"[2].

1- نفس المرجع السابق

2 – بين فيشمان، خطة عمل الأمم المتحدة لليبيا: التطلعات والتحديات، تحليل السياسات/ المرصد السياسي، 2017/10/17.

الخلاصة:

يشير واقع ليبيا حالياً إلى ما يمكن تشبيهه بحالة الحرب بالوكالة التي تخوضها الأطراف المتصارعة كلّ منها تحت شعار الدفاع عن الشرعية وحماية الشعب الليبي وتحرير الأرض التي يسيطر عليها الطرف الآخر وأجندات ترتبط على نحو متفاوت بمصالح ورغبات ونزعات دول أخرى، وهو الأمر الذي يزيد من مخاطر الموقف ويفتح المجال أمام مشروعات قد تدفع باتجاه تقسيم البلاد، وتحويلها إلى كيانات تابعة لكل للطرف أو الدولة التي قدَّمت لها الدعم والرعاية وأخرى باتجاه استمرار الفوضى والصراع للمحافظة على مكتسباتها من التدخل وتمكينها من الاحتفاظ بمواطئ الأقدام التي حازتها لتعزيز نفوذها في المنطقة والفوز بحصة من كعكة الثروة الليبية التي باتت محطَّ أنظار وأطماع الكثير من الدول في شرق العالم وغربه والمتابعون للشأن الليبي يؤكدون أن تدخل القوى الأجنبية، المتمثلة في تركيا وروسيا ثم فرنسا، التي دخلت بثقلها على خط الأزمة مؤخراً فتح الباب على مصراعيه لصراع دولي أوسع على الأراضي الليبية يسهم في استمرار تدهور الوضع هناك ويغرق البلاد في مزيد من الفوضى ويبعد المشهد الليبي أكثر عن أفق الحل السياسي ذلك أن استمرار تدفق العتاد والمقاتلين سيقودان إلى فشل سياسي يدفع نحو توسيع نطاق الصراع وامتداده إلى مواقع ومناطق أخرى ليسدَّ بالتالي الطريق أمام أي مبادرات سياسية وأمام هذه الخريطة المعقَّدة التي يتداخل فيها الدولي بالإقليمي وتتصارع فيها نزعات النفوذ وتتعطَّل أدوار منظمات مهمة في مقدمتها الأمم المتحدة التي عجزت حتى الآن عن طرح أي مبادرة أو تبني أي حل للصراع في ليبيا وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي تتنازع دول أعضاء فيه في مقدمتها فرنسا وإيطاليا في الليبية وغير ذلك من التناقضات لا بد من حل ليبي يتشارك فيه الفرقاء في صياغة آلية للخروج من الواقع الحالي أو حل عربي تخرج بموجبه الأطراف المتصارعة من المشهد بحيث تتاح الفرصة لوجوه وطنية جديدة تتخفف من أعباء العلاقات مع أطراف خارجية ولا تحمل أي أجندات ولا ترتبط بأي مصالح سوى مصلحة الشعب الليبي وإرادته ومستقبل أبنائه بحيث تقدم رؤاها لحل يقبله الليبيون ويلتقون عليه ويلتفون حوله يكون أساسه صون استقلالهم الوطني وإرادتهم الحرة ورفض التدخلات والإملاءات الخارجية وعودة بلادهم إلى محيطها المغاربي وعمقها العربي.

خاتمة

تعد الأزمة الليبية من الأزمات المعقدة التي شهدتها المنطقة العربية بسبب تداخل القوى الداخلية بالقوى الإقليمية والدولية ويزداد حدة مع استمرار الانفلات الأمني والخلافات السياسية ، بل أصبحت ساحة صراع الميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة والتي استدعت بدورها نفوذ إقليمية ودولية مما حول البلاد الى ساحة نزاع اقليمي وحروب تخاض بالوكالة ، وقد تجمعت هذه الجماعات المتنافسة على السلطة تحت معسكرين متحاربين وهما حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز سراج والمعترف بها دوليا والتي تدعم من طرف مليشيات اسلامية وبعض القبائل الجنوبية في العاصمة طرابس مقابل سلطة الخليفة حفتر والتي تسيطر قواته على المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنوبية وتحظى تحت اسم الجيش الوطني الليبي باسم البرلمان القائم في مدينة طبرق ، ولقد كان لهذه الأزمة تداعيات على دول الجوار وخصوصا على أمنها القومي مثل مصر والجزائر التي لها حدود مع ليبيا بسبب عدم الاستقرار والأمن وانتشار الإرهاب والأسلحة . مما استدعى الى تبني مواقف من أجل حماية حدودها، والدول الإقليمية مثل السعودية وقطر والإمارات كل منها تريد ان تخلق لها موطئ قدم من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية في ليبيا وان تلعب ادوار إقليمية من أجل السيطرة وتحقيق نفوذ، ولقد طرحت تسويات سياسية من أجل حل الأزمة الليبية والتي ساهمت بها اتفاق الصخيرات عام 2015 وهو اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات بالمغرب، والتدخل الأجنبي كان عاملا بارزا في الأزمة الليبية فالدول الأوروبية فرنسا وألمانيا وإيطاليا وما لها من مبررات داخل النزاع وكلها دوافع اقتصادية من أجل النفط والغاز وكانت لها مبادرات منها مؤتمر برلين الذي دعم المسار السياسي وتثبيت الهدنة عن طريق وقف إطلاق النار ومنع دخول الأسلحة من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية في سيرورة تامة دون وقوع حسم عسكري يؤدي الى تهديم البنى التحتية والقضاء على أهدافها ومبادرة مؤتمر باريس على وقف القتال وتنظيم انتخابات نزيهة والقضاء على الجماعات الإرهابية وتنظيم داعش التي تهدد استقرار البلاد و على الفوضى الامنية و مؤتمر باليرموا التي تريد إيطاليا تحقيق دور قيادي في عملية السلام الليبية ، أما الولايات المتحدة الامريكية و روسيا تريد تحقيق توازنات من أجل السيطرة على الوضع القائم ، واستطاعت تركيا أن تبرم اتفاق مع حكومة الوفاق الوطني وهو ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط والاتفاقية الامنية لتعاون من أجل تحقيق فرص استثمارية واعدة وموارد نفطية وعوامل جيو سياسية كبيرة فلقد تدخلت منظمات دولية من أجل إيجاد مسار لتسوية فكان الاتحاد الإفريقي يريد ان يكون الحل افريقيا دون إستقطاب الأطراف الخارجية و اجراء مفاوضات وتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع الداخلية ومجلس التعاون الخليجي كان السباق لطلب مجلس الأمن من التدخل من أجل حماية المدنيين الليبيين

ومنع الفوضى ووقف القتال اما الاتحاد الأوروبي فقد دعم عملية ايريني بحظر الأسلحة ووقف تدفقها عبر البحر الابيض المتوسط وهيئة الأمم المتحدة التي قامت بارسال بعثات أممية من أجل مراقبة الوضع عن قرب ودعم الحوار و التفاوض من أجل إحلال السلام والأمن .

نتائج:

مع كل هذه المبادرات إلا أن التحديات أكبر والواقع أكثر تعقيد وتركيب مما أدى بنا الى استخلاص بعض النتائج من أجل إيجاد مسار لتسوية النزاع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- مازالت ليبيا تعيش أزمة مستمرة على وقع انقسامات سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط نظام القذافي.
- أصبحت ليبيا ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية وكلها تريد تحقيق أدوار.
- الصراعات الداخلية لم تتظافر من أجل تحقيق مطالب الليبيين بل لأجل السلطة والنفوذ.
- كل المبادرات والمسارات لم تحقق ما سعت اليه كاملا بل هناك تصعيد وتداخل بين الأطراف الداخلية والخارجية.
- الانفلات الأمني وعدم الاستقرار أصبحت ليبيا معبر للجماعات الإرهابية وتدفق الأسلحة والهجرة الغير شرعية.
- عدم إيجاد تعاون وتنسبق بين دول الجوار من أجل حماية الحدود.

التوصيات:

1- للأطراف الليبية:

- حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها بسبب الانقسامات الداخلية سواء السياسية او القبلية
- وقف القتال وإيجاد مساعي سلمية تسعى للحل السياسي وتحقيق الشرعية الوطنية
- التعاون المشترك لمواجهة خطر التطرف والجماعات الارهابية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار
- تفعيل دور الحكومة المركزية وبسط نفوذها على مؤسسات الدولة
- إعادة هيكلة الجيش ومؤسسات الأمن الوطني من أجل الحفاظ على استقرار البلاد
- دعم المسار التحول الديمقراطي

2- للأطراف الإقليمية ودول الجوار:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية والتوقف عن دعم الأطراف الليبية بالأسلحة والمرتزقة.
- إنجاح الجهود السياسية ومبادرات الحل بالمساعي الحميدة دون اللجوء الى الحل العسكري.
- تعاون دول الجوار من أجل حماية حدودها لضمان أمنها القومي واستقرارها.

3- للمجتمع الدولي:

- التزام الأطراف الدولية بالاتفاق السياسي والتعامل مع الحكومة المعترف بها دوليا.
- فرض عقوبات دولية من مجلس الأمن على التجاوزات الاقليمية والدولية داخل النزاع الليبي
- وقف التدخلات الدولية والإقليمية من أجل الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- إبراهيم سليمان الضراط، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة السابع عشر من فبراير ،2011 مصراته، دار المنار للطباعة والنشر.

2- جهاد عودة النظام الدولي نظريات وإشكاليات (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

3- حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (الأردن، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).

4- خالد عبد الرحيم السيد، دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة، قطر، طبعة 1، سنة 2013.

5- سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2005) .

6- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2006).

7- علي خضر ميزرا، ليبيا: الفرص الّضائعة والآمال المتجددة، لبنان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط، 2012.

8- يوسف محمد جمعة الصواني، انتفاضة 17فبراير في ليبيا: إسقاط نظام وقضايا بناء في الربيع العربي: الانتفاضات والإصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

ثانيا: المجلات والملتقيات والمؤتمرات

أ- **المجلات:**

1- أحمد ادريس الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي سبتمبر 2011 .

2- د أحمد سيد أحمد: بايدن والدور الأمريكي في الازمة الليبية، 17 فيفري 2021

3- أ.أحمد عسكر : الازمة الليبية من المنظور الإفريقي الفرص والتحديات 2020/08/04

4- إسماعيل معراف ، الأزمة الليبية : ما مدى فعالية الحراك الديبلوماسي للدول المغاربية وما أبعاده وخلفياته 14/06/2020 .

5- آنا بورشفسكايا: مصالح روسيا المتنامية في ليبيا , 27 جانفي 2020

6- باسم راشد: دوافع تغير موقف ايطاليا في الازمة الليبية 28 جانفي 2020.

7- باسم راشد: معوقات الفعالية هل يتوسع الدور الألماني في الازمة الليبية، 12 جوان 2020.
8- زهير حامدي، (ثلاث سنوات على الثورة اللّيبية: التحديات والمآلات)، مجلة سياسيات عربية، العدد 7،مارس2014.
9- زواشي صورية، (الأزمة اللّيبية والقوى الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية) ، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 49-50سنة 2016
10- فريق الأزمات العربي (الأزمة اللّيبية إلى أين؟)، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 13 مارس 2017.
11- محمد محسن أبو النور (العلاقات المصرية – اللّيبية) (2014-2011صراع الحدود والأمن والسياسة (، مجلة رؤية تركية، العدد ،3مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستا، سنة 2014.
12- علي حسين باكير: تركيا في ليبيا: انتصار ديبلوماسي لكن ماذا بعد، 14 جانفي 2020.
13- عماد الدين أديب: عشرة أسباب للصراع في ليبيا، 24جانفي 2020.
14- أ. مدلل حفناوي جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي 2015 .مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 10 جانفي 2015.
15- نورة الحفيان: السياسة المغربية تجاه الازمة الليبية، 13 أوت 2020 المغرب.
16- يارا أنبيعة مؤتمر باريس خارطة طريق لحل الأزمة الليبية، جوان 2018.

ب-الملتقيات والمؤتمرات:

1- أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، أيام 16/15 نوفمبر 2020، المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا والتعاون مع جامعة الحفرة ليبيا.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- اطروحات الدكتوراة:

2- صورية زواشي، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة اللّيبية التّحديات والتّداعيات ،-2015 2011أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم الّسياسية، جامعة الجزائر ،3السنة .2016-2015.
3- نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي ،2012-2016 أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أمنية دولية، جامعة لجزائر، السنة 2017/2016.

ب- رسائل الماجستير:

1- أوشريف يسرى :تداعيات الأزمة اللّيبية على الأمن في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كرة قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة ،2016/2015.

2- زردومي علاء الدين، التدّخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام معّمر القذافي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2013/2012.

3- علي محمد فرج النحلي: الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011/ 2017، قسم الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط آب _ 2018.

4- لبيب بقاص وعبد الرحمان هزيل: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2017/2011 جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

رابعا: التقارير والوثائق والجرائد

1- التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في العالم العربي: ليبيا مركز دراسات الشرق الأوسط، الأزمة اللّيبية إلى أين؟، الأردن، العدد ،13مارس .2011

خامسا: مواقع الانترنت

1- إبراهيم منشاوي،(نحو إطار تعاوني.. حقيقةّ الدور المصري في الأزمة اللّيبية)، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات، سنة 2014، http: //www.acrseg.org/11186

2- أحمد عمارة، (ما الذي تفعله الإمارات في ليبيا؟(، ساسة بوست)مجلة الكترونية)، https : //www.sasapost.com/the-role-of-uae-in-libya

3- إسلام أحمد حسن، الأزمة الميبية: سيناريوبات الصراع والحل، شؤون سياسة الشرق الأوسط: http://www.alquds.co.uk/?p=22544

4- أشرف عبد الحميد، الرئيس المصري يلّمح إلى إمكانية التدخل العسكري في ليبيا، https ://www.noonpost.org/content/11317

5- البرغثي، علي سعيد ، مستقبل الدور الإقليمي والعالمي لليبيا. http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7339&Itemid=

6- الجزائر توقف التنسيق الأمني مع ليبيا لمراقبة الحدود صحف جزائرية تؤكد أن كتائب متشددة تسيطر على مناطق فاصلة بين البلدين، ww.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/10/23/%D8%A7%D9%84

7- د. الحسين الشيخ العلوي، (مسارات الحّل السياسي في ليبيا وتعقيداته(، مركز الجزيرة للدراسات، 13ديسمبر 2017، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

8- السنوسي بسكري، (الأزمة اللّيبية ودول الجوار: مواقف وحسابا) ، مركز الجزيرة للدراسات 14أفريل، http: //studies.aljazeera.net/ar/reports

9- الشلوي، هشام، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، عمى الرابط الالكتروني: http://www.noonpost.net/content/3848

10- المسماري : (أمير قطر هو من قاد عملية 17فبراير ضد الدولة اللّيبية)، (وكالة الأنباء سبوتنيك)، https: //arabic.sputniknews.com/arab_world/201707041024908622

11- المشـهد الأمني والسياسـي في ليبيـا، الجزيـرة: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/9/10

12- الصفار، علي، عن كارثة التدخل الخارجي في ليبيا، الأخبار، العدد 2309الأربعاء 4 جوان، http://www.al-akhbar.com/node/207794

13- العلاقات اللّيبية الجزائرية (ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي) ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، http//www.csds-center.com

14- أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري. متحصل عليه من الموقع الالكتروني: .http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903

15- بثينة الشتيوي، (ماذا جنت دول الخليج العربي من الّصراع الدائر في ليبيا؟) مجلة ساسة بوست الإلكترونية، https: //www.sasapost.com/about

16- ب ك، (هاجس الأزمة اللّيبية يؤّرق الّ سلطات الجزائرية)، جريدة العرب، العدد 9684 http: ///alarab.co.uk

17- بهاء الدين محمد، العلاقات المصرية – اللّيبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعانق الثورتان؟ دراسة تحليلية www.poplas.org/.../libyanegyptian%20relations.doc

18- تقرير أممي يكشف دور مصر والإمارات في ليبيا، الجزيرة، http: //www.aljazeera.net/news/arabic/2018/2/28

19- ثروت عز الدين، (تطّورات الأزمة اللّيبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار)، المركز المصري للدراسات والبحوث الاستراتيجية، http: //efsregypt.org

20- جمعة القماطي، (غسان سلامة ورمال سلام ليبيا المتحركة)، عربي 21 (جريدة)، 20 مارس ، https: //arabi21.com/story/1080234

21- حمـدي، عبـد الرحمـان، ثـورة الجمـاهير وسـقوط الجماهيريـة فـي ليبيـا، الاقتصـادية ،

العـدد6346 : http://www.aleqt.com/2011/02/25/article_508317.html

22- حمدي عيد الرحمان، مخاطر التقسيم في ليبيا وتداعياته،
http: //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

23- خالد حنفي علي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، بوابة إفريقيا الإخبارية،
http: //www.afrigatenews.net/content

24- خالد حنفي، ليبيا والسعودية خفايا التوتر التاريخي،
http: //www.alarabiya.net/articles/2004/06/15/4337

25- خيري عمر، دول جوار ليبيا وأزمة الخليج،
https: //www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/18

26- داعش يتمدد إلى ليبيا بسبب حالة الفوضى والانفلات الأمني، العرب،
http://www.alarab.co.uk/?id=35700

27- رشيد خشانة، (تداعيات الأزمة اللّيبية على الجوار :مصر أولا ثـّم تونس ستستقبلان إردادات الإنفجار)، جريدة الحياة يوم 10 مارس 2015
http: //www.alhayat.com/Articles/7931652

28- زواق، نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4

29- صابرين بن جمعة ، (بعد لقاء باريس، أي دور لتونس في الأزمة اللّيبية؟)، أصوات مغاربية تابعة لشبكة الشرق الأوسط ، 9 اوت 2017، https: //www.maghrebvoices.com

30- صواليلي، حفيظ، تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:
http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html

31- د.عباس بوغالم، (الحوار اللّيبي بالمغرب: حظوظ الفشل والنجاح)، رأي اليوم، جريدة15 جويلية 2015، https: //www.raialyoum.com/index.php

32- عبد الباسط غبارة، المصالح والوطنية.. بوابة استقرار ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية،
http: //www.afrigatenews.net/content

33- عبد السلام سكية وقدور جربوعة وآخرون، (الورقة الجزائرية لحل الأزمة اللّيبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري)، بوابة الشروق الالكترونية 2015/02/21
https: //www.echoroukonline.com

34- عبد اللطيف حجازي، (الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة اللّيبية.. الرؤية والتحركات(، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات 2017/03/9،

https: //futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562

35- عبد الله الشريف، هل يشهد 2018حل للأزمة اللّيبية؟، العربي الجديد، 30 ديسمبر:
https: //www.alaraby.co.uk/politics

36- عبد المجيد، وسام، ضعف السلطة يؤسس لتفكك داخلي وتدخل أجنبي الانفلات الأمني تهديد لوجود ليبيا، مصر العربية،
http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/144891-

37- عنفار ولد سيدي الجاش، (التدّخلات الإقليمية في ليبيا.. حل للمشكلة أم تعقيد لها)، راديو سوا، 18أوت2015 https: //www.radiosawa.com

38- عمر الحسن، دول مجلس التعاون والثورة اللّيبية: الدوافع والأدوار، مركز الجزيرة للدراسات،
http: //studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172110581262538 9.html

39- مجلس الأمن(اتفاق الصخيرات الإطار الوحيد لحل الأزمة اللّيبية)، الشرق الأوسط، 15ديسمبر،
https: //aawsat.com/home/article/111365

40- محسن زردان، (المغرب وتدابير الأزمة اللّيبية(إفريقيا) جريدة الكترونية)، تمّ نشر المقال في 10أفريل
http: //www.efriqia.com/?p=1558،

41- د. محمد عاشور مهدي، قراءة في مسار الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة،
http: //www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

42- محمد عبد الحليم، أميرة، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، الأهرام اليومي، http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/353903.aspx

43- مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية :العلاقات اللّيبية الجزائرية: ما بعد 17فبراير وأزمة الانقسام السياسي، http: //www.csds-center.com

44- موسوعة الجزيرة، أهم بنود الاتفاق اللّيبي بالصخيرات، ،2018 الرابط:
http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events

45- موسوعة الجزيرة، ليبيا ثلاث حكومات تتصارع على الشرعية، قسم وثائق وأحداث،
http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/26

46- موقف الجزائر من الازمة الليبية، عبر موقع دويتشو فيله:
http://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D8%A7%D9

47- منور مليتي،(كيف تعاملت دول المغرب العربي مع الملف اللّيبي؟)، ميدل ايست اون لاين، يوم 20 فيفري 2018 http: //www.middle east-online.com/id=267638

48- منية فاضل ، (مفتاح الحل في ليبيا قطر والإمارات)، البيت الخليجي للدراسات والنشر، https: //gulfhouse.org/posts/935

49- لحياني، عثمان، مواقف الجزائر من الأزمة الليبية منذ فيفري الماضي"انشغال أمني وتردد سياسي مغلف بمبدأ عدم التدخل:
http://www.elkhabar.com/ar/politique/262955.html

50- نور أوعلي، الأزمة اللّيبية وتداعياتها على الصعيد الدولي : www.startimes.com

51- هكذا انتهكت الإمارات حظر الّ سلاح بليبيا، تقرير لجنة العقوبات،
http: //www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/6/13

المراجع باللغة الأجنبية:

9- Archild Gallet, les enjeux du chaos libyen. Paris : Revue politique étrangère, institut français des relations internationales. (IFRI), été 2015.

10- Arwa Kaddur, bilan de la situation en Libye. IRIS : institut des relations internationales et stratégique, janvier 2015.

11- M. Maaraf. L'Algérie poursuit son rôle de médiateur dans la crise libyenne, un processus s'avérant toutefois lent, le 14 décembre 2017, https://www.maghrebemergent.info/actualite/maghrebine/83115.

12- Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Sucurity and Justice ;Libya: Militias ;Tribesand Islamists ;(Sweden: Land Info ;19 December.

الفهـرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحـــة
مقدمة:	1
الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النزاعات الدولية	
أولا: الإطار المفاهيمي للنزاعات الدولية:	10
أ-مفهوم النزاع الدولي:	10
ب-المفاهيم المرتبطة به:	10
ثانيا: الإطار النظري للنزاعات الدولية:	11
أ-مستويات تحليل النزاع:	11
ثالثا: المقاربات المفسرة للنزاعات الدولية:	12
أ-النظرية الواقعية (Realism):	12
ب-النظرية الليبرالية:	14
ج-النظرية البنائية:	15
الفصل الأول: ماهية النزاع الليبي وأهم الفواعل الداخلية	
المبحث الأّول: بوادر الأزمة اللّيبية وتداعياتها	16
المطلب الأول: أسباب الأزمة اللّيبية	16
أولا: الأسباب الداخلية:	17
أ-الأسباب التاريخية والسياسية:	17
ب-الأسباب الاقتصادية:	18
ج-الأسباب الاجتماعية:	20
ثانيا: الأسباب الخارجية	21
المطلب الثاني: تطّورات الأزمة ونتائجها	21
أ-في المجال السياسي:	21
ب-في المجال الأمني:	23

ج–في المجال الاقتصادي:	24
د–التّدخل الأجنبي:	25
المطلب الثالث: التّداعيات الإقليمية للأزمة	26
أ–تهديدات أمنية على دول الجوار:	27
ب–مشكل المرتزقة وتشجيع حركات التمرد:	27
ج–تداعيات اقتصادية:	27
د–تداعيات سياسية:	27
المبحث الثاني: أطراف النزاع الداخلية في الأزمة الليبية	28
المطلب الأول: مهددات الصراع	28
أ–الأمازيغ:	29
ب–الجماعات الإسلامية:	29
ج–تنظيم الدول الإسلامية:	29
المطلب الثاني: القوى المتصارعة	30
أ–قوات خليفة حفتر:	30
ب–قوات الوفاق الوطني:	31
المطلب الثالث: قضايا الخلاف والصراع	32
أ–صراع السلطة:	33
ب–قصور جهود الأمم المتحدة:	33
ج–الصراع الفكري:	33
د–التدخلات الدولية:	33
الفصل الثاني: دور الفواعل الإقليمية في إدارة النزاع الليبي	
المبحث الأّول: دور دول الجوار في إدارة النزاع الليبي	36
المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في ادارة النزاع الليبي	36
أولا: أبرز التهديدات الناجمة عن النزاع الليبي:	36
أ–الانكشاف على الحدود الشرقية للجزائر:	36

ب–التهريب والمتاجرة بالسلاح:	37
ج–تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية:	37
د–تنامي نشاطات الجريمة المنظمة:	37
ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا:	38
أ–محددات موقف الجزائر من النزاع في ليبيا:	38
ب–أسس المقاربة الجزائرية لحل النزاع في ليبيا:	38
ج–جهود التسوية السلمية الجزائرية للنزاع في ليبيا:	39
المطلب الثاني: المقاربة المغربية في ادارة النزاع الليبي	40
أولا: اتفاق الصخيرات:	40
ثانيا: المغرب والأزمة الليبية الأدوار والمواقف:	41
ثالثا: إكراهات الدور المغربي في حل الأزمة الليبية:	41
أ–الخلاف المغربي–الإماراتي حول الملف الليبي:	41
ب–الدور الجزائري الرامي إلى تحجيم الدور المغربي على ضوء المنافسة الإقليمية:	42
رابعا: تعاظم الخيار العسكري على حساب الخيار السياسي:	42
المطلب الثالث: المقاربة المصرية	42
أولا: الدوافع والمواقف المتعددة:	43
أ–المواقف الداخلية:	43
ب–الدوافع المصرية:	43
ثانيا: اعلان القاهرة :	44
أ–أهداف المبادرة:	44
ثالثا: ليبيا والأمن القومي المصري:	45
المبحث الثاني: دور الدول الخليج في إدارة النزاع الليبي	46
المطلب الأول: دور السعودية في ادارة النزاع الليبي	47
اولا: مساندة السعودية للثورة الليبية:	47
أ–حالة استثنائية:	47

ب–دعم عسكري ودبلوماسي:	48
ج–دوافع السعودية:	48
المطلب الثاني: مخططات الامارات وتوغلها في النزاع الليبي:	49
أ–تجنيد جيوش من المرتزقة:	50
ب–دوافع الإمارات من ليبيا:	50
المطلب الثالث: التدخل القطري في الازمة الليبية	51
الفصل الثالث: دور الفواعل الدولية في إدارة النزاع الليبي	
المبحث الأول: دور القوى الكبرى في إدارة النزاع الليبي	53
المطلب الأول: الدول الأوروبية ودورها في النزاع الليبي	53
أولا: الدور الفرنسي:	53
أ–جذور التدخل:	53
ب–الدور العسكري:	54
ج–الدور السياسي:	55
د–الأهداف والمصالح:	55
هـ–مؤتمر باريس:	56
ثانيا: الدور الإيطالي:	57
أ–الاستعمار الإيطالي لليبيا:	57
ب–ما بعد الاستقلال:	58
ج–الجانب الاقتصادي:	58
د–تغير الموقف الإيطالي:	58
هـ–مصالح استراتيجية:	59
و–مؤتمر باليرمو:	59
ثالثا: الدور الألماني:	59
أ–تصاعد الانقسام الأوروبي:	60
ب–مؤتمر برلين:	60

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الامريكية ودورها في النزاع الليبي	61
أولاً: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه ليبيا:	62
أ–تدخل حلف الناتو:	62
ثانياً: دوافع وأسباب اتباع أمريكا سياسة مختلفة في ليبيا:	63
ثالثاً: الشرعية الدولية لحل النزاع الليبي:	64
رابعا: إدارة بايدن ودورها في الازمة الليبية:	65
المطلب الثالث: روسيا ودورها في النزاع الليبي	67
أولا: العلاقات الليبية مع روسيا:	67
ثانيا: الخليفة حفتر تذكرة دخول:	68
ثالثا: لقاء موسكو:	68
المطلب الرابع: الدور التركي في ادارة النزاع الليبي	69
أولا: دوافع الحضور التركي في ليبيا:	69
أ–الدوافع الاقتصادية والتجارية:	69
ب–الدوافع السياسية والايديولوجية:	70
ج–طبيعة تداعيات التدخل التركي في ليبيا:	70
ثانيا: ردود الأفعال الإقليمية والدولية	71
أ–ردود الأفعال العربية:	71
ب–ردود الأفعال الدولية:	71
المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية في إدارة النزاع الدولي	72
المطلب الأول: دور الاتحاد الافريقي في النزاع الليبي	72
أولا: الاتحاد الإفريقي التحركات والجدوى:	73
ثانيا: لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا:	73
ثالثا: فرص وتحديات الحل الإفريقي للأزمة:	73
رابعا: مستقبل المسار الإفريقي للأزمة الليبية	73
المطلب الثاني: دور مجلس التعاون الخليج في ادارة النزاع الليبي	74

أولا: اهم الدوافع واهداف الدور الخليجي في الثورة الليبية:	74
أ–الدافع الإنساني:	74
ب–الدافع السياسي:	74
ج–الدافع الاقتصادي:	75
د–دافع مرتبط بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام القذافي:	75
ثانيا: التوافق والاختلاف لدول الخليج والدول الغربية:	75
أ–إدانة المجازر والمطالبة بوقف العنف:	75
ب–المطالبة برحيل "القذافي" لفقدانه الشرعية:	75
ج–المطالبة بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا:	75
د–الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي:	76
هـ–المشاركة في العمليات العسكرية:	76
و–تقديم المساعدات الإنسانية:	76
المطلب الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في إدارة النزاع الليبي	76
اولا: إيريني عملية أوروبية جديدة لمنع تدفق الأسلحة إلى ليبيا:	76
المطلب الرابع: دور هيئة الأمم المتحدة في إدارة النزاع الليبي	77
أولاً: أداء بعثة الدعم:	77
ثانيا: حوار "غدامس":	78
خاتمة	76

ملخص:

من خلال فصول الثلاثة لدراسة التي عالجت الاشكالية الذي يدور سؤالها الرئيسي حول: ماهي الادوار التي لعبتها الفواعل الاقليمية والدولية وكيف أثرت في ادارة النزاع الليبي؟ وخلصنا إلى ان الحراك الشعبي بدأ على شكل مظاهرات سلمية لكنها تصاعدت وتحولت لتصبح مواجهات مسلحة راح فيها العديد من المدنيين ،مما ادي الى التدخل المجتمع الدولية وفق القرارين 1970 و1973 من اجل حماية حقوق الانسان وبسقوط نظام معمر القذافي ظهرت انقسامات داخلية حول عدة قضايا من بينها كيفية التعامل مع رموز النظام السابق والذي عززه طبيعة المجتمع الليبي القائم على القبلية. ومع انتشار الميليشات المسلحة والجماعات الارهابية بسبب الانفلات الامني ادى الى تزايد الصراعات الداخلية على السلطة والشرعية والنفوذ، ظهرت سلطتين الاول تابعة للمشير واللواء حفتر والثانية لفايز سراج حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا عن طريق اتفاق الصخيرات. ونظرا لصعوبة الوضع داخل ليبيا وغياب الأمن والاستقرار ادى الى دول الجوار التدخل لحماية امنها القومي وقد دعمت المساعي السياسية، ولكن سطوة العامل والحضور الخارجي المدعوم داخليا اي حروب بالوكالة وهذا التدخل عمل على تأمين مصالحها لأن ليبيا من أهم الدول النفطية، مما زاد تأزم الوضع واصبحت كل الدول تريد تحقيق موقع قدم ولعب ادوار سواء اقليمية او دولية من اجل فرض سيطرتها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

Abstract

The summary of the three chapters of the study addressed the problem in question: What roles did regional and international actors play and how did they affect the management of the Libyan conflict ? We concluded that the popular movement began in the form of peaceful demonstrations, but that it escalated into armed confrontations in which many civilians were present. This led to the intervention of the international community in accordance with resolutions 1970 and 1973 in order to protect human rights. With the proliferation of armed militias and terrorist groups due to insecurity, which has led to an increase in internal power, legitimacy and influence conflicts, the first two authorities of the Marshal and Major General Haftar and the second to Faiz Siraj emerged as the Government of the internationally recognized National Accord through the Saadjat Agreement. In view of the difficult situation in Libya and the lack of security and stability, neighbouring countries have stepped in to protect their national security. They have supported political endeavours. However, the internal presence of the Working Group and the foreign presence have helped to secure their interests. Libya is one of the most important oil countries.